

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - www.jilrc.com - politic@journals.jilrc.com



ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام الثامن - العدد 34: أكتوبر 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة / أ.د سرور طالبی المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحيایوی



DOI Prefix: 10.33685/1411

ضبط وتدقيق: أ. رؤوف أحمد المل (الجامعة اللبنانية)

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا.

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. محمد نور البصراتي (جامعة بني سويف جمهورية مصر العربية)

د. زوبير الخوجا (جامعة تشارلز براغ)

د. سالك نبيلة (جامعة باتنة 1، الجزائر)

أ. حبيب حسن اللولب (مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية تونس)

قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأمانة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمت.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث بمادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهتمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@journals.jilrc.com

الفهرس

الصفحة	
9	• الافتتاحية
11	• دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية في الفترة (2011-2015)، فيصل حسن محمد محبوب (جامعة تونس المنار)
37	• واقع العلاقة الترابطية بين الحوكمة السياسية و ظاهرة الفساد السياسي " دراسة تحليلية معاصرة، مرعى على الرمحي (جامعة بنغازي ، ليبيا)
57	• النزعة التاريخية: نشوء الشمولية في الفكر الاجتماعي والنظم السياسيّة، لوصيف رحومة (جامعة المنستير، تونس)
71	• التحالف الإيراني-الروسي: دراسة في الأبعاد، صريح صالح صالح القاز (مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، صنعاء)
95	• الوطن العربي الافتراضي: كيان افتراضي موحد مواز للعالم العربي المجزأ، أنور محمد موسى (جامعة كاليفورنيا-سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية)
113	• Africa, the "poor rich continent" Between the anvil of underdevelopment and the hammer of Sino-American antagonism, BOURAIS Younes, Hassan II University, Casablanca, Morocco.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الإفتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

رغم الظرف العصيب الذي تمر به الأمة الإسلامية اليوم والمتمثل في الفعل الإجرامي الإبادي الذي يمارسه الكيان الصهيوني على فلسطين، اجتهد فريق عمل المركز والمجلة في إصدار أبحاث رصينة متعددة المناهل والمشارب الفكرية والجغرافية تخدم المجال البحثي العربي والعالمي، إحداهما تقارب بالمنظور الواقعي الأزمة الإنسانية الحاصلة في فلسطين، فتطرح تصورا عمليا لعالم عربي تنافسي قادر على المواجهة وعلى استعادة مكانته التاريخية لاسيما في ظل المقومات المشتركة والمتفوقة على نقاط الاختلاف بشكل كبير.

متمنين لكم استفادة حقيقية وأملين أن يكون هذا العدد في هذا السياق مساهمة في دفع البحث العربي ومؤلفيه قدما فتحية لكل من ساهم في إصدار العدد من مشرفي المركز ولجانته العلمية والمؤلفين الكرام.

والحمد لله رب العالمين الذي فضله تتم الصالحات

رئيسة التحرير / أ.د. هادية يحيايوي

دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية في الفترة (2011–2015)

The role of youth in the political transition process in the Republic of Yemen, In the period (2011–2015)

ط/د. فيصل حسن محمد محبوب (بجامعة تونس المنار)

Faisal Hassan Muhammad Mahboob (Doctoral researcher in political science at the University of Tunis Al-Manar)

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية خلال المرحلة الانتقالية الممتدة من 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 تاريخ التوقيع على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وإلى 21 كانون الثاني/ يناير 2015 تاريخ تقديم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء استقالتهما، ومن ثم انهيار العملية السياسية، وتعثّر عملية الانتقال السياسي في البلاد. وقد ركزت الورقة على دراسة وتحليل أهداف الثورة الشبابية ومطالبها للمرحلة الانتقالية، وبنود المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، ومن ثم مقارنة هذه البنود بتلك الأهداف والمطالب، وهل لبت تلك البنود أهداف الثورة الشبابية ومطالبها. وكذلك دراسة وتحليل مشاركة الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل مؤتمر الحوار الوطني، بالتركيز على دراسة وتحليل الفاعلين الرئيسيين المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني، ومن ثم دراسة وتحليل محددات توزيع أعضاء المؤتمر على فرق الحوار الوطني، وآلية اتخاذ القرارات فيها، وكذلك دراسة وتحليل موقع الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني. بالإضافة إلى دراسة وتحليل دور الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، من خلال دراسة وتحليل الموضوعات التي كان للشباب دور فيها في المرحلة الانتقالية عموماً، وفي مؤتمر الحوار الوطني بشكلٍ خاص.

ومن النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية بأن دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية، كان دوراً مؤثراً، إذ استطاعوا تحقيق العديد من الأهداف والمطالب التي رفعوها في ساحات الحرية والتغيير أثناء الثورة، ولو من الناحية النظرية، على أمل أن يتم تحويلها إلى نصوص دستورية وقانونية، وبالتالي تصبح واقع في الممارسة العملية.

الكلمات المفتاحية: الشباب اليمني، الثورة الشبابية، المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، المرحلة الانتقالية، مؤتمر الحوار

الوطني.

Abstract:

This research paper aimed to study and analyze the role of youth in the political transition process in the Republic of Yemen during the transitional phase that extends from November 23, 2011, the date of signing the Gulf initiative and its implementation mechanism, to January 21, 2015, the date of the President and Prime Minister submitting their resignations, then the collapse of the political process, so the stumble of the political transition process in the country. The paper focused on studying and analyzing the goals of the youth revolution and its demands for the transitional phase, also the items of the Gulf initiative and its

implementation mechanism, then comparing these items with those goals and demands, and whether those items met the goals and demands of the youth revolution.

As well as studying and analyzing youth participation in the transitional phase and the National Dialogue Conference, through studying and analyzing the National Dialogue Conference, focusing on studying and analyzing the main actors participating in the National Dialogue Conference, and then studying and analyzing the determinants of distributing members of the conference to the national dialogue teams, and the decision-making mechanism on it , as well as studying and analyzing the position of youth in the transitional phase and the National Dialogue Conference.

In addition, studying and analyzing the role of youth in the transitional phase and the National Dialogue Conference, by studying and analyzing issues in which youth had a role in the transitional phase in general, and in the National Dialogue Conference in particular.

Among the findings of the research paper is that the role of youth in the political transition process in the Republic of Yemen was influential, as they were able to achieve many of the goals and demands that they raised in the arenas of freedom and change during the revolution, albeit in theory, in the hope that they will be converted into constitutional and legal texts, and thus become a reality in practice.

Keywords: Yemeni youth, youth revolution, the Gulf initiative and its implementation mechanism, the transitional phase, the National Dialogue Conference.

المقدمة:

دخلت الجمهورية اليمنية في مرحلة انتقالية بدءاً من 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، بعد توقيع السلطة ممثلةً بالمؤتمر الشعبي العام، والمعارضة ممثلةً بأحزاب اللقاء المشترك للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، والتي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنهاء الأزمة في البلاد، وتحقيق تسوية سياسية بين السلطة والمعارضة، وجاءت المبادرة الخليجية كنتيجة للثورة الشبابية التي انطلقت ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح في 11 شباط/فبراير 2011، ورفعت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وفيما بعد وضعت الثورة الشبابية أهدافها ومطالبها للمرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من رفض شباب الثورة للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، كونها لا تلي الحد الأدنى من أهداف الثورة ومطالبها، إلا أنهم اعتبروا المرحلة الانتقالية بشكلٍ عام، ومشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني بشكلٍ خاص، وسيلة لتحقيق ما تبقى من تلك الأهداف وتلك المطالب التي لم يستطيعوا تحقيقها من خلال ساحات الحرية والتغيير أثناء الثورة، والتي سيعملون على تحقيقها من خلال طاولة الحوار الوطني.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية للإجابة على السؤال التالي:

"ما هو دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية في الفترة (2011-2015)؟"

وقد ركزت هذه الورقة على المرحلة الانتقالية الممتدة من 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 تاريخ التوقيع على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وإلى 21 كانون الثاني/يناير 2015 تاريخ تقديم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء استقالتهما، ومن ثم انهيار العملية السياسية، وتعثر عملية الانتقال السياسي في البلاد.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية في الفترة (2011-2015)، وذلك من خلال:

1. دراسة وتحليل أهداف الثورة الشبابية ومطالبها للمرحلة الانتقالية، وبنود المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، ومن ثم مقارنة هذه البنود بتلك الأهداف والمطالب، وهل لبت تلك البنود أهداف الثورة الشبابية ومطالبها؟

2. دراسة وتحليل مشاركة الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، في ظل مؤتمر الحوار الوطني، بالتركيز على الفاعلين الرئيسيين المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني، ومن ثم التوقف عند محددات توزيع أعضاء المؤتمر على فرق الحوار الوطني، وآلية اتخاذ القرارات فيها، وكذلك دراسة وتحليل موقع الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني.

3. دراسة وتحليل دور الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، من خلال التوقف عند الموضوعات التي كان للشباب دور فيها في المرحلة الانتقالية عموماً، وفي مؤتمر الحوار الوطني بشكلٍ خاص. وتعتمد هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه يساعد الباحث في دراسة الثورة الشبابية وأهدافها ومطالبها، وتحليل مدى تلبية المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية لتلك الأهداف والمطالب، والوسائل التي استخدمها الشباب في تحقيقها خلال المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، ولذلك، اعتمدت هذه الورقة البحثية في المقام الأول على البيانات الصادرة عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية، وتقارير فرق الحوار الوطني، والوثائق والقرارات، إلى جانب بعض الدراسات والتقارير والمصادر الإلكترونية.

وعليه، تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

- المحور الأول: أهداف الثورة الشبابية ومطالبها للمرحلة الانتقالية.
- المحور الثاني: مشاركة الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني.
- المحور الثالث: دور الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني.

المحور الأول: أهداف الثورة الشبابية ومطالبها للمرحلة الانتقالية

مثل انتصار الثورة في تونس ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني/يناير 2011، وانتصار الثورة في مصر ضد نظام الرئيس محمد حسني مبارك في 11 شباط/فبراير 2011، بارقة الأمل التي أوصلت ثورات الربيع العربي إلى الجمهورية اليمنية ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح، والتي أطلق فيها الشباب شرارة ثورة 11 شباط/فبراير 2011. ففي يوم السبت 15 كانون الثاني/يناير 2011 ومع انتصار الثورة التونسية، وهروب الرئيس التونسي، خرجت مسيرة طلابية من جامعة صنعاء، جابت عدداً من شوارع العاصمة، وصولاً إلى السفارة التونسية بصنعاء، وذلك للتهنئة بنجاح الثورة التونسية، والإعلان عن تأييدها، ودعوة الشعب اليمني للاقتداء بالشعب التونسي، والتحرك العاجل للإطاحة بالنظام. وفي يوم الجمعة 11 شباط/فبراير 2011 ومع إعلان الرئيس المصري التنحي عن السلطة، تعاضم حماس اليمنيين، فسيروا مظاهرات اتجهت للسفارة المصرية في مساء نفس اليوم. وفي اليوم التالي السبت 12 شباط/فبراير 2011 سارت مظاهرات طلابية وشبابية كبيرة في كل من العاصمة صنعاء ومحافظه تعز، وفي ذات اليوم حوّل شباب تعز المظاهرات إلى اعتصام دائم، قالوا إنهم لن يفضوه إلا مع سقوط النظام، وقد أطلقوا على الساحة التي اعتصموا فيها اسم ساحة الحرية. أما في العاصمة

صنعاء، فقد استمرت المظاهرات بصورة يومية، حتى تاريخ 19 شباط/ فبراير 2011، والتي حوّلوا فيها المظاهرات إلى اعتصام في ميدان جامعة صنعاء، وأطلقوا عليه اسم ساحة التغيير⁽¹⁾.

1. أهداف الحركات والتكتلات الشبابية ومطالبهم للمرحلة الانتقالية:

ظهرت في ساحات الحرية والتغيير في محافظات الجمهورية المختلفة العديد من الحركات والتكتلات الشبابية، ومن أبرزها: المجلس التنسيقي لشباب ثورة التغيير (تنوع)، المنسقية العليا للثورة اليمنية (شباب)، ولكل من هذه الحركات والتكتلات أهدافها ومطالبها للمرحلة الانتقالية، والتي لا تخرج عن هدفين اثنين، الأول إسقاط النظام بالطرق السلمية وشعاره "الشعب يريد إسقاط النظام"، والثاني بناء دولة مدنية ديمقراطية وشعاره "الشعب يريد بناء اليمن جديد".

وبعد أحداث جمعة الكرامة التي وقعت في 18 آذار/ مارس 2011 والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن 52 متظاهراً، وإصابة نحو 200 آخرين من شباب ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، انقسمت النخبة الحاكمة، والتحققت بالثورة الشبابية العديد من القوى الاجتماعية والسياسية، كما انقسمت المؤسسة العسكرية اليمنية إلى قسمين: القسم الأول بقيادة اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، والمناطق والوحدات العسكرية المرتبطة به، والذي أعلن تأييده ودعمه للثورة الشبابية، والقسم الثاني بقيادة العميد أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، والمناطق والوحدات العسكرية التابعة له، والتي استمرت في ولائها لرئيس الجمهورية علي عبدالله صالح⁽²⁾. هذا الأمر جعل الشباب يضيفون هدفاً ثالثاً إلى أهداف ثورتهم، وهو إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية حديثة، وبما يضمن حيادهما، وعدم تدخلهما في الحياة السياسية.

واكتفى الشباب في ساحات الحرية والتغيير في مختلف محافظات الجمهورية بهذه الأهداف العامة، على أمل سقوط سريع للنظام أسوأ مما حدث في تونس ومصر، إلا أن تأخر الحسم دفع اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية في 12 نيسان/ أبريل 2011 إلى طرح أهداف الثورة ومطالبها للمرحلة الانتقالية^(*).

2. المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية:

بعد شهرين من انطلاق الثورة الشبابية، دخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على خط الثورة من خلال تقديمه في 3 نيسان/ أبريل 2011 لمبادرة سياسية لإنهاء الأزمة في البلاد، وتحقيق تسوية سياسية بين السلطة والمعارضة، تقوم على فكرة

(1) التقرير الإستراتيجي اليمني 2011، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 55، 56.

(2) سقاف عمر السقاف، المؤسسة العسكرية والأمنية في اليمن وتحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، تموز/ يوليو 2012، ص 5.

(*) يمكن التعرف على أهداف الثورة الشبابية ومطالبها للمرحلة الانتقالية من خلال:

البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 12 نيسان/ أبريل 2011، موقع مأرب برس، 2011/4/12، شوهد في

https://bit.ly/2HYo0DO، في: 2022/12/24

نقل السلطة من رئيس الجمهورية إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة المعارضة، وفيما بعد تمت صياغة آلية تنفيذية للمبادرة، تضمنت جدولاً زمنياً، حددت ملامح المرحلة الانتقالية في الجمهورية اليمنية.

وفي بيان صادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية في 26 نيسان/ أبريل 2011، والتي ذكرت فيه بأن المبادرة الخليجية لا تلي الحد الأدنى من أهداف الثورة ومطالبها، وأكدت على موقفها الرفض للمبادرات التي لا تخدم سوى النظام، وأكدت على استمرارها في الثورة وإجراءاتها التصعيدية حتى تحقيق المطلب الرئيسي للثورة، والمتمثل في إسقاط نظام الرئيس صالح ومحاكمته مع أعوانه ورموزه⁽¹⁾.

كما أصدرت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية بياناً آخر في 7 أيار/ مايو 2011، والتي حددت فيه موقفها الثابت من المبادرات التي يتم تسويقها لإطالة عمر النظام، وأكدت على رفضها القاطع لكافة المحاولات الساعية إلى إفراغ الثورة الشبابية من محتواها، وتحويلها إلى أزمة بين أطراف المنظومة السياسية، وأعلنت عن رفضها القاطع لأي مبادرة لا تؤدي إلى الرحيل الفوري للنظام ومحاكمته⁽²⁾.

وعلى الرغم من رفض شباب الثورة لهذه المبادرة وآلياتها التنفيذية، إلا أنه تم التوقيع عليها من قبل السلطة والمعارضة والتي أدخلت البلاد في مرحلة انتقالية مدتها عامين وثلاثة أشهر، وقد تم تقسيم المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين، وذلك على النحو التالي:

■ في المرحلة الأولى، ومدتها ثلاثة أشهر، وتمتد من تاريخ التوقيع على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وتنتهي بتنصيب الرئيس عبدربه منصور هادي عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في 21 شباط/ فبراير 2012.

■ في المرحلة الثانية، ومدتها عامان، وتمتد من تاريخ تنصيب الرئيس عبدربه منصور هادي، وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد، وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

3. مقارنة بين أهداف الثورة الشبابية ومطالبها والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية:

في الجدول التالي سيتم عمل مقارنة بين أهداف الثورة الشبابية ومطالبها، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومدى تحقيق المبادرة لأهداف الثورة الشبابية ومطالبها، وذلك على النحو الآتي:

(1) البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 2011، موقع المصدر أونلاين، 2011/4/26، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/3lnh40x>

(2) البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 7 أيار/ مايو 2011، موقع شبكة سما الإخبارية، 2011/5/8، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/3obm1vb>

الجدول رقم (1): مقارنة بين أهداف الثورة الشبابية ومطالبها والمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية

م	أهداف الثورة الشبابية ومطالبها	المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية	الحالة
1.1	أهداف الثورة الشبابية	إسقاط النظام بالطرق السلمية (تنحية الرئيس عن الرئاسة)	نقل رئيس الجمهورية لصلاحياته لنائبه وبقائه رئيساً شرفياً لمدة 90 يوماً
		بناء دولة مدنية ديمقراطية	اتخاذ خطوات للمضي قدماً نحو بناء نظام ديمقراطي كامل
		إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية حديثة وبما يضمن حيادهما، وعدم تدخلهما في الحياة السياسية	اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه
1.2	مطالب الثورة الشبابية للمرحلة الانتقالية	تحديد فترة انتقالية لا تتجاوز مدتها تسعة أشهر	تحديد فترة انتقالية مدتها عامان وثلاثة أشهر
		إصدار إعلان دستوري وتعطيل العمل بالدستور الحالي	يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وألية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة
		تشكيل مجلس رئاسي مؤقت	إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوماً
		تشكيل حكومة كفاءات برئاسة شخصية وطنية متوافق عليها	تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفةً بين المؤتمر والمشارك برئاسة المعارضة
		حل مجلسي النواب والشورى وتشكيل مجلس وطني انتقالي يتولى إقرار	استمرار عمل مجلس النواب الحالي ويكون اتخاذ القرارات في مجلس

	التشريعات الضرورية لإدارة المرحلة الانتقالية	النواب خلال المرحلة الانتقالية بالتوافق	
6.	محاكمة كل من قتل أو حرض أو تسبب في قتل أو إصابة المشاركين في الثورة الشبابية	يقر مجلس النواب القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه خلال فترة حكمه الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية	لم يتحقق
7.	تجميد أرصدة الرئيس وكافة أقاربه، ورموز النظام السابق، واستعادة ما تم نهبه من الأموال والممتلكات الخاصة والعامة	لم يتم التطرق إليه إطلاقاً	لم يتحقق
8.	إدارة حوار وطني شفاف، يشمل كافة التكوينات، وبنقاش كافة الملفات والقضايا الهامة، ومن ثم تشكيل لجنة لصياغة ما يتوصل إليه المتحاورون على شكل نصوص دستورية	عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية، ومن ثم تشكيل لجنة صياغة الدستور الجديد	تحقق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 21 أيار/ مايو 2011، وأيضاً الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

من الملاحظ من خلال الجدول السابق، بأن أهداف الثورة الشبابية، قد تم النص عليها في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وإن كان الهدف الأول من أهداف الثورة قد نص على تنحي الرئيس صالح عن الرئاسة، إلا أن المبادرة الخليجية قد نصت على تفويض الرئيس صالح صلاحياته لنائبه عبدربه منصور هادي، مع بقائه رئيساً شرفياً لمدة 90 يوماً. أما الهدفان الثاني والثالث من أهداف الثورة الشبابية، فقد جاء النص عليهما في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، والتي أوضحت الكيفية إلى تحقيق هذين الهدفين، فبالنسبة للهدف الثاني، فقد نصت على ذلك من خلال عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكافة القوى والمكونات السياسية والاجتماعية، أما بالنسبة للهدف الثالث، فقد نصت على ذلك من خلال لجنة الشؤون العسكرية.

أما فيما يتعلق بمطالب الثورة الشبابية للمرحلة الانتقالية، فمن الملاحظ من خلال الجدول السابق، أنه قد تم النص على بعضها في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، حيث إن هناك ثلاثة مطالب من الممكن القول بأنها تحققت، وهناك خمسة مطالب لم تتحقق.

ففيما يتعلق بالمطالب التي تحققت، والمتمثلة في دخول البلاد في مرحلة انتقالية، وإن كانت الثورة الشبابية قد طالبت بأن لا تتجاوز الفترة الانتقالية تسعة أشهر، بينما نصت الآلية التنفيذية على عامين وثلاثة أشهر. كما طالبت الثورة الشبابية بتعطيل العمل بالدستور النافذ وإصدار إعلان دستوري، فهذا الأمر لم يتحقق بشكل كلي، بل نسبي، حيث تم تعطيل العمل بالدستور النافذ، وتم إحلال الآلية التنفيذية محله، وتم النص على أن تكون الأولوية في التنفيذ للاتفاق على حساب الدستور والقوانين النافذة. كما طالبت الثورة الشبابية بعقد مؤتمر حوار وطني، بحيث تكون مخرجات الحوار اللبنة الأساسية للدستور الجديد، وهو ما تضمنته الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

أما فيما يتعلق بالمطالب التي لم تتحقق، فهي المطالب التي يمكن اعتبارها بأنها المطالب الأساسية للثورة الشبابية، والتي تعتبر متطلبات أساسية لأي اتفاق سياسي يأتي بعد ثورة شعبية أو انقلاب عسكري.

فقد طالبت الثورة الشبابية على تشكيل مجلس رئاسي مؤقت، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية برئاسة شخصية وطنية متوافق عليها، وحل مجلسي النواب والشورى، وتشكيل مجلس وطني انتقالي يتولى إقرار التشريعات الضرورية لإدارة الفترة الانتقالية، إلا أن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية قد تضمنت بنود مخالفة لهذه المطالب، حيث تم النص على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة بمرشح وحيد، وتشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين الطرفين الموقعين على المبادرة الخليجية، وتكون برئاسة المعارضة، واستمرار عمل مجلس النواب، والذي سيتولى إقرار التشريعات اللازمة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية.

بينما المطلب الرئيسي للثورة الشبابية، وهو محاكمة المتسببين في قتل أو إصابة المشاركين في الثورة الشبابية، فقد جاء في المبادرة الخليجية على منح الرئيس صالح وكل من عمل معه خلال فترة حكمه الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية. في حين تجاهلت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية مطلب الثورة الشبابية، والمتمثل في تجميد أرصدة الرئيس وكافة أقاربه، ورموز النظام السابق، واستعادة ما تم نهبه من الأموال والممتلكات الخاصة والعامة.

المحور الثاني: مشاركة الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني

اهتمت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية بفئة الشباب، واعترفت من خلال بنودها بالدور الذي قاموا به في الثورة والتغيير، من خلال النص على أن للشعب اليمني بما فيه الشباب، تطلعات مشروعة إلى التغيير. بالإضافة إلى ذلك، فقد حرصت على نشر بنودها وشرح تفاصيلها للحركات الشبابية في ساحات الحرية والتغيير، من خلال النص على أن يتم تشكيل لجنة اتصال، تتولى التواصل مع حركات الشباب في الساحات من مختلف الأطراف، لنشر وشرح تفاصيل هذا الاتفاق.

ولم تكتفِ الآلية التنفيذية بذلك، بل أكدت على أهمية مشاركة الشباب في المرحلة الانتقالية، وضرورة إفساح المجال لهم للمشاركة في رسم ملامح اليمن الجديد، من خلال النص صراحةً على ضرورة مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني جنباً إلى جنب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، والمتمثلة في الأحزاب السياسية، الحراك الجنوبي، الحوثيون، منظمات المجتمع المدني، والنساء⁽¹⁾.

واستناداً إلى الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، فقد أصدر رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي عدداً من القرارات التي تعمل على التهيئة لعقد مؤتمر الحوار الوطني، ومن ذلك القرار الصادر في 14 تموز/ يوليو 2012 بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، والتي كان من مهامها اتخاذ كافة الخطوات التحضيرية لانعقاد المؤتمر، وتحديد المكونات المشاركة في هـ، وعدد الممثلين عنها.

1. توزيع مقاعد مؤتمر الحوار الوطني:

وقد أقرت اللجنة الفنية توزيع مقاعد المؤتمر على المكونات السياسية والاجتماعية المشاركة فيه على النحو التالي:

الجدول رقم (2): عدد ممثلي المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني

م	المكون	المقاعد	النسبة	م	المكون	المقاعد	النسبة
1.	المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه	112	19,82%	9.	تنظيم العدالة والبناء	7	1,24%
2.	التجمع اليمني للإصلاح	50	8,85%	10.	المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية	4	0,71%
3.	الحزب الاشتراكي اليمني	37	6,55%	11.	الحراك الجنوبي	85	15,04%
4.	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	30	5,31%	12.	الحوثيون	35	6,19%
5.	التجمع الوحدوي اليمني	4	0,71%	13.	الشباب	40	7,08%
6.	اتحاد القوى الشعبية	4	0,71%	14.	النساء	40	7,08%
7.	حزب الحق	4	0,71%	15.	المجتمع المدني	40	7,08%
8.	حزب الرشاد اليمني	7	1,24%	16.	قائمة الرئيس ^(*)	66	11,68%
					المجموع	565	100,0%

(1) الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، مرجع سابق ذكره.

(*) قائمة الرئيس: هي القائمة التي قام رئيس الجمهورية باعتمادها، والهدف منها الحرص على تحقيق التوازن وتمثيل فئات قد لا تكون ممثلة في قوائم المكونات الأخرى، واحتوت القائمة على: قيادات قبلية، علماء، الفئات المهمشة، أحزاب سياسية جديدة، رجال أعمال، فنانيين، نازحين، مغتربين، ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرهم.

المصدر: التقرير الفني للجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الأول/ ديسمبر 2012، ص 14، 15.

كما أقرت اللجنة الفنية على ضرورة أن تكون كل قائمة مقدمة من الأحزاب السياسية والمكونات الاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، تضم ما لا يقل عن 20% من الشباب، بالإضافة إلى منح الشباب المستقل من غير المنتمين للأحزاب السياسية أربعون مقعداً من إجمالي مقاعد المؤتمر البالغة 656 مقعداً، وبنسبة 7%، كما وضعت اللجنة الفنية آليات لاختيار الشباب المشاركين في المؤتمر، فالنسبة للشباب الممثلين للأحزاب السياسية والمكونات الاجتماعية الأخرى، فقد أقرت بأن يتم اختيارهن وفقاً لآليات داخلية خاصة بتلك الأحزاب والمكونات، أما بالنسبة للشباب الممثلين لفئة الشباب المستقل، فقد فتحت اللجنة باب الترشيح أمام جميع المواطنين، ووضعت معايير محددة، وهي: أن يكونوا من غير المنتمين للأحزاب السياسية، وأن يكونوا أعضاء في منظمات نشطة أو ممن ثبت مشاركتهم بفعاليات جماهيرية، وأن يُشهد لهم بالكفاءة وبالمساهمة في قضايا الشباب، ولهم نشاط مستمر وموثق في ذلك، وأن يكون لديهم إلمام بقضايا الشباب. وقد بلغ إجمالي ممثلي الشباب في المؤتمر 145 عضواً، منهم 105 يمثلون الأحزاب السياسية والمكونات الاجتماعية الأخرى، إلى جانب 40 يمثلون الشباب المستقل من غير المنتمين للأحزاب السياسية⁽¹⁾.

وقد قُسمت قضايا الحوار الوطني إلى تسع قضايا هي: القضية الجنوبية، قضية صعده، قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بناء الدولة، الحكم الرشيد، أسس بناء الجيش والأمن ودورهما، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، وقد توزع أعضاء المؤتمر البالغ عددهم 565 عضواً على الفرق التسعة، وبعد توزيع أعضاء مؤتمر الحوار الوطني على القضايا التسع، تم انتخاب رئاسة الفرق، والتي تكونت من كلٍ من: رئيس، نائب أول، نائب ثان، مقرر، وقد كان تمثيل الشباب في رئاسة الفرق على النحو التالي:

الجدول رقم (3): توزيع ممثلي الشباب على فرق قضايا الحوار الوطني وتمثيلهم في رئاسة فرق قضايا الحوار الوطني

م	قضايا الحوار الوطني	عدد أعضاء الفريق	عدد ممثلي الشباب	النسبة	رئاسة فرق قضايا الحوار الوطني		
					رئيس الفريق	النائب الأول	النائب الثاني
المقرر							
1.	القضية الجنوبية	40	2	5%	0	0	0
2.	قضية صعده	50	3	6%	0	0	شاب

(1) التقرير الفني للجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، مرجع سابق ذكره، ص 14-17.

شابة	0	0	0	%8.75	7	80	العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية	.3
شاب	0	0	0	%7.27	4	55	بناء الدولة	.4
0	0	0	0	%8	4	50	الحكم الرشيد	.5
0	شابة	0	0	%6	3	50	أسس بناء الجيش والأمن	.6
0	0	0	شاب	%5	4	80	استقلالية الهيئات ذات الخصوصية	.7
شاب	0	0	0	%7.5	6	80	الحقوق والحريات	.8
شاب	0	0	0	%7.5	6	80	التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة	.9
5	2	0	1	%7	40	565	الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعضاء فرق العمل لمؤتمر الحوار الوطني، موقع المركز الوطني للمعلومات، [د.ت.]، شوهد في 2022/12/6، في: <https://bit.ly/3b9MbO3>

من خلال الجدول السابق، يُلاحظ بأن عدد ونسبة ممثلي الشباب في الفرق المختلفة كان متفاوتاً، فقد تراوحت نسبهم في الفرق التسعة ما بين (5% - 8.75%)، وقد كانت أعلاها في فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وأدناها في فريق القضية الجنوبية، وفريق استقلالية الهيئات ذات الخصوصية.

كما نلاحظ بأن رئاسة فرق قضايا الحوار الوطني، تتكون من 36 عضواً، منهم 8 من الشباب، وبنسبة 22.2%. ويمكن قراءة هذا الجدول بطريقتين:

- الأولى: رأسياً: حيث تم انتخاب أحد الشباب لمنصب رئيس فريق، بينما تم انتخاب شابين اثنين لمنصب النائب الثاني لرئيس الفريق، في حين تم انتخاب خمسة شباب لمنصب المقرر، بينما لم يُنتخب أي شاب لمنصب النائب الأول لرئيس الفريق.

■ الثانية: أفقياً: حيث نجد بأن سبعة فرق للحوار الوطني قد انتخب في رئاستها شباب، فنجد رئاسة فريق صعدة، قد تكونت من شابين اثنين، في حين نجد أن رئاسة الفرق الستة الأخرى، قد تكونت من شاب أو شابة، بينما نجد أن رئاسة فريقين اثنين لم يتم انتخاب أي شاب فمهما، وهما: فريق القضية الجنوبية، وفريق الحكم الرشيد.

2. موقع الشباب في مؤتمر الحوار الوطني:

يمكن توضيح موقع الشباب في مؤتمر الحوار الوطني من خلال التركيز على موقعهم في القرارات الجمهورية الصادرة خلال فترة الإعداد والتحضير له، وأثناء انعقاده، وبعد انتهاء جلساته(*)، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): عدد ممثلي الشباب في اللجان المختلفة قبل عقد مؤتمر الحوار الوطني وأثناء انعقاده وبعد انتهائه

م	اللجنة	تاريخ إنشائها	عدد أعضائها	ممثلي الشباب	نسبتهم
1.	لجنة الاتصال	6 أيار/ مايو 2012	8	0	0.00%
2.	اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني	14 تموز/ يوليو 2012	31	4	12.90%
3.	الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني	18 كانون الثاني/ يناير 2013	3	2	66.67%
4.	هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني	17 آذار/ مارس 2013	9	0	0.00%
5.	لجنة التوفيق	2 حزيران/ يونيو 2013	25	2	8.00%
6.	لجنة تحديد الأقاليم	27 كانون الثاني/ يناير 2014	23	1	4.35%
7.	لجنة صياغة الدستور	8 آذار/ مارس 2014	17	1	5.88%
8.	الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني	24 نيسان/ أبريل 2014	82	4	4.88%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قرارات رئيس الجمهورية، وأيضاً وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الثاني/ يناير 2014، ص 332-346.

(*) سيتم التركيز هنا على الشباب المستقل، كون شباب الأحزاب السياسية يسرون وفق رؤى ومواقف أحزابهم من القضايا المختلفة.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ بأن عدد ونسبة ممثلي الشباب متفاوتاً من لجنة إلى أخرى، كما نلاحظ بأن هناك لجنتين لم يكن للشباب أي تمثيل فيه، في حين أن هناك ست لجان ضمت في عضويتها أعضاء من فئة الشباب. فمع البدء في التهيئة لعقد مؤتمر الحوار الوطني، تم تشكيل ثلاث لجان، فهناك لجنة لم يكن لفئة الشباب أي تمثيل فيها، وهي لجنة الاتصال، ويعود السبب في ذلك، إلى أن مهمة هذه اللجنة هي التواصل مع الحركات الشبابية في ساحات الحرية والتغيير من أجل إشراكهم في مؤتمر الحوار الوطني، في حين أن هناك لجنتين ضمت في عضويتها أعضاء من فئة الشباب، فقد ضمت اللجنة الفنية 4 شباب، وبما نسبته 12.90%، وتعتبر هذه النسبة جيدة جداً، كونها المرة الأولى التي يشارك ممثلون عن فئة الشباب في لجنة حكومية، بينما ضمت الأمانة العامة للمؤتمر عضوين من فئة الشباب من أصل ثلاثة أعضاء، وبما نسبته 66.67%، فقد حصل الشباب على منصب الأمين العام لمؤتمر الحوار، من خلال تعيين أحمد عوض بن مبارك، كما حصلوا على منصب النائب الثاني للأمين العام، من خلال تعيين ياسر الرعيبي، وكلتا الشخصيتين من شباب الثورة، وينتهي الأول لمجلس التنسيق لشباب ثورة التغيير (تنوع)، وينتهي الثاني للمنسقية العليا للثورة اليمنية (شباب).

وبعد انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في 18 آذار/ مارس 2013، تم تشكيل لجنتين، فهناك لجنة لم يكن لفئة الشباب أي تمثيل فيها، وهي هيئة رئاسة المؤتمر، ويعود السبب في ذلك، إلى أنه تم الاكتفاء بتمثيل ثمانية مكونات إلى جانب رئيس الجمهورية، وهي: المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الحراك الجنوبي، الحوثيون، المرأة، وقائمة الرئيس، حيث تم تمثيل رؤساء تلك المكونات، بينما لم يتم تمثيل المكونات الثمانية الأخرى في هيئة الرئاسة، وهي: الأحزاب السياسية الصغيرة، والأحزاب السياسية حديثة النشأة، المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية، الشباب، ومنظمات المجتمع المدني، في حين أن هناك لجنة ضمت في عضويتها أعضاء من فئة الشباب، فقد ضمت لجنة التوفيق في عضويتها اثنين من فئة الشباب، ونسبة 8%، وقد جاءت عضوية الشاب الأول من خلال نص قرار رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة، أما الشاب الثاني، فقد جاءت عضويته بحكم موقعه رئيساً لإحدى فرق الحوار الوطني.

وبعد انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني في 25 كانون الثاني/ يناير 2014، تم تشكيل ثلاث لجان، وجميعها ضمت أعضاء من فئة الشباب، فقد ضمت لجنة تحديد الأقاليم في عضويتها شاباً وحيداً، وبما نسبته 4.35%، والأمر ذاته في لجنة صياغة الدستور، إذ ضمت في عضويتها واحداً من الشباب، وبما نسبته 5.88%، في حين ضمت الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني 4 شباب، وبما نسبته 4.88%، وعلى الرغم من أن جميع هذه اللجان تم تشكيلها بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن قرارات رئيس الجمهورية لم تلتزم بالنسبة المقررة في المؤتمر لتمثيل الشباب في مواقع صنع القرار المختلفة، والبالغة 20%⁽¹⁾.

(1) تقرير فريق الحكم الرشيد، وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الثاني/ يناير 2014، ص 104، 118.

المحور الثالث: دور الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني

على الرغم من رفض شباب الثورة للمبادرة الخليجية منذ الوهلة الأولى ل طرحها، إلا أنهم اعتبروا توقيع الرئيس صالح وتخليه عن السلطة بمثابة انتصار لهم، وتحقيقاً للهدف الأول من أهداف ثورتهم، والمتمثل في إسقاط النظام بالطرق السلمية، وعلى الرغم من أن الكثير من بنود المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية لم تلبّ الحد الأدنى من أهدافهم ومطالبهم التي رفعوها أثناء الثورة، إلا أنهم ومع دخول البلاد في المرحلة الانتقالية الثانية بعد انتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي، بدأوا بالمطالبة بتحقيق ما تبقى من أهداف الثورة الشبابية ومطالبها، وقد عمدوا في ذلك إلى إصدار البيانات، والاحتشاد في الساحات، وتنظيم المسيرات طيلة المرحلة الانتقالية، كما اعتبروا مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وتلك المطالب التي لم يستطيعوا تحقيقها من خلال ساحات الحرية والتغيير أثناء الثورة، والتي سيعملون على تحقيقها من خلال طاولة الحوار الوطني.

ومن الموضوعات التي كان للشباب دور فيها في المرحلة الانتقالية عموماً، وفي مؤتمر الحوار الوطني بشكلٍ خاص ما يلي:

1. قانون الحصانة:

على الرغم من أن أهداف الثورة الشبابية ومطالبها للمرحلة الانتقالية قد تضمنت المطالبة بضرورة محاكمة كل المتسببين في قتل أو إصابة المشاركين في الثورة الشبابية، إلا أن إصرار الرئيس صالح على إيجاد ضمانات قانونية مقابل تخليه عن السلطة سلمياً، جعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية يقوم بإدراج هذا الأمر ضمن بنود مبادرته، إذ أكد على ضرورة الالتزام بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة لرئيس الجمهورية ولجميع أقرابه وأركان نظامه من خلال إقرار القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية له ومن عملوا معه خلال فترة حكمه⁽¹⁾.

ونتيجةً لذلك، فقد أصدرت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية بياناً في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 تؤكد فيه رفضها التعامل مع المبادرة الخليجية، كونها تمنح النظام حصانة من العقاب على جرائمه⁽²⁾، وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 أعلن الشباب في ساحات الحرية والتغيير تنظيمهم لجمعة أسموها جمعة "لا حصانة للقتلة"، والتي أكدوا فيها بأن رموز النظام مصيرهم السجن والمحاكمة، وأن الرئيس صالح وأعوانه لا بد أن تتم محاكمتهم⁽³⁾. وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011 عملوا على تنظيم مسيرة شبابية أسموها "مسيرة الحياة"، والتي انطلقت مشياً على الأقدام من محافظة تعز باتجاه العاصمة صنعاء،

(1) مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق ذكره.

(2) البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، موقع يمن برس، 2011/10/27،

شوهدي في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/3lukT46>

(3) حشود غفيرة بالسنتين في جمعة لا حصانة للقاتل ويتعهدون بأسوأ مصير للنظام، موقع أخبار اليوم، 2011/11/12، شوهدي في

2022/12/17، في: <https://bit.ly/39vzwBO>

للتعبير عن رفضهم منح الحصانة للرئيس ومعاونه، ووصلت إلى العاصمة في 24 كانون الأول/ ديسمبر، فتمت مواجهتها بالعنف والقتل والاعتقالات من قوات الأمن والجيش الموالي للرئيس السابق، وسقط فيها 14 شهيداً، والعديد من الجرحى⁽¹⁾.

هذه التحركات الشبابية أُلقت بظلالها على مشروع قانون الحصانة الذي كان يتم مناقشته في مجلس النواب، إذ كان المشروع الأولي يمنح الرئيس السابق ومساعديه حماية شاملة على كل أعمالهم، وهذا الأمر عارضه الشباب في ساحات الحرية والتغيير، الأمر الذي دفع المجلس إلى إدخال تعديلات على مشروع القانون. ومن ثم إقراره وصدوره في 21 كانون الثاني/يناير 2012⁽²⁾.

وقد منح قانون الحصانة الرئيس السابق حصانة كاملية من الملاحقة القانونية والقضائية، وهي مقتصره عليه دون غيره، كما منح القانون حصانة من الملاحقة الجنائية للمسؤولين الذين عملوا معه في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة حكمه، وارتكبوا انتهاكات أثناء أدائهم لمهامهم الرسمية، وارتكبوها بسبب دوافع سياسية، وحدد القانون سريان أحكامه على الأفعال الواقعة خلال فترة حكم الرئيس السابق الممتدة منذ 17 تموز/ يوليو 1978 وحتى تاريخ صدوره، كما أُعتبر هذا القانون من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه⁽³⁾.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن شباب الثورة طالبوا بمحاكمة الرئيس السابق وإسقاط الحصانة التي مُنحت له بموجب المبادرة الخليجية، وأشار شباب الثورة إلى أن منح الحصانة من الملاحقة القضائية للرئيس السابق يُعد مخالفاً لجميع الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، وأنها مُنحت له من قوى سياسية وفقاً للمبادرة الخليجية التي يرفضها شباب الثورة ولم يوافقوا عليها، كما أن أولياء دم الشهداء لم يفوضوا أحداً بالعفو عن من قتل أبنائهم⁽⁴⁾.

2. التحقيق في الانتهاكات التي تعرضت لها الثورة الشبابية عام 2011:

على الرغم مما شهدته الثورة الشبابية من مواجهات بين أنصار الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)، وأنصار أحزاب المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك)، والتي أدت إلى العديد من الانتهاكات، إلا أن ما تضمنته المبادرة الخليجية من ضرورة منح الرئيس السابق ومن عمل معه الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، أثار ردود أفعال شباب الثورة، وكذلك المنظمات

(1) وحدة الدراسات والبحوث، الدولة العميقة في اليمن.. النشأة والمستقبل، أوراق سياسية، بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، آب/ أغسطس 2015، ص 5.

(2) تعديل جديد في قانون الحصانة يُحصن صالحاً جنائياً ومعاونه سياسياً فقط، موقع يمن برس، 2012/1/20، شوهد في 2022/12/17، في: <https://bit.ly/3lqj2NM>

(3) القانون رقم (1) لسنة 2012 بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، الجريدة الرسمية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، كانون الثاني/يناير 2012.

(4) عبده عايش، حشد شبابي لإسقاط حصانة علي صالح، موقع الجزيرة نت، 2013/9/23، شوهد في 2022/12/17، في: <https://bit.ly/39taEKX>

الحقوقية المحلية والدولية، الأمر الذي جعل الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية تُدرج بند ينص على ضرورة أن يبحث مؤتمر الحوار الوطني في اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن حكومة الوفاق الوطني، وفي محاولة منها لامتصاص الغضب الشبابي والشعبي والحقوق، وعدم الانتظار إلى حين موعد عقد مؤتمر الحوار الوطني، فقد أدرجت مادة في قانون الحصانة تتحدث عن العدالة الانتقالية، تنص على أن على حكومة الوفاق الوطني تقديم مشروع بقانون أو مشاريع بقوانين إلى البرلمان حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بما يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية⁽¹⁾.

وعليه، فقد أعدت حكومة الوفاق الوطني من خلال وزارة الشؤون القانونية في شباط/ فبراير 2012 مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والذي نص صراحةً بعدم الأخذ بالعدالة الجنائية، واستبدالها بالعدالة التصالحية، وبالتالي تم إسقاط آلية الدعاوى الجنائية، وهو ما يتوافق مع التزامات طرفي العملية السياسية ببنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومضمون قانون الحصانة. ومع ذلك، لاقى مشروع القانون معارضة قوية من قبل طرفي العملية السياسية (المؤتمر والمشارك)، وتركز الخلاف الأساسي بينهما في جانبين: الأول، الخلاف حول آليات تحقيق العدالة الانتقالية، والثاني، الخلاف حول الفترة الزمنية التي يغطيها مشروع القانون، ولذلك تمت إحالة مشروع القانون إلى رئيس الجمهورية، والذي قام بتعديله وإرساله إلى مجلس النواب في كانون الثاني/ يناير 2013.

فعلى الرغم من أن مشروع القانون المقدم من وزارة الشؤون القانونية قد قام بإسقاط آلية الدعاوى الجنائية، وإلا أنه في المقابل أكد على أهمية لجان الكشف عن الحقيقة، باعتبارها الآلية الأهم من آليات العدالة الانتقالية، والتي تساعد في معرفة وقائع الانتهاكات ومركبها، إلى جانب تأكيده على الآليات الأخرى والمتمثلة في: التعويض وجبر الضرر، وجهود تخليد الذكرى، والإصلاح المؤسسي⁽²⁾. وفي المقابل، أسقط مشروع القانون المعدل من قبل رئيس الجمهورية ثلاث من آليات تحقيق العدالة الانتقالية، وهي: الدعاوى الجنائية، والكشف عن الحقيقة، وجهود تخليد الذكرى من تعريفه للعدالة الانتقالية، واكتفى بجبر ضرر الضحايا، والإصلاح المؤسسي⁽³⁾.

كما أكد مشروع القانون المقدم من وزارة الشؤون القانونية على أن أحكامه تسري على الضحايا الذين انتهكت حقوقهم نتيجةً للصراعات السياسية التي حدثت منذ العام 1990 وحتى صدور القانون، مع تأكيده على إمكانية النظر في الشكاوى وتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة قبل عام 1990 في حال استمرار آثار هذه الانتهاكات حتى صدور القانون،

(1) القانون رقم (1) لسنة 2012 بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، مرجع سابق ذكره.

(2) مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية المقدم من وزارة الشؤون القانونية.. شباط/ فبراير 2012، الاشتراكي نت، 2012/6/6، شوهد في: 2022/12/19، في: <https://bit.ly/3ohSu3f>

(3) مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية المعدل من رئيس الجمهورية.. كانون الثاني/ يناير 2013، مركز معلومات محافظة تعز، 2013/1/11، شوهد في: 2022/12/19، في: <https://bit.ly/39tnzqw>

ولم تتم معالجتها حتى الآن. في المقابل، أكد مشروع القانون المعدل من رئيس الجمهورية بأن أحكامه تسري على الضحايا الذين انتهكت حقوقهم نتيجة للصراعات السياسية التي حدثت منذ 1 كانون الثاني/يناير 2011 وحتى 21 شباط/فبراير 2012.

واستمر الخلاف بين طرفي العملية السياسية (المؤتمر والمشارك) حول نفس المسألتين، إلى حين انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في 18 آذار/مارس 2013، والذي تم فيه تقسيم قضايا الحوار الوطني على تسع فرق، من بينها فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وكان لا بد من البدء بالتوافق على تلك المسألتين، بما يساعد على استكمال الحوار في الموضوعات الأخرى المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وهنا توافق أعضاء فريق العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار الوطني على اعتبار كل الصراعات السياسية السابقة جزء من تاريخ اليمن، تتحمل مسؤوليتها كل الأطراف التي اشتركت فيها، ووجوب رد الاعتبار لكل من أساء إليهم من ضحايا الصراعات السياسية في أي مرحلة خلال مختلف مراحل نظم الحكم الشطري والوحدوي، ابتداءً من ثورة 26 أيلول/سبتمبر 1962 في الشطر الشمالي، والاستقلال في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 في الشطر الجنوبي، وحتى الآن⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، توافق أعضاء الفريق، على أنه يجب أن يحدد القانون برامج العدالة الانتقالية، ويجب ضمان عدم إفلات منتهكي حقوق الإنسان وتنصلهم من المساءلة، وتحقيق مبدأ اعتراف واعتذار الجناة للضحايا، واعتبار الكشف عن الحقيقة ركناً أساسياً للعدالة الانتقالية، ولا يجوز أن تحول أية عوائق دون تحقيقه، ويجب أن تُنفذ برامج العدالة الانتقالية وفق منهج متكامل يشمل جميع آليات العدالة الانتقالية من تدابير، بما فيها الكشف عن الحقيقة، وبرامج التعويض وجبر الضرر، وتخليد الذاكرة، والإصلاح المؤسسي⁽²⁾.

وفيما يتعلق بانتهاكات عام 2011، فقد أقر الفريق على أن تلتزم الدولة بإحالة كل من ثبت تورطهم بقتل المعتصمين السلميين أو منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى التحقيق والمحاكمة، ومن حرض على ذلك⁽³⁾. وبذلك استطاع الشباب تحقيق أحد مطالبهم التي رفعوها في ساحات الحرية والتغيير أثناء الثورة.

3. إعادة بناء المؤسسة العسكرية:

على الرغم من أن أهداف الثورة الشبابية ومطالبها قد تضمنت المطالبة بضرورة إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس وطنية حديثة، والمطالبة بإقالة كافة أقارب الرئيس صالح من المراكز القيادية في المؤسسة العسكرية، وعلى الرغم من أن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية قد نصت على العمل على ضمان إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة. إلا أن تأخر الرئيس هادي في إصدار قرارات تلي أهداف الثورة الشبابية ومطالبها، جعلهم يصدرون البيان تلو الآخر، ففي 13 آذار/مارس 2012 أصدرت اللجنة

(1) تقرير فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وثيقة الحوار الوطني، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني، كانون الثاني/يناير 2014، ص 58.

(2) المرجع نفسه، ص 69.

(3) تقرير فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، مرجع سابق ذكره، ص 59.

التنظيمية للثورة الشبابية بياناً يطالبون فيه رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة باتخاذ قرارات تاريخية عاجلة، تعمل على تحرير المؤسسة العسكرية والأمنية من سيطرة عائلة الرئيس السابق، وبما يمكنها من أداء دورها في الدفاع عن الوطن، وحفظ أمنه واستقراره⁽¹⁾.

وفي 16 تموز/ يوليو 2012 أصدروا بياناً آخر، على الرغم من بدء عملية هيكلة القوات المسلحة، وقد أكدوا في بيانهم بأن الإرادة الشعبية التي منحت ثقتها لرئيس الجمهورية، تحتم عليه الانحياز لخياراتها تحقيقاً لتطلعات الشعب اليمني في التغيير، وتحرير كافة مؤسسات الدولة المملوكة للشعب من السيطرة العائلية، وتوحيد قرار المؤسسة العسكرية والأمنية، وأي تأخير أو ممانعة في اتخاذ قرارات صارمة بإقالة كل بقايا النظام العائلي، يُعد تنصلاً عن التزامات رئيس الجمهورية تجاه الإرادة الشعبية، ولذلك فإنهم يطالبون رئيس الجمهورية باتخاذ قرارات حاسمة وعاجلة بإقالة بقايا النظام العائلي من كافة مؤسسات الدولة العسكرية منها والأمنية والمدنية، وعلى رأسهم أحمد علي عبدالله صالح، ويحيى محمد عبدالله صالح⁽²⁾.

وخلال الفترة الممتدة من 1 آذار/ مارس 2012 وحتى 10 نيسان/ أبريل 2013، أصدر رئيس الجمهورية عدداً من القرارات من شأنها إصلاح المؤسسة العسكرية، وإنهاء انقسامها الذي شهدته في العام 2011، والتي انقسمت إلى قسمين، الأول بقيادة اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، والثاني بقيادة العميد أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري، وقد سارت تلك القرارات في ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي:

أ. إزاحة القيادات العسكرية الموالية للقائدين العسكريين، وتحويلهم إما إلى وظائف استشارية في الداخل، أو وظائف دبلوماسية في الخارج، وكانت البداية بالقيادات الأقل أهمية نوعاً ما، وتأجيل إزاحة القيادات الأكثر أهمية إلى آخر مرحلة، والتي تم فيها إقالة القائدين العسكريين.

ب. تفكيك منظومة الألوية العسكرية التابعة للقوتين العسكريتين، وذلك بتحويل تبعية بعض الألوية العسكرية، وذلك إما من خلال تشكيل ألوية جديدة، كألوية الحماية الرئاسية، قوات الاحتياط الإستراتيجية، أو من خلال إلحاقها إلى قيادة المناطق العسكرية التي تتواجد فيها.

ج. إعداد هيكل تنظيمي جديد للمؤسسة العسكرية، والذي حدد المكونات الرئيسية للقوات المسلحة بخمسة مكونات وهي: القوات الجوية والدفاع الجوي، والقوات البحرية والدفاع الساحلي، والقوات البرية، وقوات حرس الحدود، وقوات الاحتياط الاستراتيجي، وإلغاء كل من الفرقة الأولى مدرع، وقوات الحرس الجمهوري.

(1) البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 13 آذار/ مارس 2012، موقع مأرب برس، 2012/3/13، شوهد في <https://bit.ly/2KZg32t>، في: 2022/12/24

(2) البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 16 تموز/ يوليو 2012، موقع يمن برس، 2012/7/16، شوهد في <https://bit.ly/3qe2ufr>، في: 2022/12/24

وبعد صدور قرارات رئيس الجمهورية، دعت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية جماهير الشعب اليمني إلى المشاركة الواسعة في جمعة "تأييد القرارات" في كل ساحات الحرية والتغيير في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك تأييداً لقرارات رئيس الجمهورية، ومطالبته بتنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع، وإعلان أسماء من سيعرقلها، وأكدت اللجنة التنظيمية مساندة لها في أي قرارات تحقق أهداف الثورة الشبابية ومطالبها⁽¹⁾.

4. تحييد المؤسسة العسكرية والأمنية عن الحياة السياسية:

سعى الشباب من خلال مؤتمر الحوار الوطني إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية، وهو يمثل الهدف الثاني من أهداف ثورتهم، ولذلك اعتبروا تحييد المؤسسة العسكرية والأمنية عن الحياة السياسية يعتبر ضرورة، ولذلك عملوا مع القوى المدنية المشاركة في المؤتمر، كالنساء ومنظمات المجتمع المدني، على وضع وسائل لتحقيق ذلك، فمن خلال تقرير فريق أسس بناء الجيش والأمن بمؤتمر الحوار الوطني، تم وضع عدة وسائل، منها:

1. حظر تسخير القوات المسلحة والأمن والمخابرات لصالح حزب أو جماعة أو فرد، صيانة لها من التبعية بكل صورها وأشكالها، والانتماءات الحزبية بكل أنواعها، وذلك ضماناً لحيادها واستقلالها.
2. تجريم ممارسة العمل الحزبي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن والمخابرات، وتجريم أي نشاط لصالح أي حزب سياسي أو تنظيم أو جماعة سياسية في أوساط القوات المسلحة والأمن والمخابرات.
3. الحظر على منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية المشاركة في الانتخابات والاستفتاء سواءً بالاقتراع أو الترشح أو القيام بحملات انتخابية لصالح أي من المرشحين فيها، حماية لها من أي اختراق سياسي.
4. لا يحق مطلقاً تعيين أي من أقارب وأصحاب رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس السلطة التشريعية، ووزير الدفاع والداخلية، ورئاسة المخابرات حتى الدرجة الرابعة، في أي مناصب قيادية في الجيش والأمن والمخابرات، مدة عملهم في تلك المناصب⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك، جاء في تقرير فريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني شروط الترشح أو التعيين في كافة المناصب القيادية والسياسية في الدولة، إذ تم التوافق على ألا يكون المرشح منتسباً للمؤسسة العسكرية أو الأمنية، ما لم يكن قد ترك عمله في المؤسسات قبل فترة لا تقل عن عشر سنوات، هذا بالنسبة للترشح لمنصب رئيس الجمهورية⁽³⁾، وهو ما أكدت عليه مسودة الدستور الجديد، كما اشترطت المسودة في المرشح لتولي منصب الوزير، ألا يكون في الخدمة الفعلية للقوات المسلحة أو الشرطة أو المخابرات، وهذا الأمر ينطبق على وزير الدفاع، كما اشترطت في المرشح لعضوية البرلمان بمجلسيه، ألا يكون في

(1) مسيرة حاشدة بصنعاء تأييداً لقرارات الرئيس، موقع شبوة الحدث، 2012/12/20، شوهدي في 2022/12/19، في: <https://bit.ly/33x1tFy>

(2) تقرير فريق أسس بناء الجيش والأمن ودورهما، وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الثاني/يناير 2014، ص 135.

(3) تقرير فريق الحكم الرشيد، مرجع سابق ذكره، ص 109، 110.

الخدمة الفعلية في المؤسسة العسكرية أو الأمنية⁽¹⁾. وبذلك استطاع الشباب تحقيق أحد أهدافهم التي رفعوها في ساحات الحرية والتغيير أثناء الثورة.

5. العزل السياسي:

على الرغم من أن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية لم تنص على إبعاد أي من أطراف العملية السياسية، إلا أن فريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني أقر موجهاً دستورياً ينص على العزل السياسي لكل من شملهم قانون الحصانة، وضرورة إسقاط الحصانة عن كل من شملتهم بعد منحها عن أي جرائم تم ارتكابها بعد حصولهم عليها.

ويعتبر موضوع العزل السياسي وإسقاط الحصانة عن الرئيس السابق وأركان نظامه مطلباً للثورة الشبابية منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية. ولذلك سارعت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية إلى إعلان مباركتها لقرار فريق الحكم الرشيد الذي اعتبرته خطوة أولى نحو إسقاط الحصانة عن الرئيس السابق وأركان نظامه، والذين يتهمونهم بالتورط في قتل مئات المحتجين المدنيين خلال الثورة الشبابية⁽²⁾.

وذكر مجدي النقيب عضو مؤتمر الحوار الوطني عن فئة الشباب بأن مادة العزل السياسي للرئيس السابق ومعاونيه ورفع الحصانة عنهم هي أهم مادة سعى إليها الشباب لتحقيقها في مؤتمر الحوار، وقد تم انتزاعها بتكاتف جميع أعضاء الفريق، وأضاف "لا خير فينا إذا لم نخرج بهذه المادة، ولا قيمة لمشاركتنا في الحوار إذا لم تُنفذ"⁽³⁾. وقال ياسر الرعيبي نائب الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني، وهو من شباب الثورة، أن من مُنحت له الحصانة الكاملة لا يحق له العمل السياسي، ومن نُقلت منه السلطة كرئيس جمهورية وحصل على الحصانة بموجب ذلك، لا يمكنه أن يمارس العمل السياسي كرئيس حزب، لأن الحزب يمثل مشروعاً للوصول إلى السلطة⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من أن نسبة التصويت من قبل فريق الحكم الرشيد على مادة العزل السياسي كانت بنسبة كبيرة وصلت إلى 90%، إلا أن الفريق أقر نصاً بديلاً لها، حيث تم استبدالها بمادة جديدة نصت على 15 شرطاً لتولي كافة المناصب القيادية والسياسية في الدولة، سواء كانت بالترشيح أو التعيين، ومن أهم تلك الشروط ما يلي⁽⁵⁾:

(1) مسودة دستور اليمن الجديد، صنعاء، لجنة صياغة الدستور، كانون الثاني/يناير 2015، ص 32، 36، 39.

(2) نايف الجرباني، قانون العزل.. إسقاط للحصانة أم ابتزاز سياسي، موقع مأرب برس، 2013/9/22، شوهد في 2022/12/11، في: <https://bit.ly/37mUr7A>

(3) الحكم الرشيد.. إقرار العزل السياسي وإلغاء الحصانة عن كل من شملتهم من مرتكبي جرائم القتل بحق الشباب، موقع يمن برس، 2013/9/19، شوهد في 2022/12/11، في: <https://bit.ly/37n9ZYP>

(4) عبده عايش، العزل السياسي يُوَجِّع الصراع في اليمن، موقع الجزيرة نت، 2013/10/13، شوهد في 2022/12/11، في: <https://bit.ly/2Jhs2YG>

(5) تقرير فريق الحكم الرشيد، مرجع سابق ذكره، ص 109، 110.

▪ ألا يكون قد تولى منصب رئاسة الجمهورية أو رئاسة الأحزاب أو رئاسة مجلس الشورى أو رئاسة الوزراء لفترتين رئاسيتين.

▪ ألا يكون ممن لا يستطيع القضاء النفاذ إليهم لإدانتهم على أي انتهاكات بسبب قيود قانونية تعرقل القضاء.

▪ ألا يكون قد تورط في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وفقاً للمواثيق والعهود والقوانين الدولية.

▪ ألا يكون منتسباً للمؤسسة العسكرية أو الأمنية ما لم يكن قد ترك عمله في المؤسسات قبل فترة لا تقل عن عشر سنوات.

وعلى الرغم من تحفظ مكون الشباب على هذه المادة، وتمسكهم بالنص الأصلي لمادة العزل السياسي، إلا أن النص البديل يحقق مضمون العزل السياسي الذي سعى إليه الشباب.

6. استعادة الأموال والممتلكات المنهوبة:

على الرغم من أن أهداف الثورة الشبابية ومطالبها قد تضمنت المطالبة بضرورة تجميد أرصدة الرئيس صالح، وكافة أقاربه، ورموز نظامه، واستعادة ما تم نهبه من الأموال والممتلكات العامة والخاصة، وعلى الرغم من إصدار اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية أثناء الثورة للبيانات التي تطالب فيه المجتمع الدولي باتخاذ مواقف أكثر صرامة في التعامل مع نظام الرئيس صالح، وطالبوا بفرض عقوبات على النظام، وتجميد أرصده حول العالم⁽¹⁾، إلا أن المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية لم تنطرق إلى هذا الأمر، ولهذا سعى الشباب إلى تحقيق ذلك من خلال مؤتمر الحوار الوطني، باعتباره وسيلة لتحقيق أهداف الثورة الشبابية ومطالبها.

ومن هنا، جاء في تقرير فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بمؤتمر الحوار الوطني على أن قضايا الأموال والأراضي المنهوبة لا تسقط بالتقادم، وأن على الدولة أن تلتزم باسترداد جميع الأموال والأراضي المنهوبة العامة والخاصة بالداخل والخارج، بسبب سوء استخدام السلطة أو بسبب استغلال النفوذ والسطو والتزوير وغيرها من الأسباب غير المشروعة، بما يضمن حق الضحايا والمجتمع بمساءلة ومحاسبة الناهبين إدارياً وقضائياً وفقاً للمعايير الوطنية والدولية، وبما يكفل صدور التشريعات التي تمنع التصرفات غير القانونية بالممتلكات والأراضي والأموال. كما تضمن التقرير إنشاء هيئة وطنية مستقلة لاسترداد الأموال والأراضي المنهوبة العامة والخاصة بالداخل والخارج، وتُمنح لها صلاحيات استثنائية تمكنها من ممارسة عملها⁽²⁾. وبذلك استطاع الشباب تحقيق أحد مطالبهم التي رفعوها في ساحات الحرية والتغيير أثناء الثورة.

(1) البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2011، مرجع سابق ذكره.

(2) تقرير فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، مرجع سابق ذكره، ص 58، 59.

الخاتمة:

من خلال ما جاء في محاور الورقة البحثية، نجد بأن دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية، كان دوراً مؤثراً، إذ استطاعوا تحقيق العديد من الأهداف والمطالب التي رفعوها في ساحات الحرية والتغيير أثناء الثورة، ولو من الناحية النظرية، على أمل أن يتم تحويلها إلى نصوص دستورية وقانونية، وبالتالي تصبح واقع في الممارسة العملية.

فقد استطاع الشباب خلال المرحلة الانتقالية الثانية من الضغط مع عدد من القوى السياسية والاجتماعية، والمدنية منها بشكل خاص، كالنساء ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تعديل مشروع قانون الحصانة قبل إقراره من مجلس النواب، بالإضافة إلى إصلاح المؤسسة العسكرية وإنهاء انقسامها، وإقالة أبناء وأقارب الرئيس السابق من مناصبهم، والتي أكدت عليها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

كما استطاع الشباب من خلال مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني، من تحقيق العديد من الأهداف والمطالب التي رفعوها أثناء الثورة، كوضع وسائل لتحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية من أجل بناء دولة مدنية، وضرورة محاكمة المتسببين في قتل أو إصابة المشاركين في الثورة الشبابية، وضرورة استعادة الأموال والممتلكات المنهوبة العامة والخاصة في الداخل والخارج. وفي الوقت ذاته، أخفق الشباب في موضوعات أخرى، كموضوع العزل السياسي لمن شملهم قانون الحصانة، إلا أن ما تم التوافق عليه يحقق هذا المضمون.

قائمة المراجع:

أولاً: الوثائق:

1. القوانين:

1. القانون رقم (1) لسنة 2012 بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، الجريدة الرسمية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، كانون الثاني/يناير 2012.

2. مشاريع القوانين:

1. مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية المقدم من وزارة الشؤون القانونية.. شباط/فبراير

2012، الاشتراكي نت، 2012/6/6، شوهد في: 2022/12/19، في: <https://bit.ly/3ohSu3f>

2. مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية المعدل من رئيس الجمهورية.. كانون الثاني/يناير

2013، مركز معلومات محافظة تعز، 2013/1/11، شوهد في: 2022/12/19، في: <https://bit.ly/39tnzwq>

3. القرارات الجمهورية:

1. قرار رئيس الجمهورية رقم (10) لسنة 2013 بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، الجريدة الرسمية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، آذار/ مارس 2013.

4. وثائق أخرى:

1. مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 21 أيار/ مايو 2011.

1. الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

2. مسودة دستور اليمن الجديد، صنعاء، لجنة صياغة الدستور، كانون الثاني/ يناير 2015.

3. وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الثاني/ يناير 2014.

5. البيانات:

1. البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 12 نيسان/ أبريل 2011، موقع مأرب برس، 2011/4/12، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/2HYo0DO>

2. البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 2011، موقع المصدر أونلاين، 2011/4/26، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/3lnh40x>

3. البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 7 أيار/ مايو 2011، موقع شبكة سما الإخبارية، 2011/5/8، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/3obm1vb>

4. البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، موقع يمن برس، 2011/10/27، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/3lukT46>

5. البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 13 آذار/ مارس 2012، موقع مأرب برس، 2012/3/13، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/2KZg32t>

6. البيان الصادر عن اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بتاريخ 16 تموز/ يوليو 2012، موقع يمن برس، 2012/7/16، شوهد في 2022/12/24، في: <https://bit.ly/3qe2ufr>

ثانياً: الكتب:

1. السقاف، سقاف عمر. المؤسسة العسكرية والأمنية في اليمن وتحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، تموز/ يوليو 2012.
2. وحدة الدراسات والبحوث، الدولة العميقة في اليمن.. النشأة والمستقبل، أوراق سياسية، بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، آب/ أغسطس 2015.

ثالثاً: التقارير:

1. التقرير الاستراتيجي اليمني 2011، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2012.
2. تقرير فريق أسس بناء الجيش والأمن ودورهما، وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الثاني/ يناير 2014.
3. تقرير فريق الحكم الرشيد، وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الثاني/ يناير 2014.
4. تقرير فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الثاني/ يناير 2014.
5. التقرير الفني للجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

رابعاً: المصادر الإلكترونية:

1. أعضاء فرق العمل لمؤتمر الحوار الوطني، موقع المركز الوطني للمعلومات، [د.ت]، شوهد في 2022/12/6، في: <https://bit.ly/3b9MbO3>
2. تعديل جديد في قانون الحصانة يُحصن صالح جنائياً ومعاونيه سياسياً فقط، موقع يمن برس، 2012/1/20، شوهد في 2022/12/17، في: <https://bit.ly/3lqj2NM>
3. حشود غفيرة بالسنتين في جمعة لا حصانة للقاتل ويتعهدون بأسوأ مصير للنظام، موقع أخبار اليوم، 2011/11/12، شوهد في 2022/12/17، في: <https://bit.ly/39vzwBO>
4. الحكم الرشيد.. إقرار العزل السياسي وإلغاء الحصانة عن كل من شملتهم من مرتكبي جرائم القتل بحق الشباب، موقع يمن برس، 2013/9/19، شوهد في 2022/12/11، في: <https://bit.ly/37n9ZYP>

5. عبده عايش، حشد شبابي لإسقاط حصانة علي صالح، موقع الجزيرة نت، 2013/9/23، شوهد في <https://bit.ly/39taEKX>، في: 2022/12/17
6. عبده عايش، العزل السياسي يؤجج الصراع في اليمن، موقع الجزيرة نت، 2013/10/13، شوهد في <https://bit.ly/2Jhs2YG>، في: 2022/12/11
7. مسيرة حاشدة بصنعاء تأييداً لقرارات الرئيس، موقع شبوة الحدث، 2012/12/20، شوهد في 2022/12/19، <https://bit.ly/33x1tFy>، في:
8. نايف الجرياني، قانون العزل.. إسقاط للحصانة أم ابتزاز سياسي، موقع مأرب برس، 2013/9/22، شوهد في <https://bit.ly/37mUr7A>، في: 2022/12/11

واقع العلاقة الترابطية بين الحوكمة السياسية وظاهرة الفساد السياسي

" دراسة تحليلية معاصرة ((2018 – 2023م)) "

The political corruption phenomenon and policy governance between associative relation order the coeval syntheses study "

د. مرعى على الرمحي (جامعة بنغازي - ليبيا) Dr. Mari ali al romhi

ملخص:

إن هذه الدراسة التي تحمل عنوان " واقع العلاقة الترابطية بين الحوكمة السياسية وظاهرة الفساد السياسي " تتناول في الإطار العام المفهوم الإجرائي لعملية الحوكمة السياسية بالإضافة إلى مظاهر الفساد السياسي الناتجة عن ضعف أداء سياسات الحوكمة السياسية. وصولاً إلى توضيح اهم المتطلبات الواجب توفرها في سياسات الحوكمة السياسية من اجل الحد من انتشار ظاهرة الفساد السياسي داخل النظم السياسية المختلفة. والعمل على خلق حالة الاستقرار السياسي . وتقديم بيئة مناسبة للتنمية المستدامة داخل الدولة الوطنية المعاصرة .

Abstract :

The whip search Corruption phenomenon and corporation governance between associative relation order. corporation process governance for definition executive general scape in whip. Policy corruption phenomenon about output negativism mutable habit to addition. deferent political regimes inter policy corruption phenomenon currency from barrier polish from corporation governance political in economy devoir requisition's illustration also . coeval nation state inter devilment expediency ambience and offering . policy constancy case policy authorship case on work

الكلمات المفتاحية : الحوكمة السياسية - الفساد السياسي - الاستقرار السياسي - الثقة السياسية - التأييد الشعبي .

key words: the policy governs - the policy corruption - the policy constancy - the policy trust - the populist support .

مقدمة:

إن معظم الدراسات السياسية المعاصرة ترى في عملية الحوكمة السياسية بأنها أصبحت تمثل أحد أهم المفاهيم الفكرية الجديدة التي من خلالها يتم معالجة واقع كلا من " المؤسسات، المنظمات، الهيئات " الرسمية أو غير الرسمية سواء على المستوى " الوطني، الإقليمي، الدولي " خصوصا بعدما تغلغل مفهوم الفساد السياسي داخل (معظم) الأنظمة السياسية المعاصرة. بسبب افتقارها إلى سياسات الشفافية والنزاهة سواء على مستوى شؤون الحكم والسلطة أو القضاء. وان هذا الواقع السياسي القائم داخل بعض النظم السياسية قد ساهم في فقدان تلك النظم السياسية مبدأ التأييد الشعبي. وذلك بشقيه (الخاص ، العام). بسبب فقدان تلك النظم السياسية المعاصرة لمبدأ " الثقة الوطنية the nation trust " داخل الأوساط الاجتماعية المختلفة المكونة إلى ما يعرف بالنسيج الاجتماعي الوطني. ومن ثم فقدان خاصية الاستقرار السياسي وبرامج التنمية المستدامة. الناتجة عن استفحال ظاهرة الفساد السياسي. ومن المهم القول إن من بين أهم الأسباب التي ساهمت في انهيار تلك النظم السياسية العاملة داخل الحدود السيادية للدولة الوطنية هو عدم تطبيق مفهوم " الحوكمة السياسية" داخل المؤسسات سواء " الرسمية، غير الرسمية " وما نتج عن ذلك من وجود آثار سلبية متعددة يتمثل أبرزها في " فقدان الشرعية السياسية nonpolitical destitution " ولعل هذا الواقع السياسي قد ساهم في ازدياد الاهتمام بمفهوم الحوكمة السياسية التي أصبحت تمثل أهم الركائز الأساسية التي يتوجب إن تتوفر داخل مؤسسات الدولة الوطنية¹ وفي سبيل توضيح مثل هذا الواقع السياسي الذي تعيشه معظم النظم السياسية المعاصرة فلقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسية :

المطلب الأول – الإطار النظري لمفهوم الحوكمة السياسية.

المطلب الثاني – الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي داخل النظم السياسية

المطلب الثالث – المعطيات الأساسية الواجب توفرها داخل الحوكمة السياسية.

وفي الختام توصلت الدراسة إلى خاتمة عامة وجملة من نتائج الدراسة والتوصيات.

مشكلة الدراسة :

إن معظم النظم السياسية المعاصرة تعاني في مجملها من مشكلة ضعف أداء عملية الحوكمة السياسية باعتبارها أداة مهمة في معالجة أهم المشاكل التي تواجه النظم السياسية المعاصرة والتي أبرزها ما يعرف بمصطلح " بالفساد السياسي policy the corruption " الذي ساهم بدوره في ترك مظاهر بشكل سلبي سلبية سواء على مستوى الأداء " السياسي ، الاقتصادي، الاجتماعي ، الثقافي ، الأمني ، العسكري " وما نتج عن ذلك يتمثل في فقدان تلك النظم السياسية المعاصرة إلى مفهوم الشرعية السياسية والقبول الاجتماعي " الشعبي " أو ما يعرف في الأدبيات السياسية " التأييد the support " وصولا إلى حالة عدم

¹ احمد سليمان السامي ، الحوكمة السياسية والتنمية المستدامة ، ط1 ، القاهرة ، منشورات مكتبة البيان العلمي للنشر ، 2018م ، ص 65.

الاستقرار السياسي داخل الدولة الوطنية التي أصبحت بدورها تعاني من الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة ذات المضمون الاقتصادي والمظهر السياسي نتيجة غياب الوضوح في القواعد والإجراءات والمعايير والمحددات الواجب تطبيقها من أجل نجاح سياسات الحوكمة السياسية باعتبارها تمثل أداة أو وسيلة فاعلة في سبيل مواجهة المخاطر والتهديدات الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي. والمتمثلة في سلطات حكومية متناحرة وتركز السلطة السياسية بيد صناع القرار السياسي الذين لا يمثلون فعليا الشرعية السياسية داخل الدولة الوطنية وغياب شروط تحقيق الديمقراطية أو عجزها في الأداء الفعلي على أرض الواقع.

تساؤلات الدراسة :

إن هذه الدراسة تنطلق من سؤال رئيسي يتمثل في التالي " هل يساعد تطبيق عملية الحوكمة السياسية في الحد من انتشار ظاهرة الفساد السياسي داخل النظم السياسية القائمة داخل الدولة الوطنية المعاصرة ".

ولقد انبثقت عن هذا السؤال مجموعة أسئلة فرعية يمكن الإشارة إليها من خلال التالي:

- ماذا ينتج في حال غياب سياسات الحوكمة المؤسسية من آثار سلبية ناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي.
- لماذا تؤثر العلاقة الارتباطية بين سياسات الحوكمة السياسية وظاهرة الفساد السياسي على عملية الاستقرار السياسي وبرامج التنمية المستدامة
- كيف يمكن تحقيق العلاقة الارتباطية بين النظم السياسية وعملية الحوكمة السياسية .

أهداف الدراسة:

1. محاولة الوصول إلى فهم دقيق لمفهوم الحوكمة السياسية.
2. التعرف على مقدار الارتباط " العلمي " بين الحوكمة السياسية وظاهرة الفساد السياسي .
3. تقديم محاولة علمية توضح شكل وطبيعة العلاقة المطلوبة بين الحوكمة السياسية وظاهرة الفساد السياسي .
4. التعرف على آليات الحوكمة السياسية ومبادئها التي من خلالها تتم عملية معالجة مظاهر الفساد السياسي

أهمية الدراسة:

1. محاولة التعرف على المفهوم الشامل للحوكمة السياسية ودورها في الحد من انتشار ظاهرة الفساد السياسي.
2. إبراز طبيعة العلاقة الارتباطية بين مفهوم الحوكمة السياسية ومظاهر الفساد السياسي.
3. تقديم مظاهر الاستفادة من تطبيق عملية الحوكمة السياسية أثناء معالجة مظاهر الفساد السياسي.

4. العمل على فتح مجالات البحث العلمي في هذا الموضوع من خلال ما ستوفره هذه الدراسة من معلومات

تساعد الباحثين والمهتمين بموضوع الدراسة

فرضية الدراسة :

إن هذه الدراسة تنطلق من فرضية مفادها:

((هل يساعد تطبيق عملية الحوكمة السياسية داخل النظم السياسية المعاصرة في الحيلولة دون تزايد حالات

الفساد السياسي)) .

منهجية الدراسة :

في سبيل تحقيق الأهداف الأساسية للدراسة فقد تم استخدام المناهج الدراسية التالية¹ :

(أ). المنهج التحليلي: سوف يتم اللجوء إلى هذا المنهج باعتباره يساعد في تفتيت كافة عناصر الأجزاء المرتبطة بمشكلة

الدراسة من أجل تحقيق القدرة على " التفسير، التنبؤ، التعميم " وصولاً إلى نتائج منطقية يمكن اختبارها والتدليل عليها

(ب). المنهج المقارن: سوف يتم اللجوء إلى هذا المنهج بقصد المقارنة بين تلك الدراسات السياسية التي تناولت مشكلة

الدراسة من أجل التعرف على النتائج التي توصلت إليها. وكذلك في كيفية التغلب على مخاطر مشكلة الدراسة.

(ت). المنهج الاستنباطي: سوف يتم اللجوء إلى هذا المنهج باعتباره يساعد الباحث في تحقيق التفكير المنطقي الاستنتاجي

بغية أحداث عملية الربط بين الجوانب المختلفة لعملية الحوكمة السياسية. واستنتاج معايير ومحددات الحوكمة السياسية.

الحدود الدراسية :

أولاً: الحدود المكانية - وهي تتمثل في كافة النظم السياسية المعاصرة التي تعاني من ظاهرة الفساد السياسي. وبغض النظر

عن أشكالها أو أيديولوجيتها السياسية أو عقيدتها الفكرية.

ثانياً: الحدود الزمانية - حيث تبدأ هذه الدراسة من عام 2018 م الذي يمثل انطلاق المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم

الأساسية وتطبيقاتها المنعقد بكلية الاقتصاد والتجارة - جامعة عمر المختار - دولة ليبيا. و الذي تناولت احد محاوره مفهوم

الحوكمة المؤسسية . وتنتهي حدودها الزمنية في عام 2023 الذي يمثل انعقاد قمة دبي التي تحمل عنوان " القمة العالمية

للحكومات " والتي تناولت واقع الحوكمة " الاقتصادية ، السياسية ، الشاملة " داخل الدولة الوطنية .

صعوبة الدراسة :

1. وجود ندرة في المراجع العلمية العربية المتعلقة بمشكلة الدراسة .

¹ خيرى صادق الجيلاني، أصول البحث العلمي " الواقع، الأفق "، ط1، القاهرة، منشورات مكتبة دار القلم العربي للنشر، 2020م، ص 23.

2. التداخل والتشابك بين المراجع العلمية المتعلقة بظاهرة الفساد السياسي وأشكال الفساد الأخرى القائمة داخل النظم السياسية المعاصرة.

3. حداثة مشكلة الدراسة واستمرار التغيير في النتائج السلبية الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي وتباينها من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر.
خطة الدراسة:

سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب أساسية يمكن توضيحها من خلال التالي:

المطلب الأول - الإطار النظري لمفهوم الحوكمة السياسية.

المطلب الثاني - الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي داخل النظم السياسية المعاصرة.

المطلب الثالث - المتطلبات الرئيسية الواجب توفرها في عملية الحوكمة السياسية

المطلب الأول - الإطار النظري لمفهوم الحوكمة السياسية:

إن لفظ كلمة الحوكمة بمعناه العام يقابله عدة مرادفات لفظية على غرار " الحكامة، الحاكمية، حوكمة الحكومات " وأتى تعنى في مجملها تدعيم عملية مساءلة ومراقبة ومحاسبة نشاطات النظم السياسية القائمة فيها. وهي تمثل مصطلح جديد في اللغة العربية وضع مقابل اللفظ الإنجليزي " the governance " ومقابل اللفظ الفرنسي " the gouvernance " ويقصد بهذا المفهوم الإجرائي " هو ذلك النشاط الذي تقوم به الإدارة في كافة القوانين والقرارات التي تساعد على أداء العمل الرسمي بالشكل الأمثل " مع مراعاة إنها تتألف من عمليات منفصلة أو من جزء من عمليات الإدارة القيادية¹.

لابد من الأخذ بعين الاعتبار إن هناك تمييز بين مفهومي الحوكمة والحكومة. فالحوكمة هي ما تقوم به الحكومة من أنشطة مختلفة. كما إنها تعنى الممارسة الحركية لسلطة الإدارة السياسية. وفي أحيان أخرى يستغل مصطلح الحكومة كمرادف لمصطلح الحوكمة على غرار الشعار الكندي (السلام، النظام، الحكومة الجيدة). ولقد ظهر المفهوم منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين كفكرة تساعد في تسيير أمور المواطنين على كافة المستويات " السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية " خاصة بعد أن فشلت الدولة الوطنية في تحقيق برامج وخطط وسياسات التنمية المستدامة. بل إن المصطلح يذهب إلى أبعد من مفهوم " الإدارة الحكومية " من حيث التركيز على كيفية تطبيق الديمقراطية والحد من انتشار ظاهرة الفساد السياسي. كما تبني هذا المفهوم على أساس أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم.

يمكن القول إن الحوكمة السياسية تأخذ في اعتبارها بعدين أساسيين. الأول إنها انعكاس لأفكار البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم في حد ذاته. والثاني يشمل جانب الاهتمام بالإصلاح الإداري والتركيز على منظومة القيم

¹ عمران الهامل بوبكر، قراءة في الإدارات الحكومية الجديدة " ، ط1، القاهرة، منشورات مكتبة دار القلم العربي للنشر، 2018م، ص 23

الاجتماعية . وبسبب ذلك يؤكد المفكرين السياسيين على إن الحوكمة في جانبها السياسي لا يعتمد تطبيقها على المؤسسات السياسية فقط. بل من خلال العمليات والإجراءات التي تحقق النتائج المرجوة.

التعريف الإجرائي لمفهوم الحوكمة السياسية :

في الحقيقة إن مسألة تحديد مفهوم شامل وقاطع للحوكمة السياسية تظل مشكلة معقدة بسبب تعدد الممارس الفكرية التي تتناول هذا المفهوم. إلا أن هذه الدراسة سوف تتناول أهم تلك التعريفات الإجرائية من خلال الآتي:

1. تعريف هيئة الأمم المتحدة:

الحوكمة السياسية – هي تلك الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة الوطنية من خلال اتباع سياسات واليات وممارسات تقوم على مبدأ الشفافية والمشاركة السياسية والمساءلة والمحاسبة والمراجعة وسيادة القانون ومكافحة مظاهر الفساد والسعي إلى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة إلى احتياجاتهم وتحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفاعلية والجودة.

2. تعريف منظمة مكافحة الفساد :

الحوكمة السياسية – " هي ذلك النظام العام الذي يحكم العلاقات بين الأطراف السياسية التي تؤثر على الأداء داخل النظام السياسي. وكذلك تحديد المسؤول عن التصرفات السياسية المؤدية إلى ظهور حالة الفساد السياسي مع تحمل المسؤولية لكل من الحق الضرر بالمصلحة العامة "

أسباب ظهور مفهوم الحوكمة السياسية:

إن ظهور مفهوم الحوكمة السياسية ما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تمثلت في التغير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب. و التطورات المنهجية من جانب آخر. وان هذه الدراسة تتناول اهم تلك الأسباب من خلال التالي¹ :

- ظهور مفهوم العولمة كمحدد للعلاقات الدولية الجديدة وما نتج عنها من مخاطر تهدد أمن وسيادة الدول الوطنية.
- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تزايدًا
- أدوار المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى " الوطني، الإقليمي، الدولي "
- عولمة اليات وأفكار اقتصاد السوق.

¹ عبدالله حسين الاهدل ، الفساد السياسي " نظرة تحليلية " ، ط1 ، صنعاء ، منشورات كلية الشريعة و القانون – جامعة الحديدة ، 2019م ، ص 103.

- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات الإنسانية. ظهور الحاجة إلى ضرورة تغيير الدور التقليدي للدولة الوطنية كفاعل رئيسي خصوصا عندما أصبح العامل الخارجي يمثل المحور الذي تتشكل عليه أولويات السياسة العامة في مختلف الحكومات التنفيذية التقليدية.

- ظهور الأفكار التي تنادى بضرورة إرساء أحكام ومبادئ الحكم الديمقراطي الرشيد وحقوق الإنسان وعمليات تحقيق سبل التنمية المستدامة.

- أنواع الحوكمة السياسية:

من خلال الدراسات السياسية المعاصرة يتضح أن الحوكمة السياسية تتوزع بين نوعين رئيسيين وفق الآتي¹:

النوع الأول - الحوكمة الإدارية:

" وهي تتمثل في مجموعة السياسات والقواعد والأطر التي تستخدمها سلطات الإدارة العامة من أجل تحقيق أهدافها من خلال تضمين سياسة المسؤولية الاجتماعية - الإدارية داخل السلطات الرسمية الثلاثة للنظام السياسي".

النوع الثاني - الحوكمة المؤسسية:

" وهي تتمثل في مجموعة كاملة من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بعناصر الممكنات بحيث يمكن صياغة توجهاتها وسياساتها العامة " الخطط الاستراتيجية العامة " أو الإجراءات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات السياسية سواء على المستوى " الداخلي، الخارجي " للدولة الوطنية.

المبادئ العامة للحوكمة السياسية:

1. تحقيق مبدأ العدالة و المساواة .
2. تعزيز مبدأ الشفافية .
3. تحقيق مبدأ حماية حقوق الإنسان
4. تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأدوار السياسية بشكل سلمي.

أهداف عملية الحوكمة السياسية²:

- ا. تحقيق كفاءة الأداء والقدرة على اتخاذ القرارات الرسمية بالتزام عالي الدقة وقدرة وكفاية من المسؤولية
- ب. خلق سياسات واضحة تجاه المشاكل القائمة داخل النظم السياسية المعاصرة .
- ت. تجديد السلوكيات " الفردية، الاعتبارية " داخل الأجهزة الرسمية العاملة في النظام السياسي.
- ث. توجيه القادة السياسيين تجاه اتخاذ القرارات الأخلاقية.

¹ تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الجريمة السياسية، لسنة 2004م، ص 11.

² حسنى سالم المرتضى، مقدمة في أصول الحوكمة الديمقراطية، ط1، القاهرة، منشورات دار البيان العلمي للنشر، 2018م، ص 42.

ج. تعزيز مبدأ الضوابط الرسمية سواء في التشريعات القانونية أو الأنظمة السياسية من أجل إنتاج نمط فعال يحقق نتائج جيدة ويستبعد الأنماط غير الجيدة.

ح. تحقيق مبددا التعافي من الفساد السياسي داخل النظم السياسية المعاصرة.

معوقات تحقيق عملية الحوكمة السياسية¹: (2)

1. الافتقار إلى مبدأ الشفافية والمساءلة والمراجعة القانونية.
2. اختفاء الرقابة الإدارية.
3. ضعف معدل المشاركة السياسية .
4. ضعف دور الرقابة الحزبية للأحزاب السياسية .
5. تزايد حالات التشرذم السياسي داخل الأجهزة الرسمية للنظام السياسي.
6. فقدان عملية تبادل الأدوار القيادية للحيلولة دون تحقيق حالة الاستبداد السلطوي
7. فقدان الدافع " الشخصي، الوطني " للمواطنين العاملين في القطاع العام من أحداث التغيير " الإداري – السياسي " داخل الدولة الوطنية.
8. سيطرة " النخب، العائلات، الشخصيات " الاستبدادية على كافة الأجهزة الرسمية العاملة داخل النظام السياسي².

المطلب الثاني – الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي داخل النظم السياسية المعاصرة.

أن ظاهرة الفساد السياسي القائمة داخل العديد من الأنظمة السياسية المعاصرة تمثل ظاهرة ذات بعد عالمي دائمة الوجود على ارض الواقع. ونتيجة ذلك تزايد حالات الفساد السياسي الأمر الذي أوجد الحاجة إلى تحقيق إطار مفاهيمي لمفهوم الفساد السياسي ومدى ارتباطه بأشكال الفساد الأخرى. باعتبار أن فكرة الفساد في حد ذاتها لا تزال تمثل إحدى أبرز العقبات الرئيسية تجاه عملية البحث العلمي عن المفهوم العام للفساد السياسي باعتباره يمثل من جانب آخر عائقا أمام أي عملية ديمقراطية. ولهذا تعتبر ظاهرة الفساد السياسي هي العقبة الأساسية أمام قيام أشكال الحكم الرشيد والاستقرار السياسي داخل النظم السياسية المعاصرة.

¹ تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الجريمة السياسية، لسنة 2013م، ص 4

² سعيد شكري الحسين، قراءة في الحوكمة السياسية " الواقع، المستقبل "، ط1، الإمارات، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019، ص 54.

وان هذه الدراسة سوف تحاول الوصول إلى تحقيق حالة من الفهم التحليلي المحدود من اجل فهم ظاهرة الفساد السياسي بالرغم من أن ذلك يمثل مهمة بالغة التعقيد في ظل وجود سياسات ذات طابع استراتيجي تتبعها كافة النظم السياسية على اختلاف أشكالها وطبيعتها السياسية وتوجهها السياسي.

التعريف الإجرائي لمفهوم الفساد السياسي :

إن مفهوم الفساد السياسي يقصد به من خلال المفردات والأصول اللغوية نجد أن المفهوم يقصد به نقيض الصلاح وخروج الشيء عن الاعتدال سواء كان الخروج " قليلا، كثيرا " وفي الاصطلاح اللغوي فقد عرف جمهور الفقهاء " المالكية، الشافعية، الحنابلة " الفساد بأنه مخالفة الفعل لشرع الله بحيث يترتب عليه أثار سلبية لا تسقط إلا بالانتهاء منه ". و يعرف معجم أوكسفورد " oxford " الفساد السياسي بأنه " هو انحراف أو تدمير للنزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال استخدام طرق أو وسائل غير قانونية " (11) أما البنك الدولي فيعرفه بأنه يعنى " هو شكل من أشكال الخيانة للأمانة يرتكبها شخص داخل مركز سلطة رسمية من اجل الحصول على مزايا غير مشروعة من اجل استغلال تلك السلطة أو المكانة الرسمية بينما تعرفه هيئة الأمم المتحدة " UN " في تقريرها الصادر عام 2018م بأنه يعنى " قيام صاحب المنصب أو أي موظف حكومي آخر بصفة رسمية لتحقيق مكاسب شخصية " ومن خلال تعريف هيئة مكافحة الفساد الصادر عام 2019 فان الفساد السياسي يقصد به " هو فساد السياسيين و الحكام ورجال الأحزاب السياسية و أعضاء الحكومة و الأعضاء المشتغلين بالعمل السياسي " كما تعرفه ذات الهيئة بأنه يعنى " إساءة استعمال السلطة العامة من اجل تحقيق مكاسب خاصة أو هو الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور و المواثيق الداخلية للدولة الوطنية . وكذلك المعايير العامة التي تم إقرارها بواسطة البرلمانات الوطنية".

الأسباب العامة للفساد السياسي:

إن معظم الدراسات الاجتماعية – السياسية ترى أن أسباب ظهور حالة الفساد السياسي تنقسم سببين أساسيين وفق التالي¹: (1)

(أ). أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميوله ومستواه التعليمي والثقافي والأخلاقي ونظرته للمشروعية القائمة في البيئة السياسية التي يعيش بداخلها.

(ب). أسباب اجتماعية: وهي أسباب تتمثل في مجموعة من الأسباب التي تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع المحلى والتي بدورها توفر المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال أعمال الوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ والاختلاس وتبييض الأموال.

¹ - منير حسين الدمرداش ، مقدمة في الحوكمة السياسية " المفاهيم ، الإبعاد " ، ط 1 ، القاهرة ، منشورات مكتبة النور العلمية للنشر ، 2019م ، ص 55 ،

(ت). أسباب إدارية – تنظيمية: وهي أسباب تتمثل في تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد الموظفين في معظم الدول الوطنية المعاصرة. وهو ما يخلق نوع من البيروقراطية وإجراءات إدارية معقدة وغموض اللوائح والإجراءات وضعف وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الوظيفي.

أنواع الفساد السياسي داخل النظم السياسية المعاصرة :

من خلال تصنيف معظم الدراسات السياسية يتضح أن هناك نوعين أساسيين لمفهوم الفساد السياسي. والتي يمكن تحديدها من خلال ما يلي¹ : (1)

أولا – من حيث الحجم:

1. الفساد السياسي الصغير – وهو يتمثل في الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين. ولذلك فإنه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين .

2. الفساد السياسي الكبير – وهو يتمثل في الفساد السياسي الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين من اجل تحقيق المصالح المادية أو الاجتماعية.

ثانيا – من حيث الانتشار:

ا. فساد سياسي دولي – وهو يرتبط بالمؤسسات الاقتصادية للدولة الوطنية " داخل ، خارج " الحدود السيادية المعترف بها دوليا .

ب. فساد سياسي وطني " محلي " – وهو الذي ينتشر داخل الدولة الوطنية في منشاتها السياسية والاقتصادية ضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع مراعاة - إن ظاهرة الفساد السياسي تزداد عندما تكون مؤسسات الدولة الوطنية ضعيفة بما يصبح معها أجهزتها الرسمية منتجة لظاهرة الفساد السياسي.

المظاهر العامة الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي :

يوجد هناك العديد من الدراسات السياسية تفيد بان هناك جملة من المظاهر الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي تؤثر على بنية النظم السياسية المعاصرة تتمثل في² :

1. الطغيان والاستبداد - باعتبارهما يؤديان إلى فقدان معنى الإنسانية والهوية والحرية والثقة بالنفس والهزيمة والانحطاط والخيانة واختلال الموازين " الحق، العدالة " وتبديد أموال الدولة الوطنية على تعظيم الذات وفقدان النظام القانوني لهيبتها وتعرض سيادتها إلى الاختراق الأجنبي. وفقدان النظام السياسي شرعيته في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية غير العقلانية الرشيدة.

¹ صالح بوبكر السالمي ، قراءات في الحوكمة السياسية ، ط 1 ، القاهرة ، منشورات دار البيان العلمي للنشر ، 2016م ، ص 40

² المرجع السابق ، ص 122

2. تراجع المشاركة السياسية - وهو ما يؤدي إلى تراجع مفهوم المواطنة وضياع مبدأ حقوق الإنسان في " الملبس، المأكل، التنقل، الإقامة، حق إبداء الرأي والتعبير، حق تقرير المصير".
 3. تراجع دور الطبقة الاجتماعية الوسطى - إن هذا الواقع يسهم في زيادة دور النخب الحزبية أو العسكرية أو الأمنية أو القطاع الخاص. وبالتالي زيادة الفئات الاجتماعية الفقيرة المهمشة داخل الدولة الوطنية.
 4. سيطرة النخب السياسية " الرسمية، غير الرسمية".
 5. ظهور التطرف السياسي - حيث تسهم هذه المشكلة في الانكشاف أمام القوى الخارجية التي تسهم في زيادة حالات الفساد السياسي من خلال ابتزاز النخب السياسية الحاكمة والمعارضة لتصبح نخب متطرفة تجاه مفهوم المصلحة الوطنية كونها تعمل على تحقيق جملة من المصالح داخل الدولة الوطنية.
 6. ضعف الشرعية السياسية - حيث تسهم هذه المشكلة في ظهور مشكلة أخرى تتمثل في تقويض أسس الديمقراطية وحكم القانون واستغلال القضاء وغياب أدوار " الرقابة، المساءلة، المحاسبة".
 7. تراجع خدمات المرافق - حيث يصبح المواطن يعاني من مشكلة تدهور البرامج والخطط والسياسات العامة الخاصة بتطوير جوانب المرافق المختلفة نتيجة السيطرة على المال العام أو تهريبه إلى المصارف الأجنبية¹.
 تأثير ظاهرة الفساد السياسي على الحياة السياسية داخل النظم السياسية المعاصرة
 إن هناك جملة من أشكال المظاهر التي تفرزها ظاهرة الفساد السياسي على المجتمعات الإنسانية التي تتعايش بداخلها على غرار المظاهر التالية²:
- تشويه الدور الذي تلعبه الحكومات التنفيذية داخل النظم السياسية المعاصرة خصوصاً في جانب تحقيق العدالة والمساواة.
 - خلق حالة من الإحباط وعدم الرضاء لدى أبناء الطبقة الوسطى بعدم الرضاء على كافة الأدوار السياسية التي يقوم بها النظام السياسي.
 - ضعف حالة الولاء للوطن و النظام السياسي.
 - فقدان صفة الشرعية السياسية على النظام السياسي.
 - صعوبة تحقيق حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة الوطنية.
 - إمكانية حدوث حالة العنف السياسي داخل الأوساط السياسية داخل الدولة الوطنية.

¹ المرجع السابق، ص 123

² المرجع السابق، ص 127.

- حدوث تضارب بين عملية التنشئة السياسية و الثقافة السياسية التي يسعى النظام السياسي على فرضها داخل الدولة الوطنية .

المطلب الثالث – المتطلبات الأساسية الواجب توفرها في عملية الحوكمة السياسية

إن معظم الدراسات الاجتماعية – السياسية تفيد بان هناك مستويين أساسيين " جزئي، كلي " يتطلب وجودهما في حال نجاح عملية الحوكمة السياسية تجاه معالجة ظاهرة الفساد السياسي. وذلك من خلال الآتي¹:

أولاً – متطلبات المستوى السياسي الجزئي:

إن هذه المتطلبات تظهر وفق المستوى الأدنى من عملية الإصلاح السياسي للنظم السياسية التي تعاني من مشكلة الفساد السياسي. والتي يمكن تحديدها وفق التالي :

- التزام القادة السياسيين بضرورة القضاء على ظاهرة الفساد السياسي عبر إقرارهم بوجود هذه الظاهرة ومحاصرتها من خلال اتباع خطوة الحوكمة السياسية المتمثلة في تطبيق مبدأ الشفافية في المعاملات الحكومية.

- اعتماد الأسلوب الديمقراطي كقاعدة للحكم الرشيد وتطبيق مفاصلها الأساسية المتمثلة في كلا من "اللامركزية، إجراء انتخابات حرة نزيهة، السماح بحرية الصحافة، تشكيل منظمات المجتمع المدني".

- إصلاح النظام القضائي ومنحه صفة الاستقلالية الكاملة في أداء مهامه عبر تطبيق القواعد والإجراءات القانونية بحق من تثبت عليهم قضايا الفساد السياسي

- إجراء إصلاحات في النظامين " الإداري، المالي " من خلال وضع حدود للتمييز بين الوظائف " العامة، الخاصة " من اجل الحيلولة من التداخل الذي يسمح باختلاط المال العام بالمال الخاص

- رفع مستوى الأجور والرواتب لموظفي الخدمة المدنية.

- تشجيع أهل الكفاءة وإفساح المجال لهم في تولى المهام والمناصب القيادية² (1)

ثانياً – متطلبات المستوى السياسي الكلي :

إن معظم الدراسات السياسية تفيد بان الاهتمام العالمي بمفهوم الحوكمة السياسية لم يظهر إلا مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي. بالرغم من إن هذا المفهوم يمتاز بوجود العديد من التعريفات والمعاني المختلفة في الفترة التاريخية التي تسبق عقد التسعينيات. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بعمليات صنع القرار السياسي وتحقيق برامج وسياسات التنمية المستدامة.

¹ لطفى عمران العامري ، دراسات سياسية جديدة ، ط1 ، عمان ، منشورات مكتبة حطين للنشر ، 2018م ، ص 50

² خيرى موسى العلي، النظم الديمقراطية والحكم الرشيد، ط1، الرياض، منشورات مكتبة الأصاله العلمية للنشر، 2019م، ص 53.

على اعتبار إن الحوكمة السياسية بمعناه العام هي تلك العمليات التي تدير بها المؤسسات العامة الشؤون العامة وتدير الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وأعمال حقوق الإنسان سواء " المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية، العسكرية".

ولعل دليل ذلك يتضح في عام 1996م عندما أعلن صندوق النقد الدولي ضرورة تعزيز مسالة " الحكم الرشيد " في جميع الجوانب المشار إليها سابقا . والتي يظهر فيها مبدا تعزيز حكم القانون وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام والتصدي للفساد بشكل عام والفساد السياسي بشكل خاص . وفي السياق ذاته يؤكد المفكر الأمريكي " إدوارد جونسون " في كتابه أصول الحوكمة الرشيدة لعام 2002م بان الحوكمة السياسية هي تلك العملية التي يتم من خلالها تحقيق أهداف سياسية مقبولة على النطاق الواسع. بالإضافة إلى أنها تجسد الشراكة بين الدولة الوطنية والمجتمع والمواطنين.

كما أكد المفكر الأمريكي " روز أكرمان " في كتابه أصول الحوكمة الرشيدة لعام 2016م بان الحوكمة الرشيدة " هي تلك العملية التي تشير إلى جميع أنواع الهياكل المؤسسية التي تعزز النتائج الموضوعية الجيدة والشرعية العامة ". وان ذلك يتطلب وجود العديد من المتطلبات الأساسية الواجب توفرها داخل عمليات الحوكمة السياسية المراد تطبيقها داخل الدولة الوطنية التي يعاني فيها نظامها السياسي وحكومته من تفتش ظاهرة الفساد السياسي وان هذه الدراسة سوف تتناول تلك المتطلبات الأساسية المتمثلة في المبادئ التالية من خلال التالي¹ :

أولا - متطلب المشاركة السياسية:

إن المقصود من تحقيق عملية المشاركة السياسية يتمثل في إن عمليات المشاركة السياسية تعطى الفرصة لكافة القطاعات المجتمعية بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار المتعلق بجميع القضايا السياسية ذات الأهمية. وان مسالة تعزيز عملية المشاركة السياسية يتم من خلال تثبيت البيئات التي يتم فيها نشر المعلومات ذات الصلة السياسية بشكل مناسب . وفي الوقت المناسب بحيث يستطيع كافة المواطنين المعنيين من التعبير عن آرائهم بطريقة غير مقيدة . ويشمل ذلك المشاركة الفعالة للأفراد والجماعات من خارج القطاع العام على غرار " المجتمع المدني ، المنظمات غير الحكومية " في منع الفساد السياسي ومكافحته .

ثانيا - متطلب تعزيز سيادة القانون :

إن هذا المبدأ يعرف بانه يشير إلى ممارسة سلطة الدولة الوطنية باستخدام وتوجيه المعايير التي تجسد القيم " السياسية، الاجتماعية، القانونية " على نطاق واسع. وان هذا الواقع القانوني يعنى إن كافة الأطر القانونية القائمة داخل الدولة الوطنية بما فيها " النظام القانوني، النظام القضائي " المستقلين وحقوق الملكية والعقود الموقعة وتطبيق معايير حقوق الإنسان. وكذلك وجود القيود الدستورية على السلطة التنفيذية . وان كل ذلك يتطلب تعاون الدولة الوطنية والمجتمع والمواطنين . وان ذلك يتطلب عمليات اجتماعية معقدة وعميقة الجذور . وفي هذا الإطار يتطلب وفق رؤية المفكر الأمريكي

¹ سلوى عثمان الصادق ، قضايا في الفساد السياسي ، ط1 ، القاهرة ، منشورات الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2019م ، ص 61.

فوكوياما " في كتابه أسس الديمقراطية الرشيدة " لعام 2013م ضرورة التمييز بين مبدأ " سيادة القانون " ومبدأ " الحكم بالقانون " حيث يشير مصطلح الحكم بالقانون إلى الاستخدام التنفيذي للقانون والبيروقراطية باعتبارهما أدوات للحكومة السياسية. في حين أن مبدأ " سيادة القانون " يظهر عندما تكون السلطة التنفيذية نفسها مقيدة بنفس القوانين التي تنطبق على أي شخص

وبناء على ذلك فإن الواقع القانوني يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الأخذ بعين الاعتبار مبادئ سيادة القانون والمساواة أما القانون والمساءلة أما القانون والعدل في تطبيق القانون وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات والمشاركة في صنع القرار وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية.

ثالثا - متطلب الشفافية :

إن تطبيق عملية الحوكمة السياسية يتطلب وجود مبدأ الشفافية التي تمكن أفراد المجتمع المحلي من فحص عملية صنع القرار السياسي المتخذ من قبل السياسيين العاملين في النظام السياسي والحكومة التنفيذية. ولذلك يتطلب من السياسيين إتاحة المعلومات والبيانات ووجود قضاء مستقل وصحافة حرة قادرة على المنافسة والمسؤولية. بالإضافة إلى مجتمع مدني " نشيط، ناقد " ولذلك يتطلب تعزيز مبدأ الشفافية وجود نظاما سياسيا قادر على توفير التدفق الحر للبيانات والمعلومات ذات الصلة. والتي تساعد أصحاب المصلحة في الوصول إليها بسهولة وبطريقة مفهومة بحيث يمكن مراقبة القرارات وتنفيذها وبسهولة تكتشف مواقع الفساد السياسي في حال وجودها استثنائيا¹.

رابعا - متطلب الاستجابة :

إن عملية الاستجابة تمثل أحد أهم المطالب الأساسية الواجب توفرها داخل عملية الحوكمة السياسية خصوصا عندما تعمل المؤسسات والعمليات السياسية بسهولة وبطريقة سريعة ومناسبة. بحيث تتم حماية المصالح العامة . كما تظهر أهمية متطلب الاستجابة داخل عملية الحوكمة السياسية كونه يحتوي على الممارسات المضمنة والقائمة على التميز والتأثير. وكذلك تؤثر بشكل مباشر سواء على " الجماعات، النخب، الأقليات، العرقيات " بالأثر الإيجابي تجاه المشاكل والقضايا التي تخص شأنهم العام في الحياة العامة. كما تعمل عملية الاستجابة على تحقيق اطر زمنية لكل خطوة من خطوات تطبيق القرار السياسي . ويجب التذكير إن عملية الاستجابة تكون أكثر تأثير داخل الحوكمة السياسية عندما تتعلق الأمور بموضوع " حق المواطنة " المكفول في الدساتير الوطنية. كما أنها تخلق حالة من التكيف والانسجام بين الحكومات المحلية وناخبها. وتساعد صناع القرار السياسي بان يقوموا بأدوارهم السياسية بالشكل الأمثل دون الحاجة إلى تمكين المال الفساد سواء في (صنع، تنفيذ) القرارات السياسية " الداخلية، الخارجية " المتعلقة بالسيادة الوطنية. كما تحذرهم من محاولة تطبيق عمليات الفساد السياسي أثناء أداء أدوارهم السياسية.

¹ حسين يوسف ثابت، الحوكمة الديمقراطية والحكم الرشيد، ط1، الإسكندرية، منشورات مكتبة البيادر العلمية للنشر، ص 32.

خامسا - متطلب توافق الآراء :

إن هذا المتطلب يمثل أصعب المتطلبات الواجب توفرها داخل عملية الحوكمة السياسية باعتبار أن مسألة تحقيق التوافق في الآراء يتطلب الانسجام التام بين النظم السياسية وحكوماتها التنفيذية وهي مسألة بالغة التعقيد من الناحية العملية. بسبب أن مسألة تحقيق التوافق السياسي بين الفرقاء المتنافسين غاية بالغة التعقيد " عمليا " خصوصا فيما يتعلق بجانب " المصلحة الوطنية العليا the top national interest " ومن خلال غياب هذا المتطلب وعدم توفير البيئة السياسية الملائمة فان ذلك يساعد على ظهور حالات الفساد السياسي داخل النظم السياسية وحكوماتها التنفيذية. وبالتالي فإن توفير البيئة السياسية الملائمة التي تمتاز بجوانب " الوسطية ، النزاهة ، المرونة " حتى يمكن الحد من تفشي ظاهرة الفساد السياسي وتحقيق المصلحة العليا للدولة الوطنية . وأن آليات مطلب التوافق في الآراء تتمثل في عقد جلسات الاستماع العلنية بين الفاعلين السياسيين والاستفتاءات العامة ومنتديات النقاش والحق القانوني للمواطنين في تقديم المشورات للقادة السياسيين حول آليات السياسة والتشاور حولها وذلك من اجل الوصول إلى حالة التوافق في الأمور ذات الطابع السياسي " العام، الخاص "

سادسا - مطلب الإنصاف والشمول:

إن هذا المظهر تبرز أهميته نتيجة وجود اعتبارين أساسيين¹:

الاعتبار الأول - إن تكون المسؤوليات والمناصب السياسية متاحة لكافة أفراد المجتمع المحلي في ظل تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات. وتكافؤ الفرص.

الاعتبار الثاني - أن تكون هناك مظاهر سياسية تثبت حقيقة مساعدة المواطنين في الحصول على أكبر قدر من الفائدة خصوصا للأفراد الأقل حظا في الوصول إلى المناصب السياسية المختلفة.

سابعا - مطلب فاعلية الحكومة وكفاءتها :

إن قوة الحكومات التنفيذية المعاصرة تظهر عندما تستخدم " المنظمات، المؤسسات، الهيئات " الرسمية التابعة لها كلا من الموارد " الطبيعية، البشرية " بالشكل الأمثل بقصد تحقيق أكبر قدر من النتائج السياسية التي تستجيب للمطالب القادمة إلى النظام السياسي في شكل " مدخلات the input " كما أن هذا المتطلب يعزز من فكرة القضاء على التكرار والتداخل في الوظائف والعمليات التي يمكن أن تظهر فيها ملامح ظاهرة الفساد السياسي. كما يدعم هذا المتطلب فكرة تبسيط الإجراءات الروتينية الرسمية للقضاء على مظاهر الفساد السياسي المتمثلة في " الرشوة، التزوير، تداول المال الفاسد " كما أن هذا المتطلب يزيد من مظاهر " النزاهة، تعزيز القيم الداعية إلى الوطنية " كما أن هذا المتطلب يساعد في توافق أهداف الأداء الفردي "

¹ حمدي عزيز البلتاجي، أصول السياسة الاستراتيجية، ط1، الإسكندرية، (د.ن)، 2018م، ص 77

ممتنين العمل السياسي " وان كفاءة أداء الحكومة الوطنية يتطلب أن يكون هناك جوائز عينية مناسبة وتعويضات غير تقليدية من اجل المحافظة على مبدأ الكفاءة بدلا من الولاء وتعزيز الروح المعنوية لكافة مواطنين الدولة الوطنية.

ثامنا - مطلب المساءلة :

إن هذا المطلب يظهر داخل عملية الحوكمة السياسية في حال وجود الحاجة إلى مسألة " شخص ، مجموعة مسؤولين " عن أعمالهم خصوصا تلك التي يؤثرن و يتأثرون بها في أفعالهم تجاه تحقيق عملية " المصلحة العامة the general interest وفي سبيل تعزيز هذا المطلب يتوجب وجود أنظمة لصناع القرار سواء في الحكومة التنفيذية أو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من اجل الرد على تساؤلات المواطنين العاديين " رأى الشارع " وان مطلب المساءلة يمثل جزء من مسألة التصميم المؤسسي الحكومي مما يعنى ضمنا أن الضوابط والتوازنات الرسمية يجب أن تبنى في أي بنية دستورية داخل النظم السياسية المعاصرة . كونها تمثل أداة مهمة في مكافحة تفتش ظاهرة الفساد السياسي. وان تحقيق مطلب المساءلة يتطلب وجود طاقة سياسية the policy power بمعنى انه يجب على الأشخاص وجماعات المصالح والمجتمع المدني والمحاكم والصحافة وأحزاب المعارضة أن يتبعوا الأشخاص الذين يحكمون أثناء الولايات المشروعة للحكم ويشرحون أفعالهم ومشاكلهم وتطلعاتهم المستقبلية وسبل تطوير برامج عملهم. كما أن الذين يطالبون بالمساءلة أن يكونوا واثقين بأنهم يمتلكون القيام بذلك بأمانة وطنية. وان المسؤولين سوف يستجيبون بأمانة ويأخذون العمل على تحقيق المطالب الوطنية بشكل حقيقي دون أدني إهمال¹.

وتنطوي الإشارة أن مسألة تطبيق مطلب المساءلة يتطلب من النظم السياسية وحكوماتها الاستعانة بمدونة قواعد الأخلاق أو قواعد السلوك على آلية استخدام عملية الحوكمة السياسية. وكذلك الأداة المصممة على تعزيز المساءلة والكفاءة المهنية. وأن هذه المدونات تمثل أدوات أساسية لتعزيز مطلب كلا من المساءلة والأمانة والمسؤولية بين المسؤولين السياسيين. وهو ما تم بموجبه إصدار المادة رقم " 8 " من اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الفساد السياسي لعام 2018م

الخاتمة:

إن عملية الحوكمة السياسية تدعو إلى ضرورة الانتقال من مفهوم الحكومة التقليدية التي تقوم بكل الوظائف الحيوية داخل الدولة الوطنية أو ما يعرف بمصطلح " الدولة الحارسة the guard state " إلى مفهوم دولة الحوكمة السياسية the policy governance state التي تستدعي مشاركة جميع مكونات المجتمع المحلى للنظام السياسي وحكومته التنفيذية في أداء شؤون الدولة الوطنية. باعتبار أنها عملية ذات طابع متحرك غير ثابت تمتاز بمرونة عناصرها ومقوماتها. ووفق ذلك تظل أهداف الحوكمة السياسية ذات طابع حركي نشيط يعمل على التكيف مع كافة الظروف السياسية القائمة داخل الدولة الوطنية. وان مسألة تطبيق عملية الحوكمة السياسية من شأنه تمكين المنظمات غير الرسمية المختلفة من تحقيق فرصة المشاركة في كافة النشاطات السياسية القائمة داخل الحدود السيادية للدولة الوطنية . كما أنها تساعد في تحقيق عمليات "

¹ إحسان عثمان الفاضلي، النظم السياسية ومشكلة الفساد السياسي، ط1، (د.م)، منشورات دار الحقيقة العلمية للنشر، 2016م، ص73.

الشفافية، فاعلية الحكومة الوطنية، المساءلة والرقابة، توافق الآراء، الإنصاف والشمول، المشاركة السياسية " كما يظهر دور الحوكمة السياسية في الجانب السياسي من خلال تعزيز أدوار البرلمان والهيئات الانتخابية والقضائية. وذلك من خلال تدريب البرلمانيين ومسؤولين إنفاذ القانون بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الحكم الصالح خصوصا في تعزيز النظم القضائية الوطنية واطر السياسة العامة وكذلك تعزيز حق الانتخابات كأحد العناصر الأساسية للحكم الراشد ولعمليات " الانتقال، التحول " الديمقراطي.

إن تطبيق عملية الحوكمة السياسية يتطلب تطبيق حكم القانون وعقلانية عمليات اتخاذ القرار وعدم المركزية. بالإضافة إلى تحقيق المطالب الثمانية الخاصة بعملية الحوكمة السياسية والمتمثلة في كلا من:

- مطلب المشاركة السياسية .
- مطاب تعزيز سيادة القانون .
- مطلب الشفافية .
- مطلب الاستجابة .
- مطلب الإنصاف والشمول.
- مطلب فاعلية الحكومة الوطنية .
- مطلب المساءلة .

نتائج الدراسة :

إن هذه الدراسة قد توصلت إلى جملة من النتائج التي سوف يتم إيجازها من خلال الآتي :

(أ). إن الحوكمة السياسية أصبحت تمثل أحد اهم المفاهيم الفكرية الجديدة التي من خلالها تتم معالجة واقع كلا من "المنظمات، الهيئات، المؤسسات " الرسمية أو غير الرسمية خصوصا في ظل تغلغل ظاهرة الفساد السياسي داخل النظم السياسية.

(ب). من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ظهور مفهوم الحوكمة السياسية يتمثل في مفهوم العولمة كاتجاه عالمي. وما تتضمنه من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية. وكذلك عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات الرسمية وغير الرسمية.

(ت). إن أبرز العوامل السياسية التي ساهمت في ظهور مفهوم الحوكمة السياسية هي الحاجة إلى ضرورة توزيع الأدوار السياسية والتنازل عن أدوار عديدة طوعا كانت في السابق من اختصاصات الحكومة المركزية " الدولة الحارسة " .

(ث). من أبرز أهداف الحوكمة السياسية يتمثل في القضاء على ظاهرة الفساد السياسي القائم داخل النظم السياسية خصوصا في السلطتين " التشريعية، التنفيذية " الناتج عن ضعف تحقيق حالات " المساواة، المحاسبة، النزاهة، الشفافية، المصادقية.

(ج). إن من الأدوار الأساسية لعملية الحوكمة السياسية يتمثل في تعزيز مبدأ فاعلية أدوار البرلمان والهيئات الانتخابية والقضائية. وذلك من خلال تدريب البرلمان ومسؤولين إنفاذ القانون وتعزيز حق الانتخابات كأحد العناصر الأساسية للحكم الصالح الرشيد خصوصا في عمليات كلا من (الانتقال، التحول) الديمقراطي داخل الدولة الوطنية المعاصرة.

التوصيات:

إن هذه الدراسة التي تتناول واقع العلاقة الارتباطية بين عملية الحوكمة السياسية وظاهرة الفساد السياسي قد توصلت إلى جملة من النتائج يمكن سردها من خلال التالي:

1. ضرورة الأخذ بعملية الحوكمة السياسية في حالة تفتى ظاهرة الفساد السياسي داخل النظم السياسية.
2. ضرورة الأخذ بعملية الحوكمة السياسية كونها تساعد في تحقيق " الانتقال، التحول " الديمقراطي بطريقة آمنة من النظم السياسية المركزية إلى النظم غير المركزية. ومن النظم الديمقراطية النيابية إلى النظم الديمقراطية المشاركة.
3. إن تطبيق عملية الحوكمة السياسية يتطلب تحقيق التوزيع العادل للسلطات الرسمية في إدارة عامل المصلحة الوطنية العامة.
4. إن تطبيق عملية الحوكمة السياسية بالشكل الأمثل يتطلب تفعيل عمليات " الرقابة، المساءلة " سواء داخل " المنظمة، الهيئة، المؤسسة " الرسمية وغير الرسمية من خلال تنفيذ عملية الرقابة الداخلية وتطبيق مبدأ الشفافية.
5. إن تطبيق عملية الحوكمة السياسية بالشكل الأمثل يتطلب التقيد بالشروط القائمة عليها عملية الحوكمة السياسية داخل الأجهزة الرئيسية للنظام السياسي من اجل ضمان نتائج إيجابية سواء " أثناء، بعد " مكافحة ظاهرة الفساد السياسي داخل النظام السياسي.
6. إن عملية الحوكمة السياسية تثبت أنها آلية عمل ناجحة في مكافحة اغلب أشكال الفساد السياسي

والمتمثلة في كلا من:

- الفساد السياسي .
- الفساد المالي .
- الفساد الإداري .

7. عند اللجوء إلى عملية الحوكمة السياسية يتوجب على القائمين عليها من رفع مستوى إرادة القيادة السياسية للنظام السياسي حول مكافحة ظاهرة الفساد السياسي من خلال تعاملهم مع مبدأ الشفافية في كافة المعاملات الحكومية. وبالتحديد تلك المتعلقة بعملية اتخاذ القرار السياسي " سواء على المستوى الداخلي ، الخارجي
8. إن تطبيق عملية الحوكمة السياسية يحتاج زيادة درجات الحريات السياسية العامة خصوصا في مسألة توسيع حجم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة وسائل الإعلام والرقابة والمساءلة.

قائمة المراجع :

أولا – التقارير:

1. تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الجريمة السياسية، لعام 2013م.
2. تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الجريمة السياسية، لعام 2018م.

ثانيا – الكتب :

1. الاهدل ، عبدالله حسين ، الفساد السياسي " نظرة تحليلية " ، ط1 ، صنعاء ، منشورات كلية الشريعة و القانون – جامعة الحديدة ، 2019م ، ص 103.
2. البلتاجي، حمدي عزيز، أصول السياسة الاستراتيجية، ط1، الإسكندرية، منشورات مكتبة البيادر العلمية للنشر، 2018م.
3. ثابت، حسين يوسف، الحوكمة الديمقراطية والحكم الرشيد، ط1، الإسكندرية، (د.ن)، 2018م.
4. الجيلاني، خيرى صادق، أصول البحث العلمي " الواقع، الأفق" ، ط1، القاهرة، منشورات مكتبة دار القلم العربي للنشر، 2020م.
5. الحسيني ، سعيد شكري ، دراسة في الحوكمة السياسية ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار الحقيقة العلمية للنشر ، 2018م
6. الدمرداش، منير حسين، مقدمة في الحوكمة السياسية " المفاهيم، الإبعاد" ، ط1، القاهرة، منشورات مكتبة النور العلمية للنشر، 2019م
7. السامي ، الحوكمة السياسية والتنمية المستدامة ، ط1 ، القاهرة ، منشورات مكتبة البيان العلمي للنشر ، 2018م .
8. السالمي ، صالح بوبكر ، قراءات في الحوكمة السياسية ، ط1 ، القاهرة ، منشورات دار البيان العلمي للنشر ، 2016م.
9. الصادق ، سلوى عثمان ، قضايا في الفساد السياسي ، ط1 ، القاهرة ، منشورات الدار العربية للنشر ، 2019م .

10. العامري ، لطفى عمران ، دراسات سياسية جديدة ، ط1 ، عمان ، منشورات مكتبة حطين للنشر و التوزيع ، 2018م .
11. العلى، خيرى موسى، النظم الديمقراطية والحكم الرشيد، ط1، الرياض، منشورات مكتبة الأصاله العلمية للنشر، 2019م.
12. الفاضلي، إحسان عثمان، النظم السياسية ومشكلة الفساد السياسي، ط1، (د.م)، منشورات دار الحقيقة العلمية للنشر، 2016م.

النزعة التاريخية: نشوء الشمولية في الفكر الاجتماعي والنظم السياسيّة

L'Historicisme : la genèse du totalitarisme social et politique

لوصيّف رحومة (أستاذ جامعي في مادّة الفلسفة جامعة المنستير، تونس)

Loussaief Rhouma/ docteur chercheur en philosophie/ Université de Monastir/ Tunisie

Résumé :

La conception de la Cité, ou la République idéale de Platon repose sur la théorie platonicienne des Formes. Cette théorie des Formes est fondée sur la loi de Devenir qui détermine l'existence des êtres et des objets.

La loi du Devenir est liée au constat de la corruption et la décadence des êtres à travers leur évolution organique et historique ; l'histoire des êtres est, alors, un processus évolutif de dégénérescence et de décadence, de la perfection à l'imperfection.

La pensée platonicienne, qui repose sur un principe historiciste, a influé les courants philosophiques et les sciences sociales de l'âge moderne ; Ce principe de l'historicisme consiste dans l'allégation que le devenir est une fatalité irrévocable qui détermine l'histoire de l'humanité.

Néanmoins, d'après cette doctrine historiciste, l'histoire des sociétés et civilisations humaines est régie par un déterminisme, économique et spirituel, et par une téléologie historique ou divine.

L'historicisme a contribué à la genèse des théories sociales et des doctrines politiques dont, malgré l'antinomie des thèses défendues, les adeptes de ces doctrines soutiennent que leurs allégations sont déduites de l'étude objective de l'homme et de l'histoire. Et chaque théorie justifie ses allégations par des argumentations déterministes et historicistes.

La tendance historiciste a contribué à la formation des régimes politiques totalitaristes et despotiques et à la persistance de la vision subjective réductionniste et sélective du monde.

Mots clés : Historicisme, Déterminisme, Téléologie, Devenir, Transformation, Causalité Dégénérescence, Essences, Totalitarisme, Socialisme, Communisme.

ملخص :

لقد ظهرت النزعة التاريخية، كما يبين ذلك كارل بوبر في كتابه "المجتمع المفتوح وأعداؤه" بداية، مع أفلاطون، لتتواصل في العصر الحديث ليتشكّل على أساسها الفكر الاجتماعي عموماً والفكر السياسي، من أوغست كونت إلى هيغل ومن ثمّة ماركس.

يقرّ معتنقي هذه النزعة بحقيقة التغيّر و الصبرورة اللذان يحكمان العالم، ولكن يربطون هذه الصبرورة بحتمية إلهية وبغائية تاريخية. لقد أسست هذه النزعة لمذاهب سياسية ونظريات اجتماعية مختلفة. ولكن وعلى اختلاف هذه المذاهب، فهي تجتمع على الادعاء بأنّها ضرورية وملزمة بحجّة أنّها تقوم على استقرار التاريخ وعلى أنّها تمثل الحتمية التاريخية وتعبّر عن روح العصر. لقد ساهمت النزعة التاريخية في نشوء نظم سياسية شمولية واستبدادية على امتداد القرن العشرين، وفي ترسيخ رؤية اختزالية وإقصائية للعالم وللتاريخ.

الكلمات المفتاحية : التاريخية، الحتمية التاريخية، الغائية، التغيّر، الصبرورة، السيرورة، التفسّخ، العقل المطلق، الجواهر، الشمولية، السببية والعلية، الشيوعية،

مقدمة :

في خضمّ محاولة فهم الظواهر الاجتماعية وإيجاد الحلول العملية للمشاكل التي تطرأ على المجتمع في مختلف المجالات، يسعى الفكر الاجتماعي والسياسي والفكر الفلسفي عموماً إلى استكشاف القوانين والمبادئ التي تتغيّر وفقها المجتمعات الإنسانية، وكذلك معرفة الغاية والهدف الذي يتجه نحوه المسار التاريخي.

لقد ساد الاعتقاد، منذ أفلاطون، أن التطور التاريخي للمجتمعات والشعوب الإنسانية يخضع لقوانين ثابتة ويمرّ عبر مراحل محدّدة من أجل الوصول إلى غاية أو هدف نهائي.

تتمثّل التّاريخانية في الاعتقاد المبدئي بأن التاريخ الإنساني يتطور ضمن مسار تاريخي محدّد، وأن المسار التاريخي يتحرّك في اتجاه حالة أو وضعيّة تفرضها غاية تاريخية، وهو ما يؤدّي حسب هذه النزعة التاريخانية إلى الاعتقاد بتطوّر المجتمعات والحضارات الإنسانية تحكّمه حتمية تاريخية صارمة، وبأنّ كل مرحلة تاريخية هي ناتجة عن مرحلة سابقة وهي ضرورية لمرحلة قادمة في اتجاه الغاية النهائية التي يتجه نحوها التاريخ.

لقد أدعى أفلاطون بأنّ التاريخ يحكّمه التغيّر، ولكن هذا التغيّر يسير من الكمال إلى النقصان، ومن الفضيلة إلى الرذيلة. وبالتالي وجب إيقاف هذا التغيّر من أجل تحقيق المدينة الفاضلة ودوام الخير والعدل.

أما هيغل، فقد ادّعى بأنّ تاريخ الحضارات والشعوب هو تجسيد للصبرورة التاريخية التي تنتهي بتحقيق الكمال الحقيقية والجمال وبتجسد العقل المطلق.

تظهر مخاطر وانعكاسات المثاليّة الهيجليّة عندما تمتزج بالقوميّة الجرمانيّة و بالنزعة الشموليّة في الفكر السياسي، على اعتبار أن الفلسفة الهيجليّة تنتهي إلى اعتبار أنّ الدولة في عصره تمثّل نهاية التاريخ و بأنّها تمثّل التجسّد الفعلي للحقيقة و الخير و للحرّيّة والجمال.

تأتي بعد ذلك تاريخيّة معاكسة متمثّلة في الفلسفة الماركسيّة التي تدّعي بدورها أنّ التاريخ الإنساني تحكّمه حتميّة تاريخيّة تمرّ بمقتضاها المجتمعات الإنسانيّة من مرحلة المشاعيّة إلى المرحلة الإقطاعيّة وصولاً إلى المرحلة الشيوعيّة.

لقد عزّز التقدّم العلمي في العصر الحديث هذه النزعة التّاريخيّة التي أصبح معتنقها يستمدّون شرعيّتها من القوانين والمبادئ العلميّة التي تأسست عليها العلوم الطبيعيّة. لكن، في الوقت الذي كانت هذه النزعة التّاريخيّة تؤسّس فيه لنظم سياسيّة شموليّة واستبدادية، و ترسّخ فيه لنظرة اختزاليّة و ضيقة للعالم وللإنسان، كانت العلوم الطبيعيّة الفيزيائيّة تتطوّر وتتقدّم بفضل مراجعة وتصحيح مبادئها و قوانينها.

أفلاطون يناهض التغيّر

تعتبر النزعة التاريخيّة لدى أفلاطون، كما بيّن ذلك بوبر، نتيجة لنظريّة المثل أو الصور التي أسسها، ومن ثمة من منطلقات رؤيته للمدينة الفاضلة أو الكاملة. لقد ورث أفلاطون عن سابقه من هيراقليطس إلى بارميندس وكذلك معاصريه من السفسطائيين مشاكل معرفية وأطروحات تجعل كل معرفة علمية وصحيحة مستحيلة، إضافة إلى أنّها لا تخلو من مأزق أخلاقيّة وسياسيّة: إن بوبر يبيّن في الجزء الأول من "المجتمع المفتوح" كيف أصبح التغيّر مع هيراقليطس قانون يحكم العالم والموجودات وبالتالي كل المجتمعات الإنسانيّة. فكل الأشياء لا تثبت على حال وتستحيل بذلك كل معرفة واضحة وحقيقية خاصة وأن هذا التغيّر يشمل الإنسان مصدر هذه المعرفة، حتى بارميندس الذي يقول بالثبات، فهو ينفي حقيقة أنّ الموجودات محكومة بالتغيّر والصبور، بل ينفي كل معرفة يقينية تكون مصدرها تجربتنا الحياتيّة اليومية والظواهر الطبيعيّة الإنسانيّة "ولقد علم بارميندس، احد أسلاف أفلاطون الذين أثروا عليه تأثيراً كبيراً، أنّ المعرفة الخالصة للعلّة، كمقابل للرأي الخداع الذي تأتي به التجربة يمكن أن يكون موضوعها الوحيد هو عالم لا يجري عليه التغيّر، وأن المعرفة الخالصة للعلّة إنّما هي التي تميّط اللثام حقيقة عن مثل هذا العالم. بيد أن عدم التغيّر وعدم انقسام الحقيقة التي اعتقد بارميندس أنه اكتشفها خلف عالم الأشياء الفانيّة، كانا غير متعلقين تماماً بهذا العالم الذي نحيا ونموت فيه.¹ "الموجودات لا تمدنا بمعرفة يقينية، لكن خلف هذه الموجودات هناك الوجود الذي هو علّة وجودها، وهو يتميز بالثبات والخلود ولذلك هو مصدر كل حقيقة.

لم تمكن أطروحة بارميندس أفلاطون من إنقاذ المعرفة أو فهم وتفسير الظواهر الفيزيائيّة والاجتماعية، فهي تدعو في نهاية المطاف إلى تجاهل والتغاضي عن هذا العالم المتحرك والمتدفق والمتجه إلى الفساد والتفسخ بخطى حثيثة، ولكنها تترك المجال لأطروحة السفسطائيين القائلة بأن المعرفة حسية بالأساس وبأنها نسبية. إذا فالتغيّر والصبور كقانون يحكم عالم الأشياء والناس موضع اتفاق كل من الفلاسفة السّابقيين لسقراط والسفسطائيين ولم يكن لأفلاطون أن ينكر ذلك، لاسيما أنه عاش

¹ كارل بوبر المجتمع المفتوح وأعداؤه، ج.1، ترجمة السيد نقادي، دار التنوير، للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص.38

الحروب والصراعات التي اشتدت بالمجتمعات اليونانية، ولكنه "داعبه الأمل في أن يكتشف وسائل إنقاذه متسلحا بحقيقة وجود عالم ثابت وأزلي يكون أصل وعلة وجود العالم المادي. ولقد استمد من أستاذه سقراط الذي اكتفى بأن يكون "علما أخلاقيا أزعج كل أنواع الناس، وأرغمهم على التفكير وعلى التفسير، وعلى أن يعللوا أسباب أفعالهم ضرورة البحث عن القواعد الأخلاقية التي تكون علة لأفعالنا ومبررة لها، وكذلك البحث عن الفضيلة، الخير والعدل والسعادة ليس في أفعالنا وتصرفات الناس المتعددة المتناقضة بل في أصلها وجوهرها. فلا يمكن أن نحكم على أفعالنا وميولاتنا إلا إذا كانت هناك جواهر أو تعريفات كلية للخير أو للعدالة مثلا".¹

يمكن القول كما استنتج أرسطو أن سقراط حاول من جهته أن يبحث في العلل الأولى أو الوجود الحقيقي في مجال الأخلاق، الأحكام والتعريفات، وهذا يعني أن هناك اهتمام وانشغال بتبعات ومشاكل عملية وسياسية لمشكل المعرفة المتورطة مع فكرة بل حقيقة التغير، التحول والصراع، لكن سقراط لم يقدم في الحقيقة ما يمكن أن نسميها الجواهر أو المعاني الثابتة التي يمكن الرجوع إليها لكي نحكم على أفعالنا أو نستطيع توجيهها، لقد دعى الناس بان يعرفوا أنفسهم بأنفسهم، بان يبحثوا عن علل أفعالهم وعن أصل الخير والفضيلة الكامن في كل إنسان: فالأفعال والتشريعات والحكومات يمكن أن تتغير وتتبدل، لكنها تكون خيرة إذا كانت مستندة إلى أصل ثابت وتعريف كوني للخير وتكون على قدر من الفضيلة إذا كانت تبتعد أكثر ما يمكن من الرذيلة وتتماهي مع جوهر الفضيلة.

إن نظرية المثل هي نتيجة لمحاولة أفلاطون إنقاذ المعرفة بالبحث عن جوهر كل شيء مادي متغير وكذلك جوهر أو تعريف² لكل ممارسة أو حكم كالخير والعدالة والسعادة أو العفاف والشجاعة: "إن الصور أو المثل الكاملة والخيرة تسبق في الوجود نسخها، الأشياء الحسية، وهي شيء ما يشبه الأسلاف أو نقاط البدء لكل التغيرات في عالم التدفق".³

إن العالم الفيزيائي يحكمه التغير والفساد، وهذا العالم يشمل الإنسان والمجتمعات والدول والتشريعات. أما عالم المثل فهو ثابت، خير، وهو بمثابة النماذج أو الأصول للعالم الذي يحتوي علي مجرد نسخ: فالثبات خير والتغير شر، لأن الكامل لا يتغير ويفقد كماله كلما خضع للتغيرات الخارجية: "أو ليس، يقول سقراط مخاطبا أدمين يتس، أفضل الأشياء في الوجود أقلها قبولاً للتغير بتأثير خارجي".⁴ إذا كانت المجتمعات والدول في تغير مستمر من خلال الحروب والصراعات الداخلية والانقلابات، فإن هذه المجتمعات تتجه باطراد نحو التفسخ والانحلال لأنها تفقد في كل حالة تغير نسبة أكبر من التماثل والتشابه مع المجتمع المثالي أو الصورة الحقيقية للدولة أو المدينة الحقيقية. فالدولة المثالية الكاملة هي الصورة والمثال الحقيقي لكل الدول والمجتمعات المتغيرة وهي نقطة البدء لها مما يعني أن الدولة المتأخرة زمنيا هي الأقل تشابها مع الدولة

¹ كارل بوبر المجتمع المفتوح وأعداؤه، ج.1، ص.38

² كارل بوبر، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ج.1، ص.41

³ نفس المرجع، ص.46

⁴ أفلاطون، الجمهورية، الكتاب الثاني، ترجمة حنا خباز، ص.77. مؤسسة هندواي. 2017

المثالية، وبالتالي الأكثر انحلالاً وتفسخاً لأنها تعيش تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية و تحكّمها صراعات طبقية سياسية داخلية وحروب مع غيرها من الدول.

إنّ هذا العالم الذي تكونت صورته منذ هوميروس وهزيود إلي بروتاغوراس وهيراقليطس وبارميندس على أنّه مسرح للصراع والتصارع بين الأضداد والتغير المستمر من خلال التفاعل بين العناصر المادية في ما بينها ومن خلال الصراع بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية. ولكن، تكونت فكرة التغير كفساد وانحطاط، لأنه بسبب التغير يكتسب الشيء ما ليس له وما لا يتوافق مع طبيعته وبالتالي، يستحيل أي قول ثابت و حقيقي بشأنه، وكذلك لأن كل تغير يكون متبوعاً حتماً بحالة تغير أخرى: يقول بوبر أنّ كل الأطروحات والأفكار التي تروجها الأقباصيص والملاحم وفلسفة أفلاطون تعبر كلّها عن حالة القلق والتوتّر والريبة التي كانت نتيجة للصراعات والحروب المتواصلة بين المجتمعات اليونانية، والصراعات الطبقية. لم يكن أي شيء يدعو إلى الطمأنينة والاستقرار، فالتحالفات تتغير والأعداء تغدوا أصحاب والأصحاب أعداء والأنظمة السياسية تتغير بسرعة والحرب مستمرة وهو ما تشهد به الحرب التي قامت بين اسبرطة وأثينا، و التي يتعمق في تحليلها بوبر في الجزء الأول من " المجتمع المفتوح وأعداؤه" (الفصل العاشر، ص.169).

لقد كان فعلاً شعور بفقدان الوحدة وإحساس بالضياع وبدا وكأن الطبيعة والآلهة قد تخلت عن الإنسان في العالم ليواجه مصيره ويتحمل مسؤولية أفعاله وقراراته وظهر الحنين إلى عهد الأسلاف والأجداد - وهو شعور تعيشه الناس في كل مرحلة توتر وتغير اجتماعي وسياسي- و نظرية المثل في فلسفة أفلاطون لم تكن إلا حل جريء و مغري لمشكل المعرفة ومشكل سياسي معاً، وكانت نتيجتها المذهب التاريخاني الذي يمثّل له بوبر في الدعوة إلى العودة إلى "المجتمع القبلي" وإلى الأرستقراطية البدائية لأنّ هذا المجتمع هو الممثل الأقرب إلى المجتمع المثالي والكامل: إن التاريخ الإنساني عند أفلاطون هو مسار للتحوّل من الأكمل إلى الأنقص ومن الخير إلى الشر ومن الأقل فساداً إلى الانحلال والانحطاط الكلي، و الحل العملي هو إيقاف هذا التغير. إن هذا الحل هو الإجراء الأولي الضروري في كل الأحوال، ذلك أنّ المدينة الفاضلة التي ينحتها لم يقرر أنها قد وجدت أو أنها ستوجد يوماً ما، لكنها في النهاية هي النموذج للدولة الثابتة أو كما يصفها بوبر بالمجتمع المغلق الذي يصمد أمام كل تغير وكل تطور: وليس من المهم تحليل نقد بوبر لنظرية أفلاطون السياسية بقدر ما هو هام وعاجل أيضاً توضيح كيف أنّ التاريخانية كانت المذهب الذي أدّى بأفلاطون إلى تكوين "مدينته الفاضلة" وتفسيره للعدالة وللنظام السياسي الأفضل الذي يمثّل له الفلاسفة. وبالتالي فهذا المذهب التاريخاني المتشائم يدعو ويؤسس لنظام شمولي استبدادي وإلى مجتمع مغلق.

إن الفلسفة السياسية الأفلاطونية تقوم على مسلمة: أنّ الدولة يجب أن تكون فوق كل الأفراد والطبقات أنّ النظام السياسي الخادم للدولة تكون سلطته كلية وشاملة ولا يترك المجال للقرارات الفردية والشخصية وذلك لمنع كل تغير اجتماعي. فالدولة لا يمكن أن تستمر ولا يمكن أن تكون صالحة، في نظر أفلاطون، إلا إذا حافظت على الثبات والاستقرار و"الطبقية الاجتماعية": وما شيوعية الأطفال والنساء للحكام والمحاربين ومنعهم من التملك إلا من أجل الحفاظ على استقرار النظام السياسي، الذي يكون مهدد بالتداعي والانشقاق جرّاء صراع الحكام من أجل النفوذ الاقتصادي أو خضوعهم لميولات وإملاءات أصحاب النفوذ الاقتصادي....على الدولة أن تمنع كذلك كل تغير يمكن أن يطال الأفراد في ثقافتهم ووضعيتهم

الاجتماعية و الاقتصادية فلا يمكن أن يرتقي الإسكافي مثلا إلى تاجر أو يتحوّل التاجر إلى بحّار: إن التغيير والفوضى في المجتمع هو نتيجة للتغيير في الأفراد والطبقات والعلاقات الإنسانية. إذا كان التغيير والانحطاط هو قانون التاريخ والأشياء فعلي الدولة أن تقاوم كل تغيير في نظامها السياسي والاقتصادي أولا، ثم تقف أمام كل تغيير آخر ممكن، وهذا يتطلب طبعا ولزوما سلطة استبدادية وشمولية ورقابة مشددة على الأفراد من خلال اختيار وفرض كل ما يتعلق بالحياة الخاصة لديهم من نظم تعليمية وتربوية وحتى النمط الفني والموسيقي.

وإذا كان الفرد الناقص عرضة للتغيير والتفسخ لاسيما في ملكاته وأخلاقه- ذلك أن الفرد الكامل هو الأقل عرضة للتغيير، والكامل من الناس قلة قليلة- فعلى الدولة أن تحاول جاهدا منع هذا التغيير فيه (إلا إذا كان تغيّر نحو الأفضل). إن الدولة العادلة، الخيرة والحكيمة هي التي لا يظالم المجتمع فيها أي تطور أو تغيير وإن الدولة الفاضلة هي التي يحكمها حكماء وفلاسفة، ولكن فلاسفة أفلاطونيين وليس مصلحين كبرقليس أو ديمقريطس أو سقراط. سقراط الذي دعى إلى أن يغير كل فرد نفسه نحو الأفضل ونحو الخير، و أن يحاول جاهدا أن يكون مسئولاً عن أفعاله وأقواله تجاه نفسه وتجاه الآخرين.

وعموما، فقانون التغيير (نحو الانحطاط) الذي يحكم التاريخ في نظر أفلاطون، - وكما يقول سقراط مخاطبا أدميندس في الكتاب الثاني من الجمهورية: "فكلّ ما هو في حال حسنة باعتبار الطبيعة، أو باعتبار الفن أو باعتبار كلمهما، هو أقل تعرضا للتغيير بتأثير غيره فيه."¹ - هو قانون كوني وضروري وبالتالي فإن الاستبداد والظلم والتسلط ضروريين ولازمين للحكام وللأجهزة الحكومية من أجل إيقاف هذا التغيير. هكذا يظهر جليا أن التاريخانية (الأفلاطونية) لا تؤدي سوى إلى الانغلاق والشمولية والاستبداد، الذي لن يحقق الثبات والاستقرار، ولكن لن يكون سوى الهدوء الذي يسبق العاصفة.

هيقل والعقل المطلق:

يقارن بوبر في الجزء الثاني من كتاب "المجتمع المفتوح وأعداؤه" بين التاريخانية الأفلاطونية والتاريخانية الهيجلية، الذي يعتبرها امتدادا للفكر الأرسطي: فهيقل يجعل من الصور أو الجواهر محايدة أو مجسدة في الموجودات الطبيعية، وبالتالي تصبح الأشياء المادية المتغيرة والمتصارعة مجسدة لمراحل تطور الفكرة أو الجوهر الذي يخصها، الذي بدوره أكثر يكون حضورا وتجسيدا في مرحلته الأخيرة من التطور². خلافا لأفلاطون، يبين هيقل أن حركة الموجودات وتغييرها لا يمثل ابتعادا عن كمالها واتجاهها نحو الانحطاط أو التفسخ الكلي بل هي حركة نحو التقدم والكمال وهذا العالم المادي يحكمه قانون الصيرورة والتغيير لأنه يمثل التقدم المطرد لظهور وتجلي العقل المطلق عبر التاريخ: و كل مرحلة تمثل سابقمتها وتتضمن المرحلة الآتية. كما يبين بوبر، فإن هيقل مثل أرسطو يقول بوجود علة غائية لكل فكرة، وتحقق كل فكرة علتها من خلال ظهورها في العالم المادي عبر مراحل تاريخية مختلفة وتجسدها في أجسام مادية متناظرة: لا يمكن لنا مثلا أن نفهم جوهر الفن أو جوهر الفلسفة إلا بتأمل تاريخ ظهور كل جوهر من البداية، لأنّ التاريخ هو مسرح تطوره وظهوره أو تجليه: فالعقل المطلق الذي يحكم الكون يمرّ بمرحلة

¹ أفلاطون، الجمهورية، الكتاب الثاني، ترجمة حنا خباز، مؤسسة هندواي، 2017.

² K. Popper, S.O. T.2, Hegel et Marx, Édition de seuil, Paris. 1979, p.p.24.25

الطفولة التي يمثلها الشرق ومرحلة المراهقة المتمثلة في الحضارة اليونانية ومرحلة الكهولة التي يمثلها الرومان ثم مرحلة الشيخوخة أو مرحلة التجلي المطلق التي يمثلها الغرب الحديث (أوروبا الغربية).

كذلك ندرك جوهر الفن أو جوهر الفلسفة عبر مراحل تطوره ما التاريخي الذي يماثل تطور العقل المطلق، كذلك يتطلب معرفة حقيقة الدولة معرفة جوهرها الموجود في تاريخ كل أمة وكل مجتمع بصراعاته وحروبه وكفاحه من أجل البقاء أو السيطرة، ذلك أن الدولة هي تجسيدا للروح المطلق للشعب الذي تمثله، وبالتالي فإن إرادة الدولة واختياراتها ومصيرها هي إرادة الشعب واختياراته و مصيره: إن المجتمع بدون دولة أو النظام السياسي الذي يحكمه لا يساوي شيئا لأن الدولة هي العقل المطلق الخاص بالمجتمع المتعين.

وبطبيعة الحال يمكن التماس تبعات خطيرة لمثل هذا الفكر مثل أن يضحى كل رفض أو نقد لقرارات وتوجهات الدولة أمر غير ممكن وغير منطقي لا سيما وأن هيجل يقول أن الدستور هو الحرية والعدالة متجسدتان، وهما النتيجة والغاية النهائية له¹. وإن الدولة الحرة والقوية هي التي تفرض سلطتها على الدول الأخرى بعد أن تنتزع منها الاعتراف: فجديلية السيد والعبد لا تشمل العلاقة بين الأفراد وبين الطبقات فحسب بل تشمل أيضا العلاقة بين الدول والمجتمعات.

وإذا كان التاريخ هو مسار تجسد العقل المطلق، فإن الدولة والحضارة المهيمنة عالميا هي التي تجسد آخر تجليات هذا العقل في العالم، وإذا كان العقل هو الذي يتحكم في التاريخ الطبيعي والإنساني فإن ما يحصل هنا والآن، أي ما هو واقع، هو التشكيل المادي للعقل والمتضمن لجوهره.

إن كل ما يجري في هذا العالم من تغيرات، حروب وكوارث إنسانية وطبيعية هي ضرورية من أجل التحقق الكامل للعقل المجرد أي التطور نحو الكمال والخير الاسمي والعدالة الإلهية، وما الكائنات البشرية والمجتمعات سوى عناصر مادية وأدوات من أجل تحقيق الحكمة والعدل الكوني، هي التجسد المادي المتطور للفكر وأداة عمل الجدلية عبر المراحل التاريخية المتعاقبة. يقول بوبر أن فلسفة هيجل تمثل تاريخانية غير أصلية وغير شريفة خاصة وإنها تقوم على فكرة وحدة الأضداد التي قال بها هيراقليطس، وكما يقول بوبر، فإن وحدة الأضداد هذه هي أساس الجدل الهيجلي: فالأضداد المتصارعة هي واحدة لأنها تنشأ عن مصدر واحد نتيجة التغير الذي يلحق به حسب الفكر الهيجلي، فهي تتصارع لتنشئ عنها وحدة أكثر تقدما من الوحدة السابقة، هي بمثابة تأليف أو تركيب يستبق ظهور صراع جديد بينه وبين نقيضه.

يقول بوبر مشيرا إلى الجدل الثلاثي أو المثلث (أطروحة - النقيض - التأليف) ونظرية الوحدة الهيجلية: "إنها متاهة ترقص فيها فلسفات كل من هيراقليطس، أفلاطون، أرسطو، وكذلك فلسفة روسو و كانط، وذلك من أجل إغواء الجمهور غير المتعلم."²

¹ Popper, S.O T, 2, Hegel et Marx, T.2 p.30

² K. Popper, S.O, T,2, p.28

إذا كان فكر هيراقليطس يعجز أو لا يتجرأ على فهم معني هذا التغير والصراع اللذان يحكمان العالم فلأنه ربما كان نهي وتشكل داخل مناخ وثني تتعدد فيه "الآلهة" وتتصارع مثلما هو الحال بين الناس، فإن الفلسفة الهيجلية (التي ليست أكثر من مجرد دمج ومزج لفلسفات سابقه اليونانيين مع التراث الفلسفي الغربي (سبينوزا، ليبنتز، روسو، كانط....) وليس إلا إعطاء الفكر بعده المادي والتاريخي الواقعي) كان يحكمها الفكر الكنسي المسيحي ecclésiastique بدأ فعلا في فقدان السلطة التي كانت تمثلها الكنيسة ليتركز ويحتوي بلواء القوى الاجتماعية السياسية الجديدة، ويمكن أن نتساءل هنا هل نجح الفكر الفلسفي والعلمي في تعزيز والإبقاء على النظام الإقطاعي في ألمانيا(على الأقل في عصر هيغل) ومواجهة الليبرالية البرجوازية التي تطمح للتوسّع.

يقول بوبر أن هيغل كان من بين المؤسسين للقومية الألمانية التي كانت قد ظهرت لمحاربة الأفكار الإمبريالية والمساواتية التي كانت تمثلها فرنسا في عهد نابليون في أوائل القرن التاسع عشر. كانت ألمانيا إلى ذلك الوقت خليط من العرق ألسلافي والعرق الجرمانى، ولكن الفكر القومي الصاعد في وجه الاحتلال الفرنسي أعاد تشكيل ألمانيا على أسس عرقية و لغويّة جرمانيّة وأصبحت القومية الجديدة تقوم على فكرة أن الأمة أو القوم هو بمثابة شخص أو عائلة كبيرة تجمعها عادات و تقاليد و قيم مشتركة وضمن حدود جغرافية .

إن القومية هي الأساس نتيجة للدفاع عن حقوق وحرية الشعب وهي تعبير عن إرادة الاستقلال والاعتناق من ظلم وسيطرة المحتل وترجم الذود عن الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمع. لكن، لا يمكن تبعا لذلك اختزال شعب أو مجتمع ما في الدولة، في عرق، دين، أو لغة معينة. ، وكما يقول بوبر: " إنه من الخطير أن تتأسس نظرية سياسية على تصور أو على أسطورة¹ ". ومع ظهور القوميين الجدد المطالبين بإصلاحات ديمقراطية، ولما كانوا ذات قوة تهدد السلطة الملكية البروسية لقوة إيمانهم بالحرية و بالمبادئ التي عبرت عنها فلسفة الأنوار، وربما تهدد أيضا الدولة التي لم تنتهي بعد من إعادة التشكل. يقوم هيغل بالرد عليهم في "فلسفة الحق" بالقول بأن سيادة الشعب وحرية تتجسد في السيادة المطلقة للملك، وبأن الشعب بدون دولة قوية نافذة لا يمكن أن يكون سوى كتلة بشرية غير منسجمة ومجموعة قوى عمياء ومتضاربة. إن جوهر الشعب هو الدولة أو السلطة السياسية الكائنة وهي التحقق الفعلي والمادي له، ولذلك يجب على كل القوى والأحزاب أن تعضد هذه الدولة لأنها لا يمكن أن يكون لها وجود حقيقي خارج سلطتها.

إن هذا الشعب قد حقق جوهره عبر التاريخ، و هذا الجوهر تمثله الدولة في سلطة الملك، وهي نتاج للضرورة التاريخية و لمسار ثقافي وحضاري طويل مرّ بها جوهر أو العقل المطلق للأمة أو القوم : وبالتالي تفقد الأمة و جودها الحقيقي ومعناها خارج الدولة، و تتناقض مع ذاتها عندما تحاول أن تحد من سلطة الدولة أو تغير في دستورها.

يبدو أنّ هيغل كان يحاول بوعي مواجهة و صد موجة الليبرالية البرجوازية الداعية للحرية السياسية، والحريات الفردية والمساواة - التي كانت في بريطانيا نموذجا متحقّقا- ولكن لم يكن ذلك إلا على حساب إصلاحات سياسية ممكنة ومطالب

¹ K.Popper, S.O, T.,2.p.36

وخطابات ثقافية معرفية بدأت تظهر في ألمانيا وكما يبين بوبر فإن شوبنهاور¹ كان على حق عندما حذر من خطورة الخطاب الهيجلي الساحر على الأجيال القادمة : إضافة إلى فكرة أن الدولة ممثلة في الملكية البروسية هي روح القوم الجرمانى (الألماني) فقد ترسخت مسلّمة تقول بأنّ التاريخ الإنساني قد وصل إلى مرحلة الاكتمال التي يمثّلها العنصر الألماني والدولة القومية البروسية (Prusse)، يعزّز هيغل هذه التاريخانية بتمجيد الحرب باعتبارها المادّة التي يحقق بها العقل المطلق تجسّده في قوم (الجرمان) وفي الحضارة (الغربية) كذلك باعتبارها الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتحقيق سيطرة القوى على الضعيف من الدول ، وتجسيد قوة وهيمنة الحضارة .

لقد أسست المثاليّة الهيجليّة لرؤية اختزاليّة للعالم وللإنسان و تولّدت عنها النزعة العرقية والنظم السياسيّة الشمولية والكليانية التي تقوم على العنصرية وتمجد القوة والعنف ، متشائمة تعتقد بأن التاريخ يحكمه الصراع والحرب وأن البقاء للأقوى. فمن الفلسفة الهيجليّة يمكن أن نستنتج أنّه لا يمكن لفرد أن يحقق ذاته إلا داخل المجموعة أو القوم الذي ينتهي إليه تاريخيا وثقافيا، القوم لا يحقق وجوده واعتراف الآخرين به إلا من خلال الدولة التي تحكمه. الحرب هي أرقى ما يمكن أن يجسد قانون التغير والسيرورة الذي يحكم التاريخ ومن الأجدر أن تكون الحرب مع الآخرين (النقيض)، على أن تكون حرب أهلية داخل المجتمع، وأخيرا، كل ما تستخدمه الدولة هو إيجابي وصالح وخير طالما كان الهدف هو تعزيز قوّتها وتوسيع سلطتها وانتصارها في الحروب ضد الدول الأخرى.

يقول بوبر أن فلسفة هيغل هي من بين الخطابات التي تأسست عليها النزعات الشمولية والاستبدادية وأعطتها الإطار النظري المقنع والمؤثر لا سيّما بعد استثمار التقدّم العلمي والتكنولوجي، فهو يقول مثلا أن الشموليّة الحديثة كانت نتيجة لفشل الاشتراكية الديمقراطية²، وهو ما يعني أنها كذلك ردّة فعل ضد الليبرالية الاقتصادية التوسعية وضد الفردانية التي تهدد الهوية الثقافية والاجتماعية والتاريخية للفرد وللمجتمع على السواء. فالفاشية مثلا أو النازية كانت نتيجة لمحاولة صدّ توسّع وهيمنة الإمبريالية أو الرأسمالية التوسعية، ولكنّها أصبحت بدورها شمولية واستبدادية ألغت كل توجّه سياسي متّزن وعقلاني يمكن أن يحقق الحرّيّة والعدالة والمساواة في أن واحد.

- ماركس والحتمية التاريخية

يستهل بوبر تحليله للتاريخانية الماركسية ببيان الحتمية التاريخية التي تتأسس عليها الفلسفة الماركسيّة، ومدى التقارب الكبير بينها وبين الفكر التاريخاني لميل (MILL) وكونت (Auguste Comte). فهيجل وكونت يربطون تقدم المجتمع وتطوره بقوانين اجتماعية وتاريخية وبمراحل مترابطة تكون كل مرحلة تؤدي إلى الأخرى.

¹ Schopenhauer, A, Le monde comme volonté et comme représentation, Librairie Félix. Alcan, Paris.1912, Traduit en français par Auguste Burdeau

² K. Popper, S.O, T 2, p.41

يمكن أن نقول إن الأطر العامة والمبادئ الأساسية للمنهج العلمي قد وضعت وتم العمل بها قبل مجيء الفكر الماركسي، فالتطور العلمي قد أتاح للفكر الاجتماعي منهج ومبادئ سيتقيد بها الفكر الماركسي؛ فالحتمية الاجتماعية وإن كانت تختلف المادّة أو الموضوع الذي تحكمه إلا أنها كانت حاضرة في كل فكر فلسفي واجتماعي للقرن التاسع عشر. تولّد الاعتقاد في الحتمية عن مبدأ السببية أو العلية التي تعتبر من المبادئ الأساسية للعلم الطبيعي.

تعيش المجتمعات الحاضرة، بالنسبة لكونت، في المرحلة الوضعية وهي المرحلة الثالثة التي تلي المرحلة الميتافيزيقية والتي تصبح فيها العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أدوات فهم وتفسير العالم والمجتمع وأساس الممارسة السياسية، أما ميل فيقول بأن المجتمع يتقدم تبعاً للطبيعة الفكرية أو الروحية للإنسان، وأنّ قوانين التطور التاريخي والاجتماعي يجب أن تفسر بالقوانين التي تحكم التطور الروحي¹. المجتمع يتقدم لأن هـ من طبيعة الإنسان النفسية والروحية النزوع نحو التقدم والازدهار. وبالتالي فإنّ المجتمعات الغربية في العصر الحديث تمثل عصر التقدّم والازدهار والرقي بفضل التقدّم العلمي والتكنولوجي.

يتأسس الفكر الاجتماعي في الفلسفة الماركسية على حتمية أخرى مخالفة للحتمية التاريخية الكونية لكونت ومخالفة للحتمية النفسية الروحية لميل، ولحتمية العقلية والروحية لهيغل. إنها حتمية مادية اقتصادية: فالمجتمعات تطوّر وتتقدّم وفقاً لتطوّر اقتصادي مادي يرتبط بتطوّر وسائل الإنتاج وكذلك بطبيعة العلاقة بين الأفراد وبين الطبقات الاجتماعية.

إنّ المراحل التاريخية (المشاعية، الإقطاعية، الرأسمالية) هي حالات يمر بها المجتمع حتماً للوصول للمرحلة الاشتراكية ثم الشيوعية: إذا كان المجتمع محكوم بقوانين (اقتصادية) ضرورية فلا يمكن تبعاً لماركس أن نفهم الظواهر الاجتماعية ومختلف الأطر الثقافية والدينية إلا بفهم الحالة الاقتصادية والمادية التي تحكمها، وتطور المجتمع يحركه الصراع الحتمي بين الطبقات الاجتماعية، وكل القوانين والمنتجات الثقافية والمنظومات الأخلاقية هي مجرد بنى فوقية تؤسسها الوضعية الاقتصادية للطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج. فكل البنى الثقافية والعقائدية والسياسية هي مجموعة إيديولوجيات تستوجب إيديولوجيا مناقضة تناسب طبقة العمال من أجل المرور إلى مرحلة الاشتراكية. من أجل الوصول إلى مرحلة الاشتراكية و من ثمّة إلى مرحلة الشيوعية لابد من نظرية ثورية تسهل عملية التوليد التاريخي من خلال الصراع الطبقي.

لم يكن ماركس داعية من أجل الحرية والمساواة والعدالة فحسب ولكنه كان نبياً يدعي أن الشيوعية هي حتمية تاريخية، وهي المرحلة الأخيرة التي يقف عندها التطور الاجتماعي بعد مرحلة الاشتراكية التي يستولي فيها العمال على الحكم، والشيوعية لا تتميز بغياب الملكية فحسب، بل أيضاً بغياب السلطة السياسية، وربما هذا يرجعنا إلى اعتقاد ماركس بأنّ كل حكم سياسي أو نظام سياسي هو من إفرازات الحالة الاقتصادية وهو نتيجة لوجود طبقة مهيمنة اقتصادياً، وهو ما يعني أن كل سلطة سياسية، كل القوانين والمعايير هي من أجل حفظ وتدعيم سيطرة الطبقة الاجتماعية الحاكمة.

لئن حاول ماركس أن يحزّر علم الاجتماع من التفسير النفسي والتفسير الديني لجعله علم مستقل كما بيّن كارل بوبر، إلا أنه سيحصره داخل العلة المادية الاقتصادية، أي أن تصبح الوضعية الاقتصادية هي منطلق تحليل وفهم كل ظاهرة أو حالة

¹ Popper. K, S.O, T.2, p. 63

اجتماعية، وتفسير الصراع الطبقي ومختلف أشكال الاستغلال والظلم . لكن، هل يمكن أن يكون الإنسان حراً أو قادراً على تحقيق ذاته إذا كان فكره وأماله وإبداعاته وأخطائه وتصنعها وضعيته الاقتصادية ويوجّهها السعي الدائم للتملك والسيطرة¹.

يتطور المجتمع، حسب الفلسفة الماركسية وفقاً لقانون طبيعي حتمي، وهو قانون يحكم مختلف المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، وهذا القانون الثابت هو قانون الصراع الطبقي، والمادية التاريخية عند ماركس تعني أن التاريخ ليس مسار تطور أو تقدم للوعي، للروح (هيجل) وليس نتيجة لتزوع الإنسان الطبيعي نحو الربح المادي والسعادة (النظرية الاقتصادية)². بل إن التاريخ تحكمه جدلية بين الإنسان والطبيعة يتطور من خلالها الإنسان وسائل الإنتاج من أجل إحكام سيطرته على الطبيعة وتطويعها لتحقيق رغباته وحاجياته، وما مرحلة الاشتراكية حسب الفكر الماركسي إلا فترة يتم فيها انتزاع وسائل الإنتاج من آلات ومعامل وكذلك السلطة السياسية من طبقة البرجوازية الرأسمالية على يد طبقة العمال "البلوريتاريا"،³

إن الإنسان هو تنظيم طبيعي يتطور، والوعي أو الفكر هو من إفرازات مرحلة متأخرة من مراحل تطور هذه المادة⁴. وهذه الجدلية المادية ستبلغ درجة الاكتمال والانهاء في مرحلة الشيوعية التي لا تعبر عن تحقق الحرية والعدالة بقدر ما تمثل نهاية تطور وتقدم وعي الإنسان الناتج عن تطوره كمادة في علاقتها بالطبيعة وبالآخرين وبالتالي اكتماله وكمال⁵. فالبلوريتاريا لا يمكنها أن تستولي على السلطة السياسية إلا عندما تكون مهياً وقادرة على الوعي بذاتها وعندما تبلغ من النضج والاكتمال ما يؤهلها لبناء الأسس المادية والثقافية التي تطلّبها مرحلة الشيوعية.

يحتوي كل نظام اجتماعي وسياسي، لاسيّما النظام الرأسمالي، على تناقضات وثغرات تؤدي إلى مجاعات وعطالة وأزمات اقتصادية واجتماعية. ففي ظلّ كل نظام اجتماعي، تتطور وسائل الإنتاج وتنشأ حالة من الوعي الطبقي وتتشكل أهداف وتطلّعات جديدة لمختلف الطبقات الاجتماعية. وعندما يستوفي هذا النظام الاجتماعي شروط بقائه وتنتهي صلاحياته، تتولّد بذور الثورة ضد هذا النظام من طرف الطبقة العاملة لأنه أصبح غير قادر على استيعاب الأزمة، وعلى مسيرة التطور الفكري ومتطلبات الطبقة التي سوف تمثل النظام الاجتماعي المقبل.

يقر بوبر بأن، الشخصيات الفاعلة في مجرى التاريخ ليست، بالنسبة للفلسفة الماركسية، سوى دمي تحركها خيوط الاقتصاد بقوى تاريخية تخرج على نطاق السيطرة⁶. فبوبر يدافع على المادية الماركسية ضد التفسيرات والتأويلات الشائعة بالقول بأن هذه المادية لا تقوم على نفي أو استهجان ماركس للوعي والفكر الإنساني بل تقوم على حقيقة أن الوضعية المادية (الطبقية) هي التي تؤسس النظم الثقافية والأخلاقية والمعايير القانونية. إن الجدلية المادية هي قلب العلاقة التي أقامها هيجل بين الوعي والمادة، لتصبح تبعاً لذلك النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والمعايير القانونية. إن العلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة

¹ Popper. K, S.O, T.2, p.67

² Ibid., p.65

³ Sève. L, Marxisme et théorie de la personnalité, Terrains, Éditions Sociales, Paris. 1969 p.78 (Manuscrits de 1844)

⁴ Ibid., pp.18-19,

⁵ Balibar.E, Cinq études du Matérialisme historique, F. Maspero, Paris. 1979, p.26

⁶ Popper. K, S.O, T.2 p.70 (L' historicisme économique)

وممثلة للخلق والفعل الإنساني في الطبيعة، وتصبح بذلك الحضارة وليدة طبيعة العلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة ووليدة تطور وسائل الإنتاج.¹

وتكون الحرية الحقيقية هي أولا الوعي بالضرورة التي تربطنا بالطبيعة ثم تقلص الارتباط بها إلى أن يصبح العمل إبداعا لا تفرضه غايات خارجية أو ضرورة اقتصادية واجتماعية ويصبح هذا ممكنا مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي يمكن الإنسان من السيطرة الشاملة على الطبيعة وعلى وسائل الإنتاج. فالعامل الذي هو مجرد وسيلة عمل وإنتاج في النظام الرأسمالي يصبح في مرحلة الاشتراكية واعيا بالعمليات الإنتاجية التي يقوم بها ، يكف عن كونه وسيلة إنتاج وأداة عمل لسلع غريبة عنه ولا يحتاجها ليكون منتجا لما تفرضه عليه العلاقة الجدلية بينه وبين الطبيعة فحسب.

تتطابق الوضعية الاجتماعية والتطور المعرفي والثقافي في المجتمع مع ظروف الإنتاج الاقتصادي التي تشكل بدورها طبيعة العلاقة بين الطبقات الاجتماعية وتحدد ملامح النظم السياسية: فإذا كان تاريخ الإنسانية هو تاريخ تطور العلاقة بين الإنسان والطبيعة (المادة)، فمن خلال هذه العلاقة تتطور وسائل الإنتاج إلى أن ينشأ اغتراب الإنسان في مرحلة البرجوازية عندما يصبح بدوره وسيلة إنتاج ومادة استهلاكية ، فيصبح العامل مجرد قوة منتجة والرأسمالي هو المسيطر على وسائل الإنتاج وهو المتحكم في الثروة العلمية والثقافية يوجهها لما تقتضيه مصالحته الذاتية.

يقول ماركس إن تاريخ كل المجتمع هو تاريخ صراع بين الطبقات الاجتماعية ، ووفق هذه التاريخانية الاقتصادية فإن مسار التطور والنمو الحضاري مرهون بصراع طبقي يؤدي إلى انتقال السلطة والنفوذ من الطبقة الحاكمة إلى الطبقة الجديدة التي استوفت شروط تشكلها وعمها بذاتها، فماركس يرهن عملية الانتقال إلى الاشتراكية بانتصار طبقة العمال أو " البلوريتاريا " على طبقة البرجوازية وانتزاع وسائل الإنتاج والسلطة السياسية منها. يستوجب هذا بطبيعة الحال قدرة معرفية وأخلاقية وتطور الوعي يعكس إرادة الانعتاق من الاغتراب والعبودية داخل العملية الإنتاجية.

يتطور المجتمع متجها نحو الشيوعية، وما الاشتراكية إلا مرحلة تكون فيها الطبقة الحاكمة والمسيطرة سياسيا واقتصاديا وإيديولوجيا تضم وتستقطب أغلب الفئات الاجتماعية والمثقفين والسياسيين، ولكن تستلزم هذه المرحلة أن يكون العمال على قدر من الكفاءة والوعي بإخفاقات النظام الرأسمالي وبالمهام المطالبون بإنجازها وأن يكونوا جديرين بتولي السلطة السياسية، ولكن كل هذا يتطلب أيضا، عقود من الحروب الأهلية المتواصلة والصراعات بين الأمم.²

لقد أغوت هذه النزعة التاريخانية في الفلسفة الماركسية جيل من المثقفين وأوقدت شعلة الأمل في أن تتحقق يوما ما العدالة ويعم الخير والرخاء، ولكنها لم تنفك تقوى الإيمان بصلابة ورجاحة عقيدة الاشتراكية الماركسية. لقد تحول الإيمان بالكفاح ضد الظلم والاستغلال إلى الإيمان المطلق بصلاحيّة المذهب الماركسي وإلزامية تطبيقه، حتى أصبح تعصب وتشدّد معتنقي هذا المذهب يضاهي التعصب الديني والعرقي.

¹ Ibid. p.71

² Balibar. E, Cinq études du matérialisme historique, F. Maspero, Paris. 1979, p..26

خاتمة :

إذا كان تاريخ المجتمعات والشعوب، مثله مثل الطبيعة، يحكمه التغيير، فذلك لا يعني أنه بالإمكان التنبؤ بالوجهة التي تسير إليها هذه المجتمعات. كما أنه لا يمكن أن نقرّ بوجود حتمية تاريخية أو غاية يتجه إليها التاريخ.

من الأكيد أنّ قانون التغيير و الصيرورة هو قانون ثابت يحكم العالم الفيزيائي و الطبيعي، لكن هناك دائما ما هو ثابت في خضمّ هذه الصيرورة و هذا التغيير الدائم الذي يطراً على أحوال الناس و المجتمعات.

يوجد مثلاً ما هو ثابت من الأخلاق و القيم الإنسانية و من مبادئ الخير و الحق و العدل. كما أنّه من الثابت أنّ المستقبل تحدّه أفعالنا و سلوكياتنا ودرجة الوعي و المسؤولية التي يتحلّى بها الناس. إنّ الوعي وروح الانفتاح و المسؤولية لازمان من أجل ترسيخ و تدعيم قيم التسامح و الإخاء و المحبة و من أجل مناهضة الانغلاق و التعصّب و التطرف.

قائمة المراجع :

- كارل بوبر، المجتمع المفتوح و أعداؤه، ج.1، ترجمة السيد نفادي، دار التنوير للطباعة و النشر بيروت، لبنان. 1998
- أفلاطون، الجمهورية، الكتاب الثاني، ترجمة حنا خباز، مؤسسة هنداي. 2017
- ر. بودون و ف. بوزيلو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حدّاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر. 1986
- Balibar. E, Cinq études du Matérialisme historique, F.Maspero, Paris. 1979
- Bouveresse .R, Karl Marx ou le rationalisme critique, J.Vrin, Paris. 1978
- K. Popper, Société ouverte et ses ennemis Tome.2, Hegel et Marx, Édition de seuil, Paris. 1979
- K .Popper, La misère de l'historicisme, Librairie Plon, Paris. 1955
- Sève. L, Marxisme et théorie de la personnalité, Terrains, Éditions Sociales, Paris. 1969 - Schopenhauer. A, Le monde comme volonté et comme représentation, Librairie Félix. Alcan, Paris. 1912, Traduit en français par Auguste Burdeau

التحالف الإيراني- الروسي: دراسة في الأبعاد

The Iranian-Russian alliance: a study in dimensions.

العقيد الدكتور صريح صالح صالح القاز (مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، صنعاء، اليمن)
Colonel Dr. Sorih Saleh Saleh Al-Qaz, (Center of strategic studies for Armed Forces, Sana'a)

Abstract:

The study discusses the most important dimensions of the existing alliance between Iran and Russia, which is moving in the direction of force at the current stage, Due to a number of global political changes and military developments in the Russian-Ukrainian war, as well as the harsh US-European sanctions against Iran and Russia.

The study traces the nature of the alliance in order to understand and analyze it, and Its main hypothesis is that the survival of the coalition and the growth of its strength depend on the extent of the continuation of this war and the size and type of aid required by the war, and the gains that the two allied parties aspire to, on the one hand. On the other hand, the continuation of the American-Western supremacy globally or its decline.

The first section discusses the geopolitical dimension, and the second section discusses the economic-military dimension.

The study concludes with comprehensive results.

Key words: Iran, Russia, Dimensions, Shanghai Organization, Eurasian Economic Union.

الملخص:

تناقش الدراسة أهم أبعاد التحالف القائم بين إيران وروسيا، والذي يسير في اتجاه القوة في المرحلة الراهنة؛ بفعل جملة من المتغيرات السياسية العالمية والتطورات العسكرية في الحرب الروسية-الأوكرانية. فضلاً عن العقوبات الأميركية-الأوروبية القاسية خلالها على إيران وروسيا.

تتبع الدراسة طبيعة التحالف بهدف فهمها وتحليلها، وتكمن فرضيتها الرئيسية في أنّ بقاء التحالف وتنامي قوته ترتكز على مدى استمرار هذه الحرب وحجم ونوع، المساعدات التي تتطلبها، والمكاسب التي يطمح إليها الطرفين المتحالفان من جهة. وعلى استمرار التفوق الأميركي-الغربية عالمياً أو تراجعها من جهة ثانية.

يبحث القسم الأول في البعد الجيوسياسي ويناقش القسم الثاني البعد الاقتصادي-العسكري. وتنتهي الدراسة بنتائج شاملة.

المقدمة:

في خَصَمَ المعارك بين روسيا وأوكرانيا؛ بدأ الإعلام الغربي يتحدث عن دعم إيراني لروسيا بالطائرات-دون طيار-ووسائل لوجستية أخرى. وعن فرض عقوبات اقتصادية قاسية على البلدين: الإيراني والروسي.

إنّ الأحداث التاريخية، والسلوكيات السياسية لكلى البلدين تجاه بعضهما؛ تؤكد أن التداخل الجغرافي، والثقافي بينهما منذ مئات السنين، وبخاصة في منطقة القوقاز؛ قد جعل العلاقات بينهما تسير بنمط غير مستقر(متأرجح)؛ تبعاً لتقاطع المصالح تارة، وتباينها تارةً أخرى.

فكلاهما يَجْنُ إلى قوميته، وإلى عظمتها التليدة؛ إِبَّانُ الإمبراطوريتين (الروسية والفارسية). غير أن تفكك الاتحاد السوفياتي، كقوة منافسة وموازية لأميركا على مستوى العالم، وما آل إليه ذلك من سعي أمريكي حثيث إلى إعادة هندسة وتكييف أنظمة الدول بما يتماشى مع الفلسفة الأميركية-الأوروبية-وتحديداً-في أوراسيا؛ سواءً بواسطة الآليات والأدوات الناعمة (القيم الغربية-الليبرالية؛ قروض، مساعدات)، أو عبر الوسائل الصلبة؛ مثل: التدخل العسكري-الأميركي في (أفغانستان:2001، العراق:2003).

قد أثار المخاوف لدى إيران وروسيا، وعزز فهمها حجم العداة المشترك لأميركا. لأنها -حسب رؤيتهما-قوة طارئة على المنطقة، وشعوبها، ولا ترتبط بها تاريخياً بشيء؛ سوى فائض القوة المتبلور في وسائل الترغيب والترهيب الجديدة التي تسخرها، وتستثمرها هنا وهناك خارج حدودها الجغرافية دون مشروعية.

تسعى الدراسة بمقارنتها التاريخية والتحليلية؛ إلى الكشف عن أهم نقاط الالتقاء والاختلاف بين إيران وروسيا في فترات تاريخية مختلفة، وتوضيح ضرورات التحالف القائم بينهما اليوم، وما هي: الاستراتيجيات، والتكتلات والمؤسسات الرسمية التي

ينطوي فيها التحالف، ويستند عليها في بناء قوته. وما مدى فاعليتها في سبيل ذلك. وكذا توضيح ما إذا كان هذا التحالف استراتيجيًا أم تكتيكيًا؟ وماهي على وجه العموم أبرز المتغيرات والمستجدات التي قد تُسهم في بقائه أو زواله. سوف تتم دراسة الموضوع في قسمين: الأول يستعرض؛ البعد الجيوسياسي، والثاني يناقش البعد الاقتصادي-العسكري. وتكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أبعاد التحالف بين دولتين-محوريتين، لهما تأثير فاعل ومتجدد في العلاقات الدولية، وذواتا وزن إقليمي ودولي كبيران.

أولاً: البعد الجيوسياسي

اتسمت العلاقة بين إيران، والروس خلال الخمسة القرون الماضية من حكم: روسيا القيصرية، والإمبراطورية الروسية، والاتحاد السوفياتي، بالحروب، والصراعات. ولطالما كانت الغلبة للروس في استباحة الأراضي الإيرانية⁽¹⁾. وكان آخرها احتلال الاتحاد السوفياتي بالتعاون مع بريطانيا لإيران عقب الحرب العالمية الثانية لقطع الطريق أمام ألمانيا النازية من احتلالها، والاستحواذ على ثرواتها المختلفة. فإيران، بالنسبة لروسيا بلد يتمتع بموقع جيو-استراتيجي بحكم إطلالته على منطقة آسيا الوسطى، والخليج العربي ومنطقة القوقاز، والأخيرة ذات أهمية كبيرة نظرًا لموقعها المتوسط بين منطقتي الثروة النفطية: بحر قزوين، والبحر الأسود وبين: إيران، وتركيا، وأوروبا، المتنافسة على مناطق الثروة في المنطقة. وبما أن روسيا جغرافيًا تبدو وكأنها دولة شبه حبيسة فإنّ منطقة القوقاز توفر لها منفذًا تجاه مياه البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الهندي الحيويتين⁽²⁾. فضلًا عن أن إيران المتحالفة مع روسيا تُسهم في خدمة الاستراتيجية الروسية الهادفة إلى منع حلف الناتو من التمدد إلى دول منطقة القوقاز التابعة تاريخيًا لروسيا⁽³⁾. لقد استفادت إيران من تفكك الاتحاد السوفياتي، وانحساره من على حدودها بمجرد أن قامت على أنقاضه في آسيا الوسطى دول صغيرة لا تشكل تهديدًا على المصالح الإيرانية⁽⁴⁾.

¹ علي جبلي، "المشروع الإيراني: المقومات والأبعاد"، تحليل سياسات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2023/2/7، شوهد في 2023/2/20، في: <https://is.gd/tyVjKC>

² حسن الرشيد، "تحالف إيران وروسيا: استراتيجي أم التقاء مصالح"، البيان (شباط/ أبريل 2023)، شوهد في 2023/2/5، في: <https://is.gd/5zmt8B>

³ هدى رزق، "هل ينجح التحالف الروسي الإيراني في الرهان على التوجه شرقًا؟"، الميادين نت، 2022/12/17، شوهد في 2023/1/5، في: <https://is.gd/piiFY5>

⁴ هبة الله محسن أبو الوفا البداية، "العلاقات الإيرانية-الروسية في ضوء نظرية تحول القوة"، البحوث المالية والتجارية، مج 20، العدد 4، ج 1 (تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، ص 280، شوهد في 2023/1/10، في: <https://is.gd/ngZyE2>

سعت إيران بعد أن ضربت الحزب الشيوعي الإيراني إبان الثورة الإسلامية عام 1979، إلى استقطاب التيارات السياسية الشيوعية التي كانت موالية للاتحاد السوفياتي في المنطقة، وفقدت تمويلها بتفككه؛ لتصبح جزءاً من استراتيجيتها في المنطقة، والعالم.

وحيث أفلحت في استمالة بعض هذه التيارات الحديثة لم تتقبل الأحزاب اليسارية التقليدية العمل وفق استراتيجية الثورة الإيرانية؛ التي لم يتردد قادتها في نعت الاتحاد السوفياتي بالـ"شيطان الأصغر"⁽¹⁾.

بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية كدولة أحادية القوة أثناء حالة الانحسار، والعزلة التي عاشتها روسيا خلال تسعينيات القرن المنصرم؛ الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفياتي، قامت القيادة الروسية في عهد (فلاديمير بوتين)، بتكوين إدارة روسية قوية تسهر على مكافحة الفساد، وتطوير الصناعة. لاسيما العسكرية، وتحرير الاقتصاد من البيروقراطية، علاوةً على إعادة صياغة القرار الروسي الخارجي بتعريفات جديدة بعيداً عن الأيدلوجية الشيوعية-الماركسية التي كان دستور الاتحاد السوفياتي في القسم الرابع منه يُجسدها ويقارب سياساته، واستراتيجياته الدولية المختلفة معها⁽²⁾.

كان للزعة القومية الروسية منذ عام 2000 بقيادة الرئيس (بوتين)، التي اصطدمت بذروة الهيمنة الأمريكية وتحديداً في فترة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، وما صاحبها من احتلال أميركي لأفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003؛ الدور الكبير في التقارب مع إيران انطلاقاً من قلق البلدين المشترك على مصالحهما⁽³⁾.

على الرغم من هذا التقارب؛ إلا أن روسيا، حافظت على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاوبت، مع ضغوطاتها عام 2010، المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وتوقفت عن العمل مع إيران في بناء محطاتها النووية بموجب العقد المبرم بينهما، وذهبت إلى أبعد من ذلك بتأييدها لعقوبات مجلس الأمن على إيران في الأعوام: 2006، 2007، 2008، 2011، والامتناع عن تزويدها بالوقود النووي⁽⁴⁾.

حين أقدمت إدارة الرئيس الأميركي-الديمقراطي (باراك أوباما) على التماهي مع التيار الإسلامي-السنّي، الذي وصل إلى سدة الحكم في بعض الأقطار العربية عقب ما تُعرف بثورات الربيع العربي؛ تعزز الشعور بالخوف لدى الجانبين الروسي، والإيراني. وبداء التفاهم الواسع بينهما حول سورية التي اتفقا على حماية نظام الرئيس بشار الأسد من السقوط على أيدي الجماعات

¹ وليد فارس، "العمق الاستراتيجي للمحور الإيراني-الروسي"، اندبندنت عربية، 2022/12/20، شوهده في 2023/1/21، في: <https://is.gd/CXMIAM>

² نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سورية"، 2010-2014، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص63، شوهده في: <https://is.gd/gIzmlk>

³ Neil Melvin, Nationalist and Imperial Thinking Define Putin's Vision for Russia, *Royal United Services Institute for Studies as a Charity in England "RUSI" Defense and Security*, 2/3/2022, accessed on 10/4/2023, at: <https://is.gd/jaWJVK>

⁴ مدى الفتح، "التحالف الروسي الإيراني: واقعه ومستقبله"، البيان، العدد 354 (تشرين الثاني/فبراير 2016)، شوهده في 2023/4/4، في: <https://is.gd/kfKpek>

الجهادية المسلحة (داعش، القاعدة) التي حشدتها الأنظمة الخليجية برعاية أميركية غربية؛ باعتبار النظام السوري حليفًا تاريخيًا لروسيا، وعقائدياً لإيران⁽¹⁾.

كانت إيران، وما زالت بصفتها دولة إسلامية-شيعية الفكر-هي الحليف الأفضل لروسيا في منطقة آسيا الوسطى لقمع نزعة الانفصال، أو الحكم الذاتي لدى معظم شعوب المنطقة ذات الأغلبية المسلمة-السنية، التي تنافح لنيل التحرر من حالة الكبت الفكري والسياسي التي عانت منها تحت حكم الاتحاد السوفياتي ولتوظيف إيران أيضاً في مقاومة الجماعات الإسلامية المتطرفة كداعش والقاعدة التي تغذيها الولايات المتحدة الأميركية، وبعض القوى الغربية خدمةً لأجندتها في آسيا الوسطى⁽²⁾.

وعلى وجه التحديد الجماعات الجهادية في القوقاز-الاستراتيجية. الأمر الذي نما لدى روسيا القناعة بأن إيران هي "الحليف الإسلامي" المنطقي في المنطقة.

إلى جانب ذلك شكلت العقوبات الأميركية على روسيا عقب سيطرتها على جزيرة القرم عام 2014، وعلى إيران بشأن ملفها النووي-القاسم المشترك-للتحالف الروسي مع إيران التي تتمتع بنفوذ قوي داخل العراق، وسورية، ولبنان، واليمن. والذي اعتبرته روسيا في غاية الأهمية لما يوفره لها من قدرة على، ونقل معركتها مع الولايات المتحدة الأميركية، والقوى الغربية الأخرى من المجال الحيوي الروسي (أوراسيا) إلى منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن ميزة التموضع لقواعدها العسكرية المختلفة وحرية التحرك والمراقبة في: البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، في الحاضر والمستقبل⁽³⁾.

ليس الدور الذي تلعبه تركيا ببعيد عن تنامي روحا القلق، والتحالف بين القيادتين الروسية، والإيرانية إزاء استفحال العداء الإسلامي-السني تجاههما المدعوم تركياً في آسيا الوسطى؛ وبشكل أكبر في أذربيجان التي يملكها كدولة إسلامية عداء عرقي تجاه إيران وتاريخي تجاه روسيا(الروسوفوبيا) -أي معاداة روسيا-⁽⁴⁾.

فروسيا التي تنهت مؤخراً إلى أن مساهمتها في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1973) عام 2011، الذي أطاح بنظام العقيد الليبي معمر القذافي-كانت نكسة سياسية لها -قد قررت ألا يتكرر منها مثل ذلك، وتحركت لفرض نفوذها الإقليمي والدولي ابتداءً من تدخلها العسكري في جورجيا عام 2008 مروراً بجزيرة القرم عام 2014، وسورية عام 2015، حتى كازاخستان عام 2021 وانتهاءً بأوكرانيا عام 2022⁽⁵⁾.

1 فارس.

2 نوح فسيفس، "دراسات المتغير الإيراني في سياق السياسة الخارجية الروسية"، دراسة، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2017/5/4، شوهد في 2023/3/27، في: <https://is.gd/Ocgi2K>

3 فارس.

4 ليود نيد سافين، "محددات العلاقات الروسية الدولية: روسيا وإيران نموذجاً"، الشؤون العربية الأوراسية، العدد 1 (31 تموز/أغسطس 2021)، ص 6-7، شوهد في 2023/4/12، في: <https://is.gd/tuXcKC>

5 إسطفان الشدياق، "العودة الروسية إلى الشرق الأوسط"، الدفاع الوطني، العدد 119 (كانون الثاني/يناير 2022)، ص 5، شوهد في 2023/4/11، في: <https://is.gd/192PL4>

لقد هيمنت العوامل الجيوسياسية على سياسة روسيا، وإيران عقب ما يُعرف بثورة الربيع العربي بصورة كبيرة ودفعتها إلى التقارب أكثر من ذي قبل وكان تحالف روسيا مع إيران الشيعية يُعد ضرورة في آسيا الوسطى، أو منطقة الشرق الأوسط لخلق حالة من التوازن في المعادلة الدينية- الإسلامية بين الإسلام السني، والإسلام الشيعي؛ وما يفسر الميل الروسي جهة الإسلام الشيعي هو عدم تصنيف روسيا للتيارات الشيعية المرتبطة بإيران على أنها إرهابية مثل: حزب الله اللبناني، والمجاميع السورية بينما تصنف إرهابيًا: حركة طالبان، وجماعة الإخوان المسلمين⁽¹⁾.

ولأن إيران عدو فكري للإسلام السني-السعودي-التركي، ولحركة طالبان وللغرب الليبرالي فإن الإسلام الإيراني بنموذجه الشيعي بات محل رضاه؛ بالنسبة لروسيا في منطقة آسيا الوسطى. بعد أن تبين لها حجم، وخطورة الدعم الذي قدمته الدول العربية والإسلامية السنية لمسلمي الشيشان خلال حربهم مع القوات الروسية⁽²⁾.

في الوقت الذي أيدت إيران التدخل الروسي في تلك الحرب واصفةً إياها بالشأن الداخلي، وليست المهيدات الخارجية لإيران وروسيا وحدها ما يدفع البلدين للتحالف بل إنهما يلتقيان في البحث عن (العظمة السياسية) فالأولى تطمح أن تكون قوة إقليمية، والثانية تطمح أن تكون قوة عالمية. وما شجع إيران على مجابهة الولايات المتحدة الأميركية هو ضعف تدخلها العسكري في سورية، وليبيا⁽³⁾.

ولا تُخف إيران حاجتها لروسيا التي تشرف على الممرات وتدير الصراع في منطقة (قرة باغ)، لإجهاض التحالف القائم بين تركيا، وأذربيجان والكيان الغاصب في منطقة القوقاز الذي تتمثل خطورته في تمدد النزعة القومية -الأذرية-الأذربيجانية المعادية لإيران إلى الأقلية الأذرية داخل إيران نفسها. إضافةً إلى العلاقة القوية بين أذربيجان والكيان الغاصب التي تتبنى إنشاء ممر (زنغزور) البري لربط تركيا، بأذربيجان، والذي بإنشائه تخسر إيران مبالغ ضريبية باهظة مقابل الرسوم التي تجنيها من شاحنات النقل التركية المتجهة إلى أذربيجان، وتركمانستان، والخسارة قد تكون أكبر فيما لو قامت تركيا وأذربيجان بتنفيذ خط سكك حديدية عبر أرمينيا من وإلى البلدين⁽⁴⁾.

أما التوجه الروسي نحو إيران فهو من قبيل الغاية تبرر الوسيلة، إذ تهدف روسيا إلى البحث عن خط دفاع أخير يساعدها على مواجهة العقوبات، والعزلة الغربية، ومن ثم فإن الممر البري شمال-جنوب عبر إيران يُعد قوة جغرافية تفتح أسواقًا ضخمة في آسيا وأسيا الوسطى لصالح البلدين؛ ويساعدهما على التخلص من تتبُّع الغرب ومراقبته لتحركاتهما بحيث تتمكن روسيا من نقل الأسلحة إلى إيران ومنها إلى سورية في مقابل قدرة إيران على نقل الطيران المسير وغيره من المنتجات إلى روسيا⁽⁵⁾.

1 ساقين، ص 15.

2 مدوخ، ص 88، 121.

3 البداية، ص 284-285.

4 خورشيد دلي، "بين الهدئة والحرب: توترات إيران وأذربيجان: لماذا تغيرت قواعد اللعبة في القوقاز؟"، تحليل سياسات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021/10/11، شوهد في 2023/4/4، في: <https://is.gd/RNv9aE>

5 "طريق تجاري عابر للقارات بين روسيا وإيران لتحدي العقوبات الأميركية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة"، 2023/1/10، شوهد في

في: <https://is.gd/fU8Bux>، 2023/4/9

إن سياسة إيران "التوجه شرقاً" ليست حديثة العهد بل تُعتبر فلسفة سياسية لدى المحافظين الإيرانيين منذ الفترة الرئاسية (آب/ أغسطس 2005 – آب/ أغسطس 2013) للرئيس (محمود أحمددي نجاد) الذي كان على النقيض من سياسة سلفه الإصلاحية الرئيس (على رفسنجاني) خلال الفترة (آب/ أغسطس 1989 – آب/ أغسطس 1997)، فبينما عمل (رفسنجاني)، على التقارب من الدول الغربية، والتركيز على "إعادة البناء" كأولوية لإيران التي دمرتها الحرب مع العراق؛ فأن سياسة (أحمددي نجاد)، ومن بعده الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي تركّز على توطيد العلاقات مع دول الجوار الإقليمي بما فيها القوى الصاعدة (الصين، روسيا، الهند)، والانخراط في العمل ضمن المنظمات، والتكتلات الإقليمية، والدولية كبديل دولي عن الدول الغربية المسيطرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الراضية لسياسة إيران الإقليمية ولإنهاء العزلة الاقتصادية والسياسية المفروضة على إيران⁽¹⁾.

لا يعني كل ذلك أن التحالف الروسي-الإيراني لا يشوبه أي تباين، ففي سورية على القدر الكبير من التحالف، والتنسيق بينهما؛ يوجد خلاف حول الشكل السياسي للدولة السورية، فحين تتصور روسيا إن نموذج الدولة الاتحادية الفيدرالية هو الأنسب تخالفها إيران في ذلك خشية من أن الفيدرالية قد تخلق كياناً كردياً-سوري يزعزع استقرارها من خلال ارتباطه بأكراد إيران من جهة، وخشيتها منه في قطع الطريق على الحدود السورية أمام إمداداتها إلى حزب الله اللبناني من جهة ثانية⁽²⁾.

وفي منطقة بحر قزوين لم تُحسم النزاع معاهدة (أكتاو) التي وقّعت عليها الدول المشاطئة للبحر (روسيا، إيران أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان)، في ديسمبر 2018، وإنما وإنّ كانت قد حددت الطبيعة القانونية للبحر، فإن إيران التي وقّعت حكومتها في عهد الرئيس حسن روحاني عليها بالأحرف الأولى مازالت تتنصل عنها لأنها وجدت أنها لم تكن مستفيدة بالشكل المطلوب؛ لكون شاطئها صغير والثروات النفطية فيه قليلة، وبعبدة عن سطح الماء مقارنةً بغيرها من الدول المشاطئة للبحر⁽³⁾.

مما دفع المعارضة الإيرانية وقيادات رسمية أخرى إلى شجب هذه المعاهدة ورفضها متهمّة حكومة (روحاني) بالخيانة معلنةً تمسكها بالمعاهدات السابقة بين إيران، والاتحاد السوفياتي التي كانت تعطي إيران 50% من مساحة البحر. أو في أسوأ الأحوال لن تقبل إيران بأقل من 20%. وانطلاقاً من ذلك ليست التسويات الإيرانية وحدها هي من تسبب في عدم حسم النزاع؛ بل أن بعض بنود المعاهدة قد بينت إنّ النزاع لم ينته؛ حين أسندت مسألة ترسيم الحدود الإقليمية-البحرية بين كل دولة مشاطئة وجارتها إلى اجتماعات لاحقة وحين أُجلت أيضاً المفاوضات بخصوص ترسيم قاع البحر للمستقبل⁽⁴⁾.

¹ "رؤيتان ومساغان": أين تتجه السياسة الإيرانية بعد عام من حكم رئيسي؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 2022/8/19، شوهد في 2023/2/5، في: <https://is.gd/aYqdEv>

² الفاتح.

³ Yelnur Alimova, Russia uses the Caspian Sea to launch strikes against Ukraine. So why are the Caspian states silent?, *Radio Free Europe*, 2/12/2022 accessed on 11/4/2023, at: <https://is.gd/8ggO6F>

⁴ "مياه مضطربة ومحيط غير مستقر": معاهدة (أكتاو) حول قضية بحر قزوين المستمرة في إيران"، مسارات، العدد 37 (أيلول/ سبتمبر 2018)، ص8، شوهد في 2023/4/15، في: <https://is.gd/vRglxp>

خلال العام 2021 كشفت التسجيلات الصوتية المسربة لوزير الخارجية الإيراني الأسبق (محمد جواد ظريف) عن اضطراب العلاقات بين إيران وروسيا؛ إذ أتهمَّ خلاله روسيا بإقحام إيران في أزمات إقليمية لا طائل منها، بواسطة الحرس الثوري الإيراني الذي تتعامل معه كمؤسسة عسكرية نافذة أكثر من تعاملها مع الدبلوماسية الإيرانية لأجل عرقلة أي اتفاق إيراني مع الأطراف الغربية حول البرنامج النووي الإيراني. وتنظر روسيا بإيجابية نحو الحرس الثوري لدوره في تعزيز استقرار الداخل الإيراني، ونفوذه في عملية صنع القرار الإيراني المتماهي مع الاستراتيجية الروسية، وبالذات في مجالات: العسكري، "الفضاء"، الطاقة النووية لأغراض سلمية⁽¹⁾.

الجدير ذكره إن التيار الراديكالي في إيران تخطى عن الشعار "لا شرقية، لا غربية، ثورتنا ثورة إسلامية"، واستبدله بالتوجه شرقاً صوب روسيا، وغيرها، وقد اسعفه لذلك انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الروسية-الأوكرانية، وصراعها مع الصين في تايوان، ومنطقة (الأندو-باسيفيك)، إلى جانب علم هذا التيار علم اليقين بعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري المباشر في إيران نظراً لتكاليفه الطائلة عليها، وعلى حلفائها الأوروبيين. لما له من تداعيات في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والجرائم المنظمة العابرة للحدود، وتعطيل أنابيب الطاقة، وارتفاع أسعارها⁽²⁾.

ينبغي الإشارة إلى أن حكومة الرئيس إبراهيم رئيسي قد حققت مكاسب استراتيجية مثل: انضمامها إلى منظمة (شنغهاي)، واقتربها من الانضمام إلى منظمة البريكس، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتوقيع اتفاق لمدة 25 عاماً مع الصين، واتفاقيات مختلفة طويلة المدى مع روسيا بما يقوي حجة دعاة المدرسة⁽³⁾ الإقليمية (المحافظين) الإيرانيين ويعزز رصيدهم السياسي داخل إيران أمام خصومهم دعاة المدرسة الدولية (الإصلاحيين)⁽⁴⁾.

ثانياً: البعد الاقتصادي-العسكري

تؤدي الاحتياجات الاقتصادية، والمهددات الأمنية: إما إلى إنشاء التحالف والتعاون بين الشعوب، أو التوتر والصراع. وسوف نستعرض في هذا القسم: البعد الاقتصادي-العسكري. بدء من الشق الاقتصادي، كما يلي:

¹ منى أسامة، "التوجه شرقاً: الرهانات المتبادلة للشراكة الروسية - الإيرانية"، عرض، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022/3/9، شوهد في 2023/4/5، في: <https://is.gd/88GOLB>

² محمود حمدي أبو القاسم، "بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تفاقم الصراع الدولي"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة"، 2022/10/4، ص15، شوهد في 2023/3/16، في: <https://is.gd/NYKkPj>

³ نقصد بالمدرستين الإقليمية والدولية: إن الأولى تمثل المحافظون الذين يرون أن حل المعضلات الإيرانية؛ وأهمها العقوبات الاقتصادية يأتي من خلال الانفتاح على دول الجوار الإقليمي، كروسيا والصين والهند وغيرها، وتحسين العلاقات معها بدلاً من الأمل الذي لاجدوى منه على الدول الغربية بقيادة أميركا. بينما تُمثل الثانية الإصلاحيون الذين يرون أن مفتاح حل مشاكل إيران مرتبط بالانفتاح وتحسين العلاقة مع أميركا، ودول الغرب؛ لأنها القادرة على فرض العقوبات الاقتصادية ورفعها؛ بصفتها المحكمة في الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصادات الإقليمية. يُنظر: حسن أحمديان، رئيسي والسياسة الخارجية الإيرانية، في: <http://tny.im/U3qG3>

⁴ رؤيتان ومساران.

1. البعد الاقتصادي:

تأرجحت العلاقات بين روسيا وإيران من التعاون إلى الصراع، والعكس في شتى المجالات خلال الفترة ما قبل عام 2000 وتخللها حالة من تبادل الاتهامات بين الطرفين بعدم الوفاء بالتعهدات المشتركة⁽¹⁾.

يقودنا تتبع المسار الاقتصادي-الإيراني إلى معرفة حقيقة؛ أن الحالة الاقتصادية ارتبطت بالتوجه السياسي للرؤساء الإيرانيين سواءً المحافظين منهم أو الإصلاحيين، وبطبيعة الظرف الذي تمر به البلاد⁽²⁾.

روسيا هي الأخرى كانت تكيف سياستها مع إيران وفقاً لقاعدة الريح والخسارة التي تتعامل بها مع الدول الأخرى. حيث اضطرت مقابل الإجراءات الاقتصادية الأميركية إلى توقيع اتفاقية «غور تشيرنوميردين» عام 1995، مع الولايات المتحدة الأميركية؛ والتي بموجبها تمتنع روسيا عن تصدير الأسلحة والأنظمة الدفاعية إلى إيران.

ولم يحد ذلك من وجود بعض التعاون بين البلدين في مجال الطاقة بين عامي 2006-2010، كرد روسي على قيام الولايات المتحدة بنشر أنظمة الصواريخ الدفاعية في أوروبا الشرقية، واستدعاء أوكرانيا وجورجيا، للانضمام لحلف الناتو⁽³⁾.

ظل العمل ساريًا باتفاقية (غور تشيرنوميردين) من الناحية الرسمية حتى تشرين/ أكتوبر عام 2000، حين ألغاه الرئيس الروسي (بوتين) علنًا بما يدل أنه ينوي تطوير علاقة روسيا مع إيران⁽⁴⁾.

بحلول عام 2011 تعززت التفاهات وأواصر الشراكة المختلفة بين روسيا وإيران حول العديد من الملفات في العراق، وأفغانستان، وإقليم "ناغورني كاراباخ" الذي تتنازع عليه أرمينيا، وأذربيجان؛ والأهم من ذلك استغلال روسيا في عام 2014 ملف إيران النووي لثني الولايات المتحدة الأميركية عن معارضة الضم الروسي لشبه جزيرة القرم⁽⁵⁾.

خلال سنوات العقوبات الدولية على إيران من (2007-2014)، اقتصر التعاون بين البلدين على بيع الأسلحة والمعدات التي لا تشملها العقوبات. ولم يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما 1.67 مليار دولار في عام 2014، وملياري دولار عام 2016⁽⁶⁾.

1 نوران شريف مراد، "الشراكة اليقظة": مسارات التحول في العلاقات الروسية-الإيرانية"، عرض، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015/6/10، شوهد في 2023/3/5، في: <https://is.gd/oZ6JG7>

2 حسن أحمديان، "إيران والاتجاه شرقاً بين الواقع والمرجو": نقاش حول نيات الصين"، تحليل سياسات، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/1/29، شوهد في 2023/4/5، في: <https://is.gd/LSUemL>

3 حمدي سيد محمد محمود، "انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على مسارات الاتفاق للبرنامج النووي"، مدارات إيرانية، مج 5، العدد 17 (14 أيلول/ سبتمبر 2022)، ص 16، شوهد في 2023/4/3، في: <https://is.gd/wqteQD>

4 أنا بورشفسكايا، "هل يستطيع ترامب فك التحالف الروسي-الإيراني؟"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2017/2/6، شوهد في 2023/4/7، في: <https://is.gd/HRNgT6>

5 محمود، ص 17.

6 أحمد شمس الدين ليلة، "الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأميركية": الآليات واحتمالات المستقبل، دراسة، المعهد الدولي "رصانة" للدراسات الإيرانية، 2018/11/29، شوهد في 2023/4/1، في: <https://is.gd/B5P8pp>

بدأت توجهات (بوتين) الهادفة إلى استعادة مجد روسيا؛ تثير غضب الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، ومضت تعمل على التصدي لاستراتيجياته المختلفة. الأمر الذي حدى بالقيادة الروسية للتنبيه لمكامن قوة روسيا، وضعفها ووجدت إن تحالفها مع جارتها الجنوبية إيران غاية في الأهمية لإطلاقها على منطقة بحر قزوين التي تحتوي على حوالي (200مليار برميل من النفط) ليتسنى لها رفع مكاسمها الاقتصادية ومجابهة النفوذ الأميركي الذي استطاع خلال تسعينيات القرن الماضي إجراء اتفاقات نفطية مع دولة أذربيجان بما يدل على تركيز أميركا الشديد حول المنطقة وهو ما أكدته مستشار الأمن القومي الأمريكي (زيغينيور بريجينسكي) بقوله "إن منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط سوف تكون في العقود القادمة مكاناً لتنافس النفوذ بين القوى العالمية"⁽¹⁾.

كان خط أنبوب الغاز (باكو-جيهان) بمنزلة هزيمة اقتصادية لروسيا في منطقة القوقاز وهو ما عبر عنه رئيس مجموعة العمل ببحر قزوين (أندرية أرنوف) بقوله "إنّ هناك قوى خارجية تعمل على إضعاف موقف روسيا في بحر قزوين عبر دق إسفين بينها وبين بقية الدول المشاطئة"⁽²⁾.

في عام 2014، وقعت روسيا وإيران على اتفاقية لتزويد إيران بمحطتين نوويتين إلى جانب اتفاقيات أخرى مع شركة (روسنفت) النفطية لتطوير إنتاج الغاز والنفط⁽³⁾.

البرنامج النووي الإيراني هو الآخر وجدت روسيا فيه فرصة للاستثمار الاقتصادي لدعم اقتصادها الوطني مستفيدة من العملة الصعبة التي تقبضها من إيران نظير الخدمات التي يقدمها الكثير من الخبراء والقوى العاملة الروسية في تطويره، وكان لها مساهمة فاعلة في اتفاق فيينا النووي 1+5 عام 2015 من أجل تخفيف العقوبات الاقتصادية تدريجياً على إيران بما يسمح للشركات الروسية الكبرى (غازبروم، لوك أويل، تات نفط) من العودة للعمل داخل الأراضي الإيرانية، ولكي تتمكن روسيا من تطوير المفاعل النووي الإيراني وفقاً لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها⁽⁴⁾.

استغلت إيران العقوبات الغربية المتعددة الأطراف على روسيا لمزيد من التقارب والتشارك معها في التحايل على هذه العقوبات وآثارها المدمرة.

إنّ حالة الاستقطاب الناتجة عن الصدام الأميركي-الغربي مع روسيا جاء لصالح حكومة إبراهيم رئيسي لكونه يدفع القوى الغربية على مراجعة سياستها نحو الملف النووي الإيراني؛ بما يفضي إلى تخفيف العقوبات على إيران، ودمجها في الاقتصاد

1 فسيفس.

2 صفاء جهاد ناظم، "العلاقات الروسية الإيرانية بين تحديات التناقض الأيديولوجي ومقتضيات المصلحة القومية"، الفترة من (1979-2017)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 11 (كانون الثاني/يناير 2021)، ص 356.

3 البداية، ص 286.

4 لانا راوندي- فداني، "تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية، واتفاق فيينا النووي"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015/11/6، ص 12، شوهده في 2023/4/8، في: <http://tny.im/tsFp7>

العالمي. ويعزز مصالحها الوطنية بعد أن فقدت الأمل في رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها عقب الانسحاب الأميركي من خطة العمل المشتركة الشاملة عام 2018⁽¹⁾.

تمحورت التجارة الإيرانية-الروسية في المجال العسكري وبعد رفع العقوبات عن إيران لم يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين نهاية عام 2016، 2.2 مليار دولار⁽²⁾.

ذهبت خطوات التعاون بين روسيا، وإيران إلى مستوى متقدم؛ حيث اتفقا على تعاون لمدة 20 عامًا، بالإضافة إلى اتفاقهما على استبدال نظام سويفت (SWIFT) بأنظمة الرسائل المالية المحلية.

وزاد حجم التجارة في عام 2022، إلى 40 مليار دولار، مقابل 4 مليارات دولار في 2021 (زيادة 10%)، إلى جانب توقيع البلدين على اتفاق ينص على إنشاء مركزين تجاريين-في مدينتي طهران الإيرانية، وسانت بطرسبرغ-الروسية، لتسهيل الأعمال التجارية. وخلال زيارة (بوتين) إلى العاصمة الإيرانية طهران في 19 تموز/ يوليو 2022 تم التوقيع من جانب شركتي (غازبروم) الروسية وشركة النفط الوطنية الإيرانية على اتفاقية بقيمة 40 مليار دولار، في تطوير حقول الغاز الإيرانية (كيش)، وشمال (بارس)⁽³⁾.

تشهد المبادلات التجارية اضطراباً؛ لأن إيران سوف تزود روسيا ببعض السلع التي لا تستطيع اقتنائها مثل: نوريينات الغاز، وقطع غيار السيارات، وأصبحت ثاني أكبر مشترٍ للحبوب الروسية في الآونة الأخيرة، وسوف لبعض السلع الروسية المعاقبة غريباً: الصلب، والمعادن⁽⁴⁾.

ركزت إيران على دبلوماسية الاقتصاد بإصدار البرلمان الإيراني قانوناً جديداً يضيء الطابع الاقتصادي على عمل سفاراتها لتمارس دوراً في تعزيز التجارة الخارجية مع دول الجوار الإقليمي.

واعترف البلدان الروسي، والإيراني ببطاقات النقل والدفع المالي (مير) داخل روسيا بإشراف البنك المركزي منذ عام 2014⁽⁵⁾.

ودخل البلدان في علاقات تجارية مع عدد من الدول الخاضعة للعقوبات الغربية: ميانمار (بورما)، وكوريا الشمالية، وفنزويلا وبيلاروسيا⁽⁶⁾.

1 "ديناميكيات متغيرة": هكذا عززت العقوبات الأميركية التقارب الروسي الإيراني"، ميدل ايست نيوز، 2022/9/5، شوهد في 2023/3/4، في: <https://is.gd/CZsy2a>

2 أحمد شمس الدين ليلة، اقتصاد إيران والاتفاق النووي.. تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام، دراسة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة" 2018/8/5، شوهد في 2023/4/5، في: <https://is.gd/KTkafk>

3 ديناميكيات متغيرة.

4 تحولات جيوسياسية.. دوافع وأفاق التقارب الروسي الإيراني، ميدل ايست نيوز، 2022/9/10، شوهد في 2023/3/15، في: <https://is.gd/PpuFHx>

5 "بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تفاقم الصراع الدولي"، دراسة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة" 2022/10/4، شوهد في 2023/4/8، في: <http://tny.im/4A6JY>

6 ناد فطيع، "للتفاف على العقوبات": روسيا وإيران تلجأ للدول المنبوذة، الحرة، 2023/1/5، شوهد في 2023/4/6، في: <https://is.gd/unbuXl>

إن ممر شمال-جنوب الذي يربط شمال غرب أوروبا؛ بجنوب وغرب آسيا عبر إيران والبحر الأسود، أو إيران وبحر قزوين ويسهم إلى حد كبير في تجذير التكامل في مجال الطاقة وغيرها، ويُدمج الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد العالمي⁽¹⁾ من خلال مساراته البحرية والنهرية وسككه الحديدية، التي تختصر الوقت اللازم لتسليم البضائع بين الهند، وروسيا إلى النصف. أي من 30 و 45 يومًا عبر الطرق الأخرى إلى أقل من 24 يومًا عبر ممر شمال-جنوب، ويكون بديلاً عن طريقي شرق-غرب، وسوفالكي التي تتحكم فيهما دول الغرب.

علاوة على أن الممرات الدولية داخل إيران تذلل سبل التجارة بين الدول الأعضاء بمنظمة (شنغهاي) وبين الدول الأفريقية ودول جنوب غرب آسيا⁽²⁾.

تسعى إيران جاهدة للانضمام إلى التحالفات الإقليمية التي ترعاها الصين وروسيا وسوف نوضح ذلك في الآتي:

أ. منظمة شنغهاي للتعاون (SCO):

تأسست 15 حزيران/ يونيو 2001، وتضم (أوزبكستان، وباكستان، وروسيا، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند)، تم قبول عضوية إيران الكاملة بالمنظمة خلال قمة (دوشنبه) عام 2021، ومن أهم دوافع إيران للانضمام؛ هو وجود القوى الصاعدة المنافسة لأميركا والغرب (الصين، روسيا، الهند) ضمن هذه المنظمة كقوى فاعلة⁽³⁾، وبخاصة روسيا التي تريد للمنظمة أن تكون ذات دور أمني، وجيو سياسي؛ مواز ومنافس لحلف (الناطو) سيرًا في طريق التحرر، وكسر العزلة المفروضة عليها. وهو ما تشارك معها إيران فيه.

لاسيما إبعاد الدولار الأميركي واليورو الأوروبي من كل المعاملات المالية واستبدالهما باليوان الصيني، والروبل الروسي؛ مما يجعلهما يتحايلان على العقوبات المفروضة عليهما، ويحققان مكانة تجارية ضمن إطار مؤسسي آسيوي بأقصى استفادة جيوية-اقتصادية، وجيوسياسية ممكنة والقيام بتأدية دور مركزي في ممرات العبور داخل آسيا الوسطى، وهو ما أكدته (روح الله لطيفي) الناطق باسم مصلحة الجمارك الإيرانية إن: الصادرات غير النفطية لبلاده عام 2022 إلى دول المنظمة زادت بواقع 20% بقيمة 5.5 مليارات دولار⁽⁴⁾.

¹ North-South Corridor best way to develop Russia-Iran ties, *The Islamic Republic News Agency (IRNA)*, 13/11/2022, accessed on 12/4/2023, at: <https://is.gd/gkMACw>

² تحولات جيوسياسية.

³ رسول آل حائي، "إيران عضو رسمي في منظمة شنغهاي": مكتسبات اقتصادية وتحديات للعقوبات الأميركية، الجزيرة نت، 2022/9/15، شوهده في 2023/4/3، في: <https://is.gd/U6vZFg>

⁴ "العراق يحتل المرتبة الثالثة في إستيراد السلع غير النفطية الإيرانية"، شفق نيوز، 2022/4/2، شوهده في 2023/2/29، في: <https://is.gd/QRymT>

بعضوية إيران في منظمة (شنغهاي) تمكنت من حرية التحرك داخل محيطها الحيوي بواسطة الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الأعضاء في مجالات عدة: كالتكنولوجيا، والطاقة، والنقل، كالاتفاقية التي وقعتها مع أوزبكستان خلال قمة (سمرقند) بهدف تعزيز التعاون في 8 مجالات طاقوية⁽¹⁾.

وتحسنت علاقاتها مع طاجيكستان التي كانت المتسبب في تأخير انضمامها للمنظمة حتى عام 2021، على خلفية توترات سياسية بينهما. علاوةً على أن الانفتاح الإيراني على دول المنظمة يكسب إيران ميزات استخباراتية، وأمنية في إطار (مكافحة الإرهاب) و يعطيها حق الاعتراض (الفيتو) على انضمام أي دولة للمنظمة مثل: الكيان الغاصب التي قدمت طلب الانضمام بصفة مراقب⁽²⁾.

ب. الاتحاد الاقتصادي-الأوراسي:

نشأ الاتحاد الاقتصادي-الأوراسي بناءً على الاتفاق الذي أبرم في 29 أيار/ مايو 2014 بين الدول (روسيا، بلاروسيا، أرمينيا، قراغيزيا، خازاخستان، فيتنام)، كمنظمة دولية على غرار الاتحاد الأوروبي تمنح روسيا نفوذًا سياسيًا، وعسكريًا كتدخلها عام 2022 في كازاخستان، وبعضوية إيران تكتسب روسيا عنصر قوة جديد. فيما تطمح إيران بعضويتها في الاتحاد إلى تأكيد حضورها السياسي، والاقتصادي ضمن التكتلات والمنظمات الإقليمية العملاقة؛ بما يساعدها على كسر العزلة الدولية المفروضة عليها⁽³⁾، والاستفادة من الإعفاءات الجمركية القائمة بين الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية المؤقتة القابلة للتمديد التي وقعتها مع هذه الدول عام 2018؛ أملًا في أن يرتفع سقف تبادلها التجاري مع روسيا إلى الـ 40 مليار دولار في العام الواحد، ويرفع مستواها الأمني، والعسكري، والاقتصادي من خلال علاقتها داخل الاتحاد مع القوى الصاعدة (الصين، والهند) بما يجعلها في غنى عن تقديم تنازلات للقوى الغربية بشأن ملفها النووي⁽⁴⁾.

إنّ روسيا بتعاون الصين تسعى لتذليل الصعاب والمعوقات أمام خطط الاتحاد الاقتصادي-الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق بواسطة تأطير دول شرق العالم التي تتقارب رؤاها، وتتداخل مع بعضها جغرافيًا، وتترابط تاريخيًا، وثقافيًا؛ لتكن منافسة وموازية لتلك المنظمات، والتكتلات ذات الطابع الغربي، كالاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾.

¹ بسنت جمال، "التوجه شرقًا": أبعاد انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، دراسة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022/10/10، شوهد في 2023/3/14، في: <https://is.gd/KN0IBJ>

² فالي كالجى، "ماذا تعني عضوية إيران في منظمة شنغهاي؟"، تقدير موقف، ترجمة أحمد سامي عبدالفتاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/12/8، شوهد في 2023/4/5، في: <https://is.gd/chp91R>

³ Ilayda Nijhar, Iran seeks a stronger foothold in Central Asia, odi, 21/2/2023, accessed on 7/4/2023, at: <https://is.gd/L4TBRf>

⁴ "إيران توقع مذكرة اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي"، قناة العالم، 2023/1/9، شوهد في 2023/2/17، في: <https://is.gd/446Vlv>

⁵ هدى رزق، "إيران وروسيا": تعويم المصالح بين الاتحاد الأوراسي ومنظمة شنغهاي، الميادين نت، 2022/9/22، شوهد في 2023/4/10، في: <https://is.gd/mxJzta>

وتحالف (كواد/Quad)، الذي تأسس عام 2017، ويضم كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والهند، وأستراليا. و(أوكس/AUKUS) الذي تأسس عام 2021، بين أستراليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

ج. مجموعة البريكس (BRICS):

تأسست في 16 حزيران/يونيو 2009، وتضم في عضويتها (الصين، روسيا، البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا)، وتهدف إلى أن تكون قوة مالية عالمية، وتتبنى دول المجموعة استراتيجية تركز على خلق كتل مالي-اقتصادي منافس للمؤسستين الدوليتين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومجموعة الدول الصناعية السبع 7G، وتفعيل، وتنسيق التعاون بين دول (الجنوب-الجنوب). وسوف تحقق إيران التي قدّمت خارجيتها في 24 حزيران/يونيو 2022 طلباً رسمياً للحصول على عضوية المجموعة؛ من خلال عضويتها المرتقبة مكاسب مختلفة كبيرة⁽²⁾.

بحكم تحالفها مع أول، وثاني أكبر كتلة سكانية بالعالم (الصين والهند)، وثاني أكبر اقتصاد بالعالم (الصين)، وثلاث قوى نووية (روسيا، والصين، والهند)، وعضوين دائمين في مجلس الأمن (الصين، وروسيا)⁽³⁾.

إضافة إلى كونها، وروسيا عضوين مؤسسين بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIIB)، الذي تأسس في بكين عام 2014، ويتعامل ماليًا باليوان الصيني، ويُقدم قروضاً تصل إلى 20 مليار دولار⁽⁴⁾.

يتزايد اندفاع إيران نحو التحالفات الأوراسية، التي ترعاها الصين، وروسيا ليقينها على عدم نجاحها في توثيق علاقتها مع أي من التحالفات، والمنظمات التي لأميركا والدول الأوروبية نفوذاً بها مثل: جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وحلف (الناتو)⁽⁵⁾.

2. البعد العسكري:

ينطلق التعاون العسكري الإيراني-الروسي من مخاوف وطموحات مشتركة يتشاركها الجانبان، وقد أحسنت روسيا إدارة هذا الملف بدعمها للبرنامج النووي الإيراني (بوشهر) بعد أن انسحبت من اتفاق (غور-تشرينوميردين) الموقع عليه من قبلها عام 1995، والذي تمتنع بناءً عليه من أي تعاون عسكري مع إيران وتحديداً في المجال النووي.

¹ "بريكس تدرس التوسع وسط سعي السعودية وإيران لعضوية المجموعة"، الشرق بزنس، 2023/2/15، شوهد في 2023/3/17، في: <https://is.gd/QNgKk1>

² Mahmoud Hamdi Abu, Al-Qasim, Iran's Application to Join BRICS: A Strategy to Enhance Alliances, rasanah-iiiis, 25/7/2022, accessed on 9/4/2023, at: <https://is.gd/sLoxcb>

³ "انضمام طهران إلى "بريكس" يزعم أميركا وأوروبا". الاستقلال نت، 2022/8/2، شوهد في 2023/4/5، في: <https://is.gd/7GIett>

⁴ بلال فالح صهود، "تخلف العراق أهم الأحداث العالمية": منظمة شنغهاي أنموذجاً، معهد أبحاث معاصر طهران، 2022/11/26، شوهد في <https://is.gd/1iLWSS>، في: 2023/2/15

⁵ فسيفس.

بعد أن سبق لها أن وقعت مع إيران عقد بمبلغ 800 مليون دولار لتطوير مفاعل بوشهر النووي لتوليد الطاقة⁽¹⁾.

كانت روسيا تتباطأ في تطوير مفاعل بوشهر النووي متذرةً عام 2008 بعدم تسليم إيران للقسط المقدّر بـ 25 مليون دولار الذي كان من المقرر عليها دفعه في فبراير 2007. كما تذرعت عام 2011 بوجود عطل في إحدى محطات تبريد المفاعل قد يؤدي إلى كارثة نووية ككارثة (تشير نوبل)، وتراجعت عام 2010 بموجب مرسوم رئاسي وقعه الرئيس (ميدفيديف) عن تسليم إيران صفقة صواريخ (إس-300) التي تعاقدها البلدان عليها عام 2007 بمبلغ 800 مليون دولار تجاوزًا منها مع قرار مجلس الأمن رقم (1929) الذي نص على عدم تصدير أي سلاح لإيران؛ عقابًا لها لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من الأسباب التي دفعت روسيا لتأييد هذا القرار هو قبول إيران إرسالها مواد يورانيوم للتخصيب في تركيا والبرازيل بعد أن أمتنعت عن الفعل ذاته مع روسيا⁽²⁾.

تتجلى دوافع إيران لامتلاك سلاح نووي في التواجد العسكري الأميركي- الغربي بمنطقة الخليج العربي بقواته البشرية وقواعده العسكرية منذ حرب الخليج الثانية 1990، والغزو الأميركي لأفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، وحصول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتركيا على أسلحة غربية متطورة، إلى جانب رغبة إيران في أن تكون دولة نووية على غرار الهند، وباكستان النووييتين في مجالها الحيوي؛ ولكي تتمكن من مقاومة الاستراتيجية الأميركية الهادفة إلى محاصرتها بقواعد حلف الناتو في آسيا الوسطى فضلًا عن شعورها بالخطورة المتزايدة للكيان الغاصب كدولة نووية؛ تسعى أميركا إلى تمكينها من لعب دور قيادي في منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الذي تتبناه⁽³⁾.

يقضي التنسيق بين روسيا، وإيران في سورية؛ بأن تقوم الأولى بإجراء الضربات الجوية مقابل قيام الثانية بالدعم المادي واللوجستي للمقاتلين في الميدان. بالإضافة إلى السماح لروسيا باستخدام قاعدة همدان الإيرانية لقصف الأهداف في سورية⁽⁴⁾.

كما قد تُفيد الحرب الروسية الأوكرانية إيران في الحصول على مقاتلات (سو-35 /SU-35)، وبطاريات صاروخية من طراز (إس-400 /S-400) نظير الطيران المسير الذي تزود إيران روسيا به في حربها مع أوكرانيا⁽⁵⁾.

¹ البداية، ص 281.

² صابر عنبر، "العلاقات الإيرانية-الروسية": فرص التعزز ومخاوف الانفراط، مركز الجزيرة للدراسة، 2018/3/22، شوهد في 2023/4/5، في: <https://is.gd/xqSBf7>

³ محمد أحمد المقداد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية": العلاقات الإيرانية-العربية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 2 (2013)، ص 458-459، شوهد في: <https://is.gd/h8aGTI>

⁴ الفاتح.

⁵ Robert Czulda, What Iran's Purchase of Russian Jets Means for Regional, Stimson, 8/2 /2023, accessed on 12/4/2023, at: <https://is.gd/RVGGT6>

تأتي إيران في المرتبة الرابعة بين الدول المستوردة للسلاح من روسيا وبفعل العقوبات الدولية عليها خسرت روسيا حوالي 13 مليار دولار⁽¹⁾.

لا تقتصر المكاسب الإيرانية من الحرب الروسية-الأوكرانية على مقايضة الأسلحة؛ بل يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك من خلال الشهرة العالمية التي اكتسبتها إيران في مجال التصنيع العسكري، بعد أن أثبت الطيران المسير الإيراني في هذه الحرب فرادته مقارنةً بمثيله الروسي من حيث: قلة التكلفة، والتهرب من الرادار، والعمل على نطاق يصل إلى 2000 كم، وحمولته لرأس حربي يزن 50 كجم، وبفضله تمكنت من قصف ما يزيد على 40% من البنية التحتية لإمدادات الكهرباء، والمطارات، وشبكات الاتصالات، وتنفيذ عمليات مؤثرة ضد الأهداف الثابتة في الخطوط الأمامية الأوكرانية⁽²⁾.

ليس التدخل الإيراني في أوروبا من خلال الحرب الروسية-الأوكرانية هو الأول بل سبق لها أن تدخلت في حرب البوسنة والهرسك عام 1996، مع فارق كبير؛ يتمثل في أن حجم الدعم الإيراني في حرب البوسنة اقتصر على مشاركة مقاتلين من الحرس الثوري الإيراني، وتزويد المقاتلين البوسنيين بالأسلحة الخفيفة، بينما تعدها في الحرب الروسية-الأوكرانية إلى المشاركة بالطيران المسير، ومستشاري الحرس الثوري الإيراني في ميدان المعركة.

وَقَرَّ الإسناد العسكري الإيراني لروسيا كلفة صواريخ غراد، وصواريخ إسكندر القصيرة المدى، وصواريخ (BM-21)، متوسطة المدى، وصواريخ كروز (جو-أرض)، والاستفادة الإيرانية من المسرح العمليتي-الأوكراني، في تطوير أسلحتها وتكتيكاتها العسكرية في الشرق الأوسط مستقبلاً عبر حلفائها في اليمن، وقطاع غزة، ولبنان.

فضلاً عن استفادتها في معالجة أي قصور في أداء طائراتها وأسلحتها المختلفة؛ من حيث زيادة الفعالية لطائراتها المسيرة وصواريخها الباليستية على التخلص من الأنظمة الدفاعية الغربية المضادة للطائرات التي يستخدمها الجيش الأوكراني، كصواريخ (ستينغر) الأميركية⁽³⁾.

أمام حاجة روسيا المتزايدة للطيران المسير فقد اتفقت مع إيران على بناء مصنع للطائرات المسيّرة داخل الأراضي الروسية⁽⁴⁾. إلى جانب تزويد روسيا بالمقاتلين من القومية الهزارية-الشيعية الموالية لإيران التي توجد كأقلية في باكستان، وأفغانستان، وبمقاتلين من لوائي فاطميون، وزينبيون، المتواجدين في سورية⁽⁵⁾.

1 البداية، ص 286-287.

2 TEVEN FELDSTEIN, The Larger Geopolitical Shift Behind Iran's Drone Sales to Russia, *Carnegie endowment*, 2/10/202, accessed on 12/4/2023, at: <https://is.gd/F25zOp>

3 فراس إلياس، "الدوافع الاستراتيجية للدور الإيراني في الأزمة الأوكرانية"، *ستراتيجيكتس نت*، 2023/1/8، شوهده في 2023/4/4، في: <https://is.gd/g7HLpK>

4 بول إدون، "ما طبيعة ومدى التعاون الدفاعي الروسي الإيراني؟"، *نون بوست*، 2022/12/29، شوهده في 2023/4/3، في: <https://is.gd/SOnbjx>

5 حمدي سيد محمد محمود، "العلاقات بين طهران وموسكو في ظل الحرب الروسية الأوكرانية": تحديات الواقع ورهانات المستقبل، *تقدير موقف*، مدارات إيرانية، المجلد 6، العدد 19 (آذار/مارس 2023)، ص 14، شوهده في: <https://is.gd/dO7HY9>

كما يقوم البلدان بالتدريب العسكري المشترك في (فنزولا)، وتنفيذ مناورات في القوقاز وأخرى على بحر قزوين⁽¹⁾.

أما السلاح النووي الإيراني فأن روسيا تدعمه للأغراض السلمية، ولا تدعمه للأغراض العسكرية حتى لا تشكل إيران في يوماً ما خطراً عليها في المنطقة، وأهمها منطقتي بحر قزوين، والقوقاز. ويتبين ذلك من خلال موافقتها على القرارات الأممية العقابية لإيران في هذا الخصوص وهي: القراران (1696، 1737)، لعام 2006 والقرار (1747) لعام 2007، والقرارين (1803، 1835) لعام 2008، والقرار (1929) لعام 2010⁽²⁾.

وجاء التأييد الروسي للقرار (1929) المعاقب لإيران بطلب الكيان الغاصب التي تعهدت لروسيا بعدم تزويد جورجيا بأي سلاح كما إن الولايات المتحدة الأميركية طلبت من روسيا التصويت لصالح القرار مقابل تعهدتها بعدم الاعتراض على انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية⁽³⁾.

لم تتردد روسيا في استخدام برنامج إيران النووي سياسياً للضغط على أميركا والقوى الغربية لتمير بعض المكاسب كمطالبتها بعدم توسيع حلف الناتو شرق أوروبا، أو نشر أي منظومات صاروخية عليها. وترى إن إيران نوية معادية للغرب خير من إيران لا نوية صديقه له⁽⁴⁾.

اشتركت إيران مع الصين، وروسيا في المناورة العسكرية التي أجريت لبضعة أيام على مياه المحيط الهندي وخليج عمان خلال عام 2019. ومددت اتفاقية التعاون مع روسيا لمدة 20 عاماً، ودفعتها إلى جانب الصين لرفض تمديد حظر الأسلحة إلى إيران المفروض عليها وفقاً لبنود الاتفاق النووي لعام 2015 من جانب الأمم المتحدة والذي انتهى في تشرين/ أكتوبر 2020⁽⁵⁾.

تحرص روسيا مستقبلاً على إدماج إيران في منظمة معاهدة التعاون الجماعي علاوةً على عضويتها في اتحاد الدول المستقلة وعلاقتها المتميزة مع بيلاروسيا حليف روسيا؛ لترتفع إثر ذلك أصوات إيرانية تدعو إلى إنشاء درع صاروخية-أوراسية تشمل: إيران، وروسيا، وبيلاروسيا، وأرمينيا، والصين؛ مقابل الدرع الصاروخية الأطلسية.

لا تكف روسيا، وإيران عن توطيد علاقتهما مع الدول اليسارية التي تناصب أميركا العداء في أميركا اللاتينية مثل: فنزويلا والأهم من ذلك هو التوافق بين البلدين على قيام روسيا باستئجار القواعد البحرية الإيرانية على مياه الخليج العربي (بندر

¹ Oved Lobel, What are Russia, Iran and Cuba doing in Venezuela?, asp strategist, 6/6/2019, accessed on 7/4/2023, at: <https://is.gd/2cIED4>

² البداية، ص 295.

³ لانا راوندي- فداني، "تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية، واتفاق فيينا النووي"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6/11/2015، ص 5، شوهد في 20/3/2023، في: <https://is.gd/XLJQTD>

⁴ فسيقس.

⁵ مصطفى شلش، "وجه وجهك شرقاً استراتيجية إيران الجديدة"، جاده إيران، 8/10/2020، شوهد في 28/1/2023، في: <https://is.gd/FBabUq>

عباس، تشاهار، بندر بوشر) بما يسمح لروسيا من نشر صواريخها الباليستية المتقدمة، وقصف أي أهداف أميركية، أو الكيان الغاصبية في المنطقة⁽¹⁾.

في مجال الأقمار الصناعية أطلقت روسيا قمراً صناعياً إيراني الصنع من قاعدة (بايكونور) الفضائية، التي استأجرتها في كازاخستان. وتعمل إيران على تطوير قدرات أقمارها إلى مستوى الاستشعار عن بُعد بدقة تصويرية تتراوح من 5 إلى 10 أمتار. وقامت روسيا ببناء القمر الصناعي (الخيّام)، وتطويره بتفويض من إيران، وسوف يدور في مدار بارتفاع 500 كم، ويزن حوالي 600 كجم. بما يخدم برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية.

في وقت يرتفع فيه مستوى التعاون الإيراني-الروسي إلى حد إرسال روسيا عددًا من أفرادها إلى إيران للتدريب على تشغيل الطائرات المسيرة الإيرانية قبل انخراطها في مسرح العمليات القتالية بأوكرانيا.

مستشار الأمن القومي الأميركي (جيك سوليفان) أكد أن عسكريين روس زاروا قاعدة عسكرية بمدينة (كاشان) الإيرانية؛ لتلقي التدريبات على قيادة الطائرات المسيرة⁽²⁾.

أدى انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان في خلق عبء عسكري، وأمني على إيران، وروسيا اللتين تتشاركان في التصدي لتدفقات الهجرة غير الشرعية، ومحاربة تجارة الأفيون والهيروين. ومواجهة طالبان، وتنظيم داعش الذي تشكل بمحافظة (خراسان) في عام 2015.

إلى جانب الحد من التدخل التركي المتزايد في منطقة القوقاز، الذي كان وراء هزيمة القوات الأرمينية أمام نظيرتها الأذربيجانية. ومناهضة النفوذ التركي المتمثل في نقل المرتزقة من سورية إلى جنوب القوقاز؛ ما قد يهدد روسيا، وإيران من انتشار الميليشيات المسلحة الجهادية داخل مجالهما الحيوي⁽³⁾.

الخاتمة:

إنّ العلاقات بين إيران وروسيا تتصف-كما أسلفنا-منذ أمد غير قريب بأنماط متغيرة. لكن ذلك لم يمنع البلدين في الوقت الراهن من تعزيز تحالفهما استجابةً لظروف كل منهما.

ولا شك في أن النفوذ الأميركي؛ العسكري والسياسي في أوراسيا، وآسيا في عهد إيران الإسلامية وروسيا الاتحادية؛ أدى إلى توتر متصاعد في علاقاتهما بأميركا. حيث باتت إيران تعتبر التمدد الأميركي على حدودها؛ حجر عثرة في طريق طموحها الإقليمي

¹ منى سليمان، "العداء لواشنطن": أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 2022/8/21، شوهد في <https://is.gd/cNf2e8>، في: 2023/4/10

² Associated Press, Russian rocket successfully launches an Iranian satellite, *PBS News Hour*, 9/8/2022, accessed on 6/4/2023, at: <https://is.gd/woShqs>

³ أسامة.

(تصدير الثورة). كما هو حال روسيا أيضاً التي تعتبره عائقاً أمام نزعها المتمثلة في: استعادة كيان ومجد روسيا (الاتحاد السوفياتي).

تسببت العقوبات الاقتصادية الأميركية-الأوروبية المفروضة على روسيا وإيران؛ وبصورة قاسية خلال الحرب الروسية-الأوكرانية؛ في تجسيد تحالفهما؛ فأيران ترى في روسيا كدولة نووية عظمى؛ شريك عسكري واقتصادي قوي. فيما ترى روسيا في إيران عمقاً جيوا-استراتيجياً لها في منطقة المياه الدافئة وسورية. ويتفقان في المقام الأول على التصدي لتوسع حلف الناتو، وجمع الجماعات الإرهابية في أوراسيا.

لعل إيران قد وجدت في الحرب الروسية-الأوكرانية فرصتها لأخذ مالم تستطع أخذه من روسيا قبيل الحرب، ولكسر الحصار المفروض عليها؛ من خلال تزويدها لروسيا بالطيران المسير والصواريخ؛ وتزويد روسيا لها بالطائرات المقاتلة الحديثة (Su-35)، والصواريخ من طراز (إس-300).

فضلاً عن استغلالها لحالة الحرب المستعرة في بيع نفطها المحاصر بطرق مختلفة وبأسعار مرتفعة، ومقايسة أميركا وأوروبا؛ إما أن يستمر التحالف الإيراني مع روسيا أو تُرفع العقوبات المترتبة على برنامجها النووي. وتحاول عبر دورها الراهن في هذه الحرب؛ إعادة إنتاج نفسها كقوة إقليمية في خارطة التوازنات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكذا جني المكاسب التي تعودت على جنيتها من هكذا أزمات وحروب سابقة؛ مثل حربي: أفغانستان والعراق.

لربما يؤدي دعم إيران لروسيا في حربها مع أوكرانيا إلى فرض المزيد من العقوبات عليها وأشدّها؛ تصنيف الحرس الثوري الإيراني (منظمة إرهابية)، من قبل دول الاتحاد الأوروبي التي تتوسع الفجوة في علاقاتها مع إيران. بعد أن كان للبعض منها وجهات نظر متعاطفة إلى حدٍ ما معاً فيما يتعلق بمسألة الاتفاق النووي.

ساهمت سورية كحليف تاريخي لروسيا، وأيدلوجي لإيران في التلاقي بينهما؛ لأن موقعها الجيو-استراتيجي من الناحيتين البحرية والجوية؛ يعطي روسيا في معركتها على مناطق النفوذ مع أميركا ودول الناتو ميزة الالتفاف والسيطرة من الخلف. بينما وجدت إيران في سورية إلى جانب لبنان كحليفيين داخل محور المقاومة؛ بُغيتها الفكرية، والعسكرية، والسياسية، على تخوم الكيان الغاصب التي تشكل خطراً عليها من داخل جارتها أذربيجان.

لم تكن إيران لتتحالف بهذا المستوى مع روسيا وغيرها لولا يقينها بأن هناك تحولاً في سياسة أميركا تجاه المنطقة، والعالم؛ من استراتيجية التدخل العسكري المباشر الباهظة إلى استراتيجية الانسحاب والتدخل المحوكم. علاوةً على استشعار إيران للانقسام في الموقف الأوروبي بشأن كيفية التعامل مع التطوير الإيراني للبرنامج النووي.

من المهم الإشارة إلى أن البرنامج النووي الإيراني أضحى بمنزلة (الدينامو) المحرك لجملة من التحركات والمناورات السياسية وما لبثت معظم الدول؛ لاسيما دول 1+5 (أميركا، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، في توظيفه لإجراء صفقات واستقطابات سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وعلى الرغم من التحالف القائم بين إيران وروسيا إلا؛ أن الأولى لا تتمنى للثانية

المزيد من النفوذ في آسيا الوسطى وبالذات في منطقة(القوقاز)، الحيوية المتاخمة لإيران. ولا ترغب روسيا في نفس الوقت أن تتوصل إيران؛ بما تحمله من ميول توسعية في المنطقة إلى برنامج نووي يتجاوز الأغراض السلمية.

كان للرئيسين الإيراني والروسي (إبراهيم رئيسي، وفلاديمير بوتين)، كشخصيتين-قوميتين؛ الدور الكبير في تمتين التحالف الإيراني-الروسي. فمن وجهة نظر حكومة إبراهيم رئيسي المحافظة؛ يُعتبر التحالف الإيراني مع روسيا وثبة كبيرة في إطار سياسة التوجه شرقاً أو (دبلوماسية الجوار)، التي يتبناها التيار الإيراني(المحافظ)، بما يُعزز من رصيده السياسي داخل إيران على حساب منافسه التيار(الإصلاحي) الذي يعطي الانفتاح على أميركا ودول الغرب الأولوية.

يمكننا القول: أنّ للمنظمات والتكتلات مثل: شنغهاي، وبريكس الدور الكبير في زعزعة القيادة الأميركية للعالم.

كما أن التحالف الإيراني-الروسي هو تحالف تكتيكي-براغماتي أكثر منه استراتيجيًا، تتغلب فيه الأولوية الاقتصادية على الأيديولوجية، والاستراتيجية على السياسية لدى البلدين وبطبيعة الحال سوف يظل بقاؤه، أو زواله مرتبطاً بمآلات الحرب الروسية-الأوكرانية، وبقوة أميركا أو ضعفها عالميًا.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- آل حائي، رسول. " إيران عضو رسمي في منظمة شنغهاي": مكتسبات اقتصادية وتحديات للعقوبات الأميركية. الجزيرة نت. 2022/9/15. في: <https://is.gd/U6vZFG>
- " العراق يحتل المرتبة الثالثة في استيراد السلع غير النفطية الإيرانية". الشفق نيوز. 2022/4/2. في: <https://is.gd/QRymT>
- " انضمام طهران إلى "بريكس" يزعج أميركا وأوروبا". الاستقلال نت. 2022/8/2. في: <https://is.gd/7GIett>
- ابو القاسم، محمود حمدي. بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تفاقم الصراع الدولي. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة". 2022/10/4. في: <https://is.gd/NYKkPj>
- احمديان، أحمد. إيران والاتجاه شرقاً بين الواقع والمرجو: نقاش حول نيات الصين. مركز الجزيرة للدراسات. 2023/2/9. في: <https://is.gd/LSUemL>
- ادون، بول. " ما طبيعة ومدى التعاون الدفاعي الروسي الإيراني؟" نون بوست. 2022/12/29. شوهد في 2023/4/3. في: <https://is.gd/SOnbjx>
- اسامة، منى. " التوجه شرقاً: الرهانات المتبادلة للشراكة الروسية – الإيرانية. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2022/3/9. في: <https://is.gd/88GOLB>
- البداية، هبة الله محسن أبو الوفا. العلاقات الإيرانية-الروسية في ضوء نظرية تحول القوة. البحوث المالية والتجارية. المجلد 20. العدد 4. الجزء 1 (تشرين الأول/أكتوبر 2019). في: <https://is.gd/ngZyE2>
- الرشيد، حسن. تحالف إيران وروسيا... استراتيجي أم التقاء مصالح. تقرير. البيان. 2023/1/4. في: <https://is.gd/5zmt8B>

- الشدياق، إسطفان. العودة الروسية إلى الشرق الأوسط. الدفاع الوطني. العدد 119 (كانون الثاني/يناير 2022). في: <https://is.gd/192PL4>
- الفاتح، مدى. التحالف الروسي الإيراني: واقعه ومستقبله، البيان. شباط/ فبراير 2017. العدد 354. في: <https://is.gd/kfKpek>
- المقداد، محمد أحمد. "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية": العلاقات الإيرانية-العربية. (حالة دراسية). العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 40. العدد 2. 2013. في: <https://is.gd/h8aGTI>
- اليباس، فراس. "الدوافع الاستراتيجية للدور الإيراني في الأزمة الأوكرانية". ستراتيجيكس نت. 2023/1/8. في: <https://is.gd/g7HLpK>
- إيران توقع مذكرة اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي". قناة العالم. 2023/1/9. في: <https://is.gd/446Vlv>
- بريكس تدرس التوسع وسط سعي السعودية وإيران لعضوية المجموعة. الشرق بزنس. 2023/2/15. في: <https://is.gd/QNgKk1>
- بورشفسكايا، أنا. هل يستطيع ترامب فكّ التحالف الروسي-الإيراني؟ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. 2017/2/6. في: <https://is.gd/HRNgT6>
- "بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تفاقم الصراع الدولي. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة". 2022/10/4. في: <http://tny.im/4A6jY>
- "تحولات جيوسياسية": دوافع وأفاق التقارب الروسي الإيراني. ميدل ايست نيوز. 2022/9/10. في: <https://is.gd/PpuFHx>
- جبلي، علي. المشروع الإيراني... المقومات والأبعاد. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. 2023/2/7. شوهدي في: <https://is.gd/tyVjKC>
- جمال، بسنت. "التوجه شرقاً": أبعاد انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. 2022/10/10. في: <https://is.gd/KN0IBI>
- دلي، خورشيد، بين التهدة والحرب: توترات إيران وأذربيجان.. لماذا تغيرت قواعد اللعبة في القوقاز؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2021/10/11. في: <https://is.gd/RNv9aE>
- ديناميكيات متغيرة.. هكذا عززت العقوبات الأميركية التقارب الروسي الإيراني. ميدل ايست نيوز. 2022/9/5. في: <https://is.gd/CZsy2a>
- رزق، هدى. "إيران وروسيا": تعويم المصالح بين الاتحاد الأوراسي ومنظمة شنغهاي. الميادين نت. 2022/9/22. شوهدي في: <https://is.gd/mxJzta>
- هل ينجح التحالف الروسي الإيراني في الرهان على التوجه شرقاً؟ الميادين نت. 2022/12/17. في: <https://is.gd/piiFY5>
- "رؤيتان ومساران.. أين تتجه السياسة الإيرانية بعد عام من حكم رئيسي؟" مركز الجزيرة للدراسات. 2022/8/19. في: <https://is.gd/aYqdEv>
- سافين، ليود نيد. محددات العلاقات الروسية الدولية: روسيا وإيران نموذجًا. الشؤون العربية الأوراسية. العدد الأول. (2021/8/31). في: <https://is.gd/tuXcKC>

- سليمان، مئى. "العداء لواشنطن": أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران. إنترريجونا للتحليلات الإستراتيجية. 2022/8/21. في: <https://is.gd/cNf2e8>
- شلش، مصطفى. "وجه وجهك شرقاً استراتيجية إيران الجديدة". جاده إيران. 2020/10/8. في: <https://is.gd/FBabUq>
- صيهود، بلال فالج. "تخلف العراق أهم الأحداث العالمية": منظمة "شنغهاي" أنموذجاً. معهد أبرار معاصر طهران. 2022/11/26. في: <https://is.gd/1iLWSS>
- "طريق تجاري عابر للقارات بين روسيا وإيران لتحدي العقوبات الأميركية". الحرة نت. 2022/12/21. في: <https://is.gd/fU8Bux>
- عنبر، صابر. "العلاقات الإيرانية-الروسية": فرص التعزز ومخاوف الانفراط". مركز الجزيرة للدراسة. 2018/3/22. في: <https://is.gd/xqSBf7>
- فارس، وليد. العمق الاستراتيجي للمحور الإيراني - الروسي. اندبندنت عربية. 2022/12/20. في: <https://is.gd/CXMIAM>
- فداني، لانا راوندي. "تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية، واتفاق فيينا النووي". تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015/11/6. في: <https://is.gd/XLQTD>
- فداني، لانا راوندي. تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية، واتفاق فيينا النووي. تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015/11/6. في: <http://tny.im/tsFp7>
- فسيفس، نوح. دراسات المتغير الإيراني في سياق السياسة الخارجية الروسية. مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2017/5/4. في: <https://is.gd/Ocgi2K>
- فطيع، ناد. "للتفاف على العقوبات": روسيا وإيران تلجان للدول المنبوذة. الحرة. 2023/1/5. في: <https://is.gd/unbuXI>
- كالجي، فالي. "ماذا تعني عضوية إيران في منظمة شنغهاي؟" تقدير موقف. المركز العربي للبحوث والدراسات. 20218/12/8. في: <https://is.gd/chp91R>
- ليلة، أحمد شمس الدين. "اقتصاد إيران والاتفاق النووي": تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة" 2018/8/5. في: <https://is.gd/KTkafk>
- _____. "الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأميركية: الآليات واحتمالات المستقبل. المعهد الدولي "رصانة" للدراسات الإيرانية. 2018/11/29. في: <https://is.gd/B5P8pp>
- محمود، حمدي سيد محمد. "العلاقات بين طهران وموسكو في ظل الحرب الروسية الأوكرانية": تحديات الواقع ورهانات المستقبل. تقدير موقف، مدارات إيرانية. العدد 19. المجلد 6. (آذار/ مارس 2023). في: <https://is.gd/dO7HY9>
- _____. "انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على مسارات الاتفاق للبرنامج النووي. مدارات إيرانية. العدد 17. المجلد 5. 2022/9/14. في: <https://is.gd/wqteQD>
- مدوخ، نجاه. السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. الجزائر. 2015. في: <https://is.gd/glzmlk>

- مراد، نوران شريف. الشراكة اليقظة": مسارات التحول في العلاقات الروسية-الإيرانية. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2015/6/10. في: <https://is.gd/oZ6IG7>
- مياه مضطربة ومحيط غير مستقر: معاهدة (أكتاو) حول قضية بحر قزوين المستمرة في إيران. مسارات. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. (أيلول/سبتمبر 2018). في: <https://is.gd/VRglxp>
- ناظم، صفاء جهاد. العلاقات الروسية الإيرانية بين تحديات التناقض الأيدلوجي ومقتضيات المصلحة القومية. الفترة من (1979-2017). المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 6. العدد 11 (كانون الثاني/يناير 2021).

باللغة الإنجليزية:

- Abu. Al-Qasim, Mahmoud Hamdi. Iran's Application to Join BRICS: A Strategy to Enhance Alliances./rasanah-iiis, 25/7/2022. at: <https://is.gd/sLoxcb>
- Alimova, Yelnur. Russia uses the Caspian Sea to launch strikes against Ukraine. So why are the Caspian states silent?. *Radio Free Europe*. 2/12/2022 at: <https://is.gd/8ggO6F>
- Czulda, Robert. What Iran's Purchase of Russian Jets Means for Regional. Stimson. 8/2 /2023. at: <https://is.gd/RVGGT6>
- FELDSTEIN, TEVEN. The Larger Geopolitical Shift Behind Iran's Drone Sales to Russia. *Carnegie endowment*. 2/10/202. at: <https://is.gd/F25zOp>
- Lobel, Oved. What are Russia. Iran and Cuba doing in Venezuela? asp strategist. 6/6/2019. at: <https://is.gd/2clED4>
- Melvin, Neil. Nationalist and Imperial Thinking Define Putin's Vision for Russia. *Royal United Services Institute for Studies as a Charity in England "RUSI" Defense and Security*. 2/3/2022. at: <https://is.gd/jaWJVK>
- Nijhar, Ilayda. Iran seeks a stronger foothold in Central Asia. Odi. 21/2/2023. at: <https://is.gd/L4TBRf>
- North-South Corridor best way to develop Russia-Iran ties. *The Islamic Republic News Agency (IRNA)*. 13/11/2022. at: <https://is.gd/gkMACw>
- Russian rocket successfully launches an Iranian satellite. *PBS News Hour*. 9/8/2022. at: <https://is.gd/woShqs>

الوطن العربي الافتراضي: كيان افتراضي موحد مواز للعالم العربي المجزأ¹

The virtual Arab world: a unified virtual entity parallel to the fragmented Arab world

الدكتور المهندس أنور محمد موسى (استاذ مشارك-غير متفرغ- في جامعات فلسطينية ، أستاذ زائر سابق في جامعة كاليفورنيا-سان دييغو)

Anwar Mohamed Moussa (Lecturer part time in many Plestinians universities and Ex visiting professor at California university Saint Diego USA)

Abstract:

The Virtual Arab Nation Initiative represents a unified virtual entity parallel to the fragmented real Arab world, which is represented by twenty-two separate "states" on the ground. The initiative embodies the prevailing global trend of utilizing virtual space as a promising arena to address real-world problems and improve conditions. It is hoped to be the first step in the right and long path toward a real and unified Arab nation. With a draft virtual constitution and flag, every Arab has the right to belong to the virtual homeland and affirm their Arab identity, reserving their virtual Arab national number. The highest authority overseeing the Virtual Arab Nation Initiative is the "Council of Wise," which will be elected by virtual "citizens." One of the council's primary tasks is supervising the preparation of the "virtual constitution" and subsequently overseeing the democratic election process for the "Virtual Arab Parliament." The parliament, in turn, will establish committees and specialized districts according to the virtual constitution. One aspect of the initiative is an Arab intellectual forum allowing virtual citizens to discuss and influence vital Arab issues scientifically, free from the complexities of artificial divisions resulting from the conflicting interests and agendas of states and entities arising from the "Sykes-Picot Agreement." The initiative does not seek to engage in any material matters such as cryptocurrencies or virtual territories and is not directed towards any specific entity or geographical area. The initiative aims to form an Arab public opinion—a common ground among various intellectual, political, and ideological orientations—pressing toward voluntary Arab unity as a federal union of the twenty-two current Arab states, transforming the virtual Arab homeland into a tangible reality across the entire Arab land under the name: the United Arab States. The initiative represents a practical path based on implementable stages, with a specific timetable that can be divided into two main phases. The first phase focuses on embedding the dream of a unified Arab nation in the minds of its people through a "convincing program based on tangible facts." In the second phase, the "methodical and smooth transition toward federal union" program is executed if there is a voluntary inclination—based on self-conviction—by the majority of the Arab people to transform the dream of the Arab nation into a tangible reality on the ground. The initiative also includes establishing the "Intelligent Simulation System for the Arab States" and developing a model of what the Arab nation will look like in the future, the "Future Model of the Arab Nation," aligning with the rapid developments in the world.

Keywords: Convincing Program Based on Tangible Facts, Intelligent Simulation System for Arab States, Methodical and Smooth Transition Toward Federal Union Program, Future Model of the Arab Nation, Techno-Politics, United Arab States

¹ لا تنتهي المبادرة لأي اتجاه أو حزب سياسي أو حركة فكرية ما، و لا تمثل حركة ثورية، إنما هي خطة واقعية تأتي من منطلق علمي منهجي لمصلحة أجيالنا المستقبلية: <http://virtualarabwatan.com>

ملخص:

مبادرة الوطن العربي الافتراضي تمثل كياناً افتراضياً موحداً وموازياً للعالم العربي الحقيقي المجرّأ والممّثل باثنتين وعشرين "دولة" على الأرض. المبادرة تجسد الاتجاه السائد في العالم للاستفادة من الفضاء الافتراضي كمجال واعد لمواجهة مشاكل الواقع الحقيقي وتحسين ظروفه. ومن المأمول أن تكون الخطوة الأولى في الطريق الصحيح و الطويل نحو وطن عربي حقيقي وموحد. بوجود مسودة دستور افتراضي وعلم، يحق لكل عربي الانتماء إلى الوطن الافتراضي وتثبت جنسيته العربية الأم، وحجز رقمه القومي العربي الافتراضي. الهيئة العليا التي ستشرف على مبادرة الوطن العربي الافتراضي هي "مجلس الحكماء" الذي سيتم انتخابه من قبل "المواطنين" الافتراضيين. وأولى مهام مجلس الحكماء هي الإشراف على إعداد "الدستور الافتراضي" ومن ثم سيقوم بالإشراف أيضا على عملية الانتخاب الديمقراطي "للبرلمان العربي الافتراضي" والذي بدوره سيشكل اللجان والدوائر المختصة بعمله حسب الدستور الافتراضي.

المبادرة تمثل في إحدى جوانبها منتدى فكري عربي تتيح لمواطنيها الافتراضيين مناقشة و التأثير في قضايا العرب الحيوية بطريقة علمية هادئة، متحررين من تعقيدات الفرقة المصطنعة الناتجة عن تناقض مصالح و اهتمامات الدول و الكيانات المنبثقة عن "معاهدة سايكس بيكو". والمبادرة لا تسعى للتعامل- بأي شكل من الأشكال- مع أمور مادية كالعملات المشفرة أو الأراضي الافتراضية أو غيرها، وليست موجهة إلى أي كيان معين أو منطقة جغرافية خاصة. المبادرة تهدف لتشكيل رأي عام عربي- يمثل قاسما مشتركا بين مختلف التوجهات الفكرية والسياسية والأيدولوجية- وضاعطا باتجاه الوحدة العربية الطوعية كاتحاد فيدرالي بين الاثنتين والعشرين ولاية التي تمثل الدول العربية الحالية ليتحول الوطن العربي الافتراضي إلى تجسيد حقيقي على كامل التراب العربي باسم: الولايات العربية المتحدة.

المبادرة تمثل مساراً عملياً يرتكز على مراحل للتنفيذ- مع جدول زمني محدد- يمكن تقسيمه الى مرحلتين رئيسيتين، حيث تركز المرحلة الأولى على ترسيخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه عبر "برنامج إقناع مبني على الحقائق الملموسة". وفي المرحلة الثانية، يتم تنفيذ برنامج "التحوّل المنهجي والسلس نحو الاتحاد الفيدرالي" في حال كان هناك توجه طوعي- مبني على اقتناع ذاتي- من قبل أغلبية الشعب العربي لتحويل حلم الوطن العربي إلى واقع حقيقي على الأرض. كما ستشمل المبادرة إنشاء "نظام المحاكاة الذكية لولايات الوطن العربي" وتطوير نموذج لما سيبدو عليه الوطن العربي في المستقبل "النموذج المستقبلي للوطن العربي" بحيث يجاري التطورات المتسارعة في العالم.

الكلمات المفتاحية- برنامج الإقناع الملموس، نظام المحاكاة الذكية لولايات الوطن العربي، برنامج التحوّل المنهجي والسلس نحو الاتحاد الفيدرالي، النموذج المستقبلي للوطن العربي، السياسة التقنية، الولايات العربية المتحدة.

1. مقدمة:

في ظل ما مر به الوطن العربي في الماضي القريب من حروب مفتعلة ونزاعات ومآسي وتشرذم وهجرات منذلة إلى شتى أصقاع العالم. Error! Reference source not found. (يعي، 2015)، وما شاهدناه من غرق للأطفال والنساء والشباب وهم يركبون أمواج البحر هرباً من بلادهم وبحثا عن الأمان والعيش الكريم في بلاد أخرى. Error! Reference source not found. (هلال، 2018)؛ وفي ظل الوضع العربي الحالي المتفكك وما ينتج عنه من ضعف أمام التحديات العالمية، وارتهاق سياسات ومقدرات البلاد العربية لإرادات الدول الكبرى. وفي ظل عدم تمتع المواطن العربي - نتيجة لذلك - بالاحترام الذي يليق به أمام العالم وغياب أي أفق واعد لتغيير هذا الوضع إلى الأفضل! ومن باطن هذا الإحباط - ولكن الأليأس - ننطلق بفكرة خارج الصندوق. فكرة هادئة منهجية (بن نبي، 1986)¹ - مبنية على أسس علمية ومنطقية بعيداً عن العاطفة والارتجالية - ترسخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه - قبل قلوبهم - عبر برنامج إقناع مبني على الحقائق الملموسة، من أجل الوصول طواعية للتجسيد الفعلي على كامل التراب العربي. الوطن العربي الموحد ليس غاية بحد ذاته بل وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الأمن والكرامة والعزة والحقوق الإنسانية والعيش الكريم لأبنائه!

مبادرة الوطن العربي الافتراضي تحرّز العرب من تعقيدات الفرقة المصطنعة الناتجة عن تناقض مصالح واهتمامات الدول والكيانات المنبثقة عن معاهدة "سايكس بيكو" (أسامة، 2017) Error! Reference source not found.4. وهي تهدف إلى تشكيل رأي عام عربي - يمثل قاسماً مشتركاً بين مختلف التوجهات الفكرية والأيدولوجية - وضاعطاً باتجاه الوحدة العربية الطوعية كاتحاد فيدرالي بين الاثنتين والعشرين ولاية التي تمثل الدول العربية الحالية ليتحول الوطن العربي الافتراضي إلى تجسيد حقيقي على كامل التراب العربي باسم، الشكل 1:

United Arab States (UAS)

الولايات العربية المتحدة

ومن أجل هذا الهدف لن يتم التطرق إلى الاختلافات الأيدولوجية والفكرية والسياسية والعقائدية - مع احترامها - لأن الهدف الأساسي هو إقامة الوطن الموحد وبعد ذلك يترك شأن طبيعته الدستورية والأيدولوجية لرأي الأغلبية عبر الطرق الديمقراطية. المبادرة تسعى للنشر الممنهج والشامل لثقافة التسامح وقبول واحترام الآخر على مستوى الأفراد في الوطن العربي ونبذ الميل للعنف والعنصرية بكافة أشكالها. كما تهدف لإعطاء الفرصة لجميع المهتمين العرب والمتخصصين للتعبير عن آرائهم بحرية حول كل ما يتعلق بآمال وتطلعات العالم العربي، وكذلك تطوير حلول إبداعية قابلة للتطبيق للمشاكل المستعصية.

1. مالك بن نبي "شروط النهضة" دمشق: دار الفكر، (1986) ص47.

وتهدف أيضا لتطوير تصورات عملية مبنية على أسس علمية و منهجية للقضايا المصرية ك محاكاة افتراضية للواقع. و حيث أنّ مبادرة الوطن العربي تمثل كياناً افتراضياً موحداً موازياً للعالم العربي الحقيقي و المجرأ، فسيتم العمل على بناء رؤية عربية جامعة ورسالة عربية قابلة للتطبيق تكون مهمتها العمل على تحقيق هذه الرؤية. بوجود مسودة دستور افتراضي وعلم، يحق لكل عربي الانتماء إلى الوطن الافتراضي وتثبت جنسيته العربية الأم و حجز رقمه القومي العربي الافتراضي. إنه مجاني ومكمل لجنسيته الحالية. المواطنون الافتراضيون هم بالفعل جزء من العالم العربي الحقيقي بالإضافة إلى كونهم جزءاً من الوطن العربي الافتراضي ومن ثم فإنهم سيشكلون جسراً بينهم. وسيمثلون كذلك قوة ضغط إيجابية و هادئة على صانعي القرار في العالم العربي الحقيقي لتنفيذ كل ما هو في مصلحة الشعب العربي ومواجهة التحديات المصرية. ستزيد هذه القوة مع زيادة عدد المواطنين الافتراضيين المنتمين إلى الوطن العربي الافتراضي.

الهيئة العليا التي ستشرف على مبادرة الوطن العربي الافتراضي هي مجلس الحكماء الذي سيتم انتخابه من قبل "المواطنين" الافتراضيين. أولى مهام مجلس الحكماء هي الإشراف على إعداد الدستور الافتراضي ومن ثم سيقوم بالإشراف أيضا على عملية الانتخاب الديمقراطي للبرلمان العربي الافتراضي والذي بدوره سيشكل اللجان والدوائر المختصة بعمله حسب الدستور الافتراضي. ليس من مهام مبادرة الوطن العربي الافتراضي تشكيل حكومة افتراضية، وذلك على أمل أن تنجح هذه المبادرة ويتحول الوطن العربي الافتراضي إلى تجسيد حقيقي على كامل التراب العربي وحينئذ سيشكل الشعب العربي حكومته الفعلية على كامل التراب العربي.

يتم تنظيم بقية المقال على النحو التالي: يوضح القسم 2 الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الوطن العربي الافتراضي، ويعرض القسم 3 الركائز الأساسية للمبادرة. القسم 4 يوجز مراحل التنفيذ والجدول الزمني للمبادرة القسم 5 يختتم المقال.



الوطن العربي الافتراضي / VIRTUAL ARAB WATAN

الولايات العربية المتحدة	اسم الدولة :
تحدد لاحقا	العاصمة :
العربية	اللغة :
عربي	الجنسية :
22	عدد الولايات :
2 كم 12,949,939	المساحة الجغرافية للدولة :
423,000,000 نسمة	عدد السكان :

الشكل 1: الولايات العربية المتحدة

2. الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الوطن العربي الافتراضي

تنقسم الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الوطن العربي الافتراضي إلى أهداف قصيرة المدى وأهداف طويلة المدى كما يلي:

أولاً: الأهداف قصيرة المدى:

1. ترسيخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه -قبل قلوبهم- كمرحلة أولى عبر برنامج أقتناع مبني على الحقائق وملموس وليس بطريقة عاطفية أو ارتجالية كما حدث في محاولات الوحدة السابقة.
2. تشكيل رأي عام عربي- يمثل قاسما مشتركا بين مختلف التوجهات الفكرية والسياسية والأيدولوجية- وضاعطا باتجاه الوحدة العربية ليس كغاية بحد ذاتها وإنما كوسيلة ضرورية لتأمين أمن وكرامة ومكانة المواطن العربي في العالم.
3. تحرير الإنسان العربي من تعقيدات الفرقة المصطنعة الناتجة عن تناقض مصالح واهتمامات الدول والكيانات المنبثقة عن معاهدة سايكس بيكو.

4. النشر الممنهج والشامل لثقافة التسامح وقبول واحترام الآخر على مستوى الأفراد في الوطن العربي ونبذ الميل للعنف والعنصرية بكافة أشكالها.

5. إعطاء الفرصة لجميع المهتمين العرب و المتخصصين للتعبير عن آرائهم بحرية حول كل ما يتعلق بأمال وتطلعات العالم العربي وكذلك تطوير حلول إبداعية قابلة للتطبيق للمشاكل المستعصية وتطوير تصورات عملية مبنية على أسس علمية و منهجية للقضايا المصرية.

6. حيث مبادرة الوطن العربي تمثل كيانا افتراضيا موحدًا موازيا للعالم العربي الحقيقي و المجرأ سيتم العمل على بناء رؤية عربية جامعة و رسالة عربية قابلة للتطبيق تكون مهمتها العمل على تحقيق هذه الرؤية.

ثانيا: الأهداف بعيدة المدى:

1. في حال نجاح المرحلة الأولى للمبادرة، وكان هناك توجه طوعي- مبني على اقتناع ذاتي- من قبل أغلبية الشعب العربي لتحويل حلم الوطن العربي من عقول وقلوب أبنائه إلى واقع حقيقي مجسد على الأرض (الولايات العربية المتحدة)، يتم دعم هذا التوجه عبر اتخاذ خطوات منهجية وتدرجية وهادئة ومدروسة عبر (برنامج التحول المنهجي والسلس نحو الاتحاد الفيدرالي).

2. وقف نزيف هجرة العقول العربية إلى الخارج للاستفادة منها في بناء وازدهار الوطن العربي.

3. وقف مآسي والأم الهجرة غير الشرعية.

4. الضمان التام لكرامة وحقوق الإنسان العربي في كافة أماكن تواجده في حدود الوطن العربي وخارجه.

5. استنهاض الطاقات الكامنة للإنسان العربي في كافة المجالات عبر توفير ما يلزم من إمكانات وبنية علمية وتقنية للإبداع.

6. تطبيق الحلول الإبداعية للمشاكل المستعصية على أرض الواقع وترجمة التصورات الاستراتيجية للقضايا المصرية إلى خطط عمل منهجية وقابلة للتنفيذ.

7. تطوير نموذج لما سيبدو عليه الوطن العربي في المستقبل (النموذج المستقبلي للوطن العربي) بحيث يجري التطورات المتسارعة في العالم. وطن يرسم مستقبله كما يأمل مواطنوه! حتى إذا كان هذا النموذج المأمول لا يمكن تطبيقه في الوقت الحاضر أو في المستقبل المنظور بسبب الظروف الحالية، فمن المنطقي أن يأمل الإنسان العربي في الوصول إليه في المستقبل بشكل تدريجي بعد أن يتمكن من تغيير ظروفه إلى الأفضل.

8. بالاعتماد على النموذج المستقبلي للوطن العربي سيتم تطوير الرؤية العربية لتصبح رؤية دائمة لمستقبل الشعب العربي و كذلك الرسالة العربية لتكون رسالة ثابتة لتحقيق الرؤية المستقبلية.

9. إكمال الدستور الجامع للوطن العربي يتم فيه وضع تصوّر لشكل النظام السياسي وأسس الوطن في كافة المجالات بشكل يعبر عن إرادة الغالبية وبما يخدم مصالح الشعب العربي ومستقبله.

3. المبادرة والركائز الأساسية:

3.1 المنشأ:

مبادرة الوطن العربي الافتراضي لا تنتمي لأي اتجاه أو حزب سياسي أو حركة فكرية ما، ولا تسعى لذلك! المبادرة تمثل مسار عملي مبني على مراحل للتنفيذ مع جدول زمني، وتستفيد من مميزات الفضاء الافتراضي لتوحيد العالم العربي على أسس علمية ومنطقية بعيدا عن العاطفة والارتجالية. المبادرة تحاول أن تأتي "بفكر خارج الصندوق" عبر مفهوم "السياسة التقنية-Techno-Politics" (Kurban, 2016)، 5، وتسعى لترسيخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه -قبل قلوبهم- عبر برنامج إقناع مبني على الحقائق من أجل الوصول طواعية للتجسيد الفعلي على كامل التراب العربي. وهي بذلك تستهدف اللبنة الأولى في الكيان العربي ألا وهو المواطن العربي نفسه! المبادرة خطة منهجية لا تمثل حركة ثورية- غير مضمونة النتائج- ولا تعترف بالشعارات الرنانة التي تعودنا على سماعها في الخطب والمؤتمرات المختلفة، بل تسعى لأن تكون شمعة مضاءة في ظلام الوضع العربي الدامس! وترتكز المبادرة على برامج منهجية وواقعية لتشكيل رأي عام عربي- يمثل قاسما مشتركا بين مختلف التوجهات الفكرية والسياسية والأيدولوجية- وضاعطا باتجاه الوحدة العربية كوسيلة ضرورية لتأمين أمن وكرامة و مكانة المواطن العربي في العالم. الوضع الجيوسياسي للمنطقة العربية يثبت من الناحية الواقعية عدم إمكانية تحقيق الاستقرار فيها وبالتالي النهضة الشاملة والدفاع عن مقدراتها وصيانة حقوق وكرامة شعبها إلا بوجود كيان متحد (اتحاد فيدرالي كامل). و لهذا نجد القوى العالمية-التي تدرك ذلك جيدا- تعمل كل جهدها لعرقلة قيام اتحاد عربي على أسس ثابتة. و لكن من المهم الاقتناع أنه إذا آمن الشعب العربي بضرورة الاتحاد -بصورة عقلانية - فلن تستطيع أي قوة خارجية منعه من تحقيق ذلك!

الوضع العربي الحالي المفكك لا يستطيع مواجهة التحديات المصيرية للأمة العربية، وما أكثرها! ولذلك يجب عدم وضع العربية أمام الحصان! بل يجب انتظار تحقيق الاتحاد العربي المأمول أولا و بعدها سنكون قادرين على مواجهة التحديات المصيرية. ومن أجل هذا الهدف لن يتم التطرق إلى الاختلافات الأيدولوجية والفكرية والسياسية - مع احترامها- لأن الهدف الأساسي هو إقامة الوطن الموحد وبعد ذلك يترك شأن طبيعته الدستورية والسياسية والأيدولوجية لرأي الأغلبية عبر الطرق الديمقراطية. مواطنو "الولايات العربية المتحدة" المأمولة سيتمتعون بكافة الحقوق والواجبات و المساواة التامة سواء كانوا عربا أو أقليات.

3.2 العَلَم:

لقد صُمم العَلَم شاملاً الألوان الرئيسية- ذات الدلالة (ويكيبيديا، 2023 [6]) - والتي يتكون من معظمها أعلام الولايات العربية الاثنتين والعشرون: الأبيض والأسود والأحمر والأخضر. و قد احتوى العلم على 22 نجمة بعدد الولايات المكونة للاتحاد الفيدرالي:(الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، السودان، الصومال، الجزائر، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، جيبوتي، جزر القمر، تونس، مصر، موريتانيا، فلسطين، قطر، سوريا، عُمان، لبنان، ليبيا)، الشكل 2.



الشكل 2: علم الوطن العربي الافتراضي

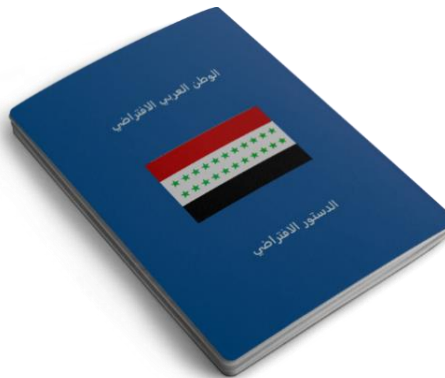
3.3 الدستور الافتراضي

إعداد الدستور المؤقت للوطن العربي الافتراضي يقع على عاتق مجلس الحكماء حيث سيشكل لجان مختصة لهذه المهمة. سيصبح الأعضاء "مواطنين" في الوطن العربي الافتراضي بعد الموافقة عليه. سيتم وضع دستور دائم في مراحل لاحقة بعد استفتاء من قبل غالبية المواطنين الافتراضيين لإقراره. فيما يلي الديباجة للدستور المؤقت لحين تشكيل مجلس الحكماء ومن ثم إكمال عناصر وبنود الدستور، الشكل 3:

الدستور المؤقت للوطن العربي الافتراضي

الديباجة

"نحن أبناء الأمة العربية العظيمة، مواطنو الوطن العربي الافتراضي، من أجل التجسيد الحقيقي للوطن العربي الموحد على كامل التراب العربي، وضمان الكرامة والحقوق العربية وإقامة العدل، وتأمين الحرية والرفاهية لأنفسنا ولأجيالنا القادمة، وضع هذا الدستور المؤقت للوطن العربي الافتراضي."



الشكل 3: الدستور الافتراضي المؤقت

3.4 مجلس الحكماء:

يمكن لسياسي متعصب أن يدمّر في لحظات ما بناه التكنوقراط في سنوات من الجهد و الفكر! إنّ استمرار الحروب و النزاعات الداخلية و البيئيّة في أجزاء متعددة من الوطن العربي، و قتل و تشريد الناس و تدمير شواهد الحضارة المدنية هو دليل أكيد على وجود خلل خطير يجب إصلاحه! وهذا من الأسباب الرئيسية لمبادرة الوطن العربي الافتراضي، و أحد أركانها مجلس الحكماء الذي تتمثل مهمته في:

"إعطاء الأولوية لمصالح الناس في القرارات المهمّة التي تواجه ولايات العالم العربي"

يمكن لأعضاء مجلس الحكماء أن يكونوا فلاسفة وعلماء نفس ومفكرين اجتماعيين وخبراء في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالإضافة إلى تكنوقراط في العلوم التطبيقية مثل الهندسة والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات. وتشمل وظائف المجلس ما يلي:

تطوير الرؤية العربية الجامعة.

1. إعداد الرسالة العربية ومهمتها العمل على تحقيق الرؤية المنشودة.

2. إعداد دستور افتراضي مؤقت على أساس الاتحاد الفيدرالي بين الاثنتين والعشرين ولاية عربية وضمان الكرامة والحقوق العربية وإقامة العدل، وتأمين الحرية والرفاهية للشعب وللأجيال القادمة. سيصبح الأعضاء "مواطنين" في الوطن العربي الافتراضي بعد الموافقة عليه. سيتم وضع دستور دائم في مراحل لاحقة بعد استفتاء من قبل غالبية المواطنين الافتراضيين.

3. الإشراف على الانتخابات الحرة للبرلمان الافتراضي.

3.5 الرؤية والرسالة

إن البحث عن رؤية جامعة للعالم العربي من مهام مجلس الحكماء حيث يقوم بتشكيل مجلس عربي من المفكرين في مختلف المجالات لتطوير رؤية قابلة للتكيف مع كل حقبة محددة. والى أن يتم ذلك نعرض فيما يلي طرح مبدئي لرؤية عربية جامعة و قابلة للتعديل:

الرؤية:

"نحو وطن عربي موحد ومزدهر، يحفظ كرامة مواطنيه و يبني مستقبله وفقا لمصالحهم"

الرسالة:

الرسالة العربية تقوم على:

"ترسيخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه عبر برنامج إقناع مبني على الحقائق الملموسة من أجل الوصول للتجسيد الطوعي على كامل التراب العربي"

مهمة الرسالة العربية هي العمل على تحقيق الرؤية المنشودة. ومن أجل ذلك، سيقوم البرلمان الافتراضي-بتوجيه من مجلس الحكماء- بتشكيل لجان استشارية مختصة للإشراف على تصميم برامج لتطبيق بنود الرسالة العربية وفي محورها "برنامج الإقناع المبني على الحقائق الملموسة" مسنوداً "بنظام المحاكاة الذكية لولايات الوطن العربي الحالية" و "وحدة جمع ونشر النتائج". و يأتي "برنامج التحول المنهجي و السلس نحو الإتحاد الفيدرالي" في حال نجاح تطبيق بنود الرسالة و المرحلة الأولى من المبادرة.

4. مراحل تنفيذ مبادرة الوطن العربي الافتراضي والجدول الزمني

تتكون مبادرة الوطن العربي الافتراضي من مرحلتين رئيسيتين، حيث تركز المرحلة الأولى على ترسيخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه عبر "برنامج إقناع مبني على الحقائق الملموسة". في المرحلة الثانية، يتم تنفيذ "التحول المنهجي والسلس نحو الاتحاد الفيدرالي" في حال كان هناك توجه طوعي- مبني على اقتناع ذاتي- من قبل أغلبية الشعب العربي لتحويل حلم الوطن العربي إلى واقع حقيقي على الأرض. سيتم دعم هذا التوجه عبر اتخاذ خطوات منهجية و تدريجية وهادئة نحو الإتحاد الفيدرالي لتجسيد (الولايات العربية المتحدة)، الشكل4.



الشكل4: مراحل تنفيذ مبادرة الوطن العربي الافتراضي والجدول الزمني

1. المرحلة الرئيسية الأولى (12 سنة):

تنقسم المرحلة الرئيسية الأولى إلى 4 مراحل فرعية بمدة إجمالية تقارب 12 سنة.

• المرحلة الفرعية-1 (سنتان ، متوقع)

تتضمن المرحلة الفرعية الأولى تصميم منصة إلكترونية لمبادرة الوطن العربي الافتراضي (7 موسى، 2022) وإطلاق حملة إعلانية لإقناع العرب من كل الولايات العربية بالتسجيل والانضمام إلى الوطن العربي الافتراضي وتثبيت جنسيته العربية الأم. التسجيل والانضمام مجاني و سيحصل الشخص المسجل على الرقم القومي العربي الافتراضي الخاص به وبطاقة الهوية العربية الافتراضية الشكل 5. وستستمر المرحلة الفرعية الأولى حتى يتم تسجيل عدد كافٍ من الأشخاص. في هذه الحالة ، يمكن أن ينتقل المشروع إلى المرحلة الثانية.



الشكل 5: بطاقة الهوية العربية الافتراضية

المرحلة الفرعية-2 (3 سنوات)

تتضمن المرحلة الثانية الانتخابات الحرة والديمقراطية لمجلس الحكماء من بين من يرغب بالترشح-حسب شروط معينة- من المواطنين الافتراضيين للوطن العربي الافتراضي، يقوم بعد ذلك مجلس الحكماء بتشكيل لجان متخصصة لتطوير الرؤية والرسالة العربية ومن ثم كتابة دستور افتراضي مؤقت للوطن العربي الافتراضي.

المرحلة الفرعية-3 (سنتان)

في المرحلة الثالثة، سيشكل مجلس الحكماء لجنة توجيهية للإشراف على الانتخابات الحرة والديمقراطية للبرلمان العربي الافتراضي، والذي بدوره سيشكل اللجان والدوائر المختصة بعمله حسب الدستور الافتراضي.

المرحلة الفرعية-4 (5 سنوات)

نقدم فيما يلي نظرة أولية لهذه المرحلة بينما سيتم ترك التصميم بالكامل للمختصين في المجالات ذات الصلة وبالتالي يمكن إثرائه وتعديله وتحسينه. سيشكل البرلمان الافتراضي لجان استشارية مختصة تتألف من خبراء في مختلف المجالات للإشراف على البرامج التالية:

1. برنامج الإقناع المبني على الحقائق الملموسة

يهدف برنامج الإقناع المنهجي والمبني على الحقائق الملموسة إلى ترسيخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه بطريقة واقعية وعلمية وليست عاطفية أو ارتجالية كما حدث في محاولات الوحدة السابقة. كما يطمح البرنامج لتشكيل رأي عام عربي-يمثل قاسماً مشتركاً بين مختلف التوجهات الفكرية والسياسية والأيدولوجية- وضاعطاً باتجاه الوحدة العربية ليس كغاية بحد ذاتها وإنما كوسيلة ضرورية لتأمين أمن وكرامة ومكانة المواطن العربي في العالم. كما يسعى البرنامج إلى كشف وبيان الحقائق الخاصة بالوضع العربي من كل الجوانب وبشكل علمي منهجي وملموس، تثبت الحاجة البديهية والملحة لوجود كيان عربي موحد بشكل عقلائي.

لا يمثل برنامج الإقناع غسيل دماغ للإنسان العربي أو دعوة لفكر موحد! البرنامج يعمل على أساس الإقناع المنطقي والعلمي ولا يستخدم التلقين، كما هو الحال في كثير من الأنشطة الإعلامية حول الأمور المصيرية العربية. ويعود تصميم البرنامج إلى المتخصصين من الفريق الاستشاري الذي سيُشكل من قبل مجلس الحكماء. ويكفي- في الوقت الحالي- عرض بعض الحقائق الملموسة الهامة والتي لا تختلف عليها الغالبية الساحقة من الشعب العربي، ومنها:

1. لقد يئس معظم الشعب العربي وأصيب بالإحباط من فشل محاولات سابقة للوحدة العربية (محافظة، 2008). محاولات فشلت لأنها كانت متسرعة وارتجالية ومبنية على أسس عاطفية. ولذلك اعتمدت مبادرة الوطن العربي الافتراضي على ترسيخ حلم الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه- قبل قلوبهم- في المرحلة الأولى من أجل الوصول للتجسيد الطوعي على كامل التراب العربي في المرحلة الثانية.
2. الدول الكبرى المؤثرة في العالم من مصلحتها إبقاء الدول العربية مفككة ومجزأة حتى يسهل السيطرة على حاضرها ومستقبلها ونهب ثرواتها.
3. لقد امتلك ويمتلك الوطن العربي وفرة كبيرة من الثروات الطبيعية بمختلف أنواعها بالإضافة لموقع إستراتيجي ربما يعتبر الأهم في العالم ومع ذلك لم تتمتع نسبة كبيرة من الشعب العربي بهذه الثروات واضطر الكثير منهم للهجرة الشرعية وغير الشرعية والخطة والمميتة في سبيل البحث عن حياة أو مستقبل أفضل!
4. لم يتم استغلال أهم ثروة في الشعب العربي وهي الإنسان نفسه عبر استنهاض قدراته وطاقاته! بناء الإنسان يحتاج إلى عدة عوامل يجب توفيرها له أهمها: الحرية والكرامة ثم التعليم المناسب وبنية تحتية متكاملة للبحث والإبداع والتطبيق. دول كثيرة في العالم لا تمتلك أية ثروات طبيعية ولكنها استثمرت في بناء عقول مواطنيها وأصبحت من أكثر دول العالم تطوراً ورفاهاً. انظر إلى اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية كأمثلة حيّة!
5. العالم العربي يجمعه تاريخ مشترك ولغة واحدة وقومية جامعة ووحدة جغرافية متواصلة ودين واحد (في معظمه). **Error! Reference source not found.** (الشويري، 2002¹). ولهذا تجد شعوب العالم تنظر للمواطن العربي في الدول الأجنبية كعربي فقط، وليس لإحدى الجنسيات الضيقة "لولايات" العالم العربي.

2. يوسف الشويري. القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت- لبنان(2002).

6. الغالبية العظمى من أفراد الشعب العربي مقتنعون بأن وجود وطن عربي واحد هو السبيل الواقعي الوحيد لحفظ كرامة الإنسان العربي في العالم الذي لا يحترم إلا الأقوياء.
- ينظر الى الهند والصين كلاهما يتكون من العديد من القوميات والثقافات والأديان واللغات المختلفة و عدد سكان كل منهما أضعاف سكان الوطن العربي و مع ذلك أوطان موحدة! وهذا ينطبق أيضا- بشكل أو بآخر- على الولايات المتحدة الأمريكية. فالعرب إذن أولى من الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية أن يكونوا وطنا موحدا!
 - ولقد تعلمنا منذ الصغر أن الاتحاد قوة و التفريق ضعف، و حال العرب المتفرقين مائل أمامنا بصورة جلية لا تحتاج لشرح! ولو نظرنا للعالم لوجدنا دول مختلفة الأعراق واللغات والثقافات تسعى لإنشاء تكتلات جامعة من أجل مزيد من القوة. انظر إلى الاتحاد الأوروبي كمثال.
7. الوضع الجيوسياسي للمنطقة العربية يثبت من الناحية الواقعية عدم إمكانية تحقيق الاستقرار فيها وبالتالي النهضة الشاملة والدفاع عن مقدراتها ومواجهة قضاياها المصيرية، وصيانة حقوق وكرامة شعبيها إلا بوجود كيان متحد (اتحاد فيدرالي كامل). و لهذا نجد القوى العالمية-التي تدرك ذلك جيدا- تعمل كل جهدها لعرقلة قيام اتحاد عربي على أسس ثابتة .
8. برنامج الإقناع يستهدف اللبنة الأولى في الكيان العربي، ألا وهي الإنسان نفسه! و من المهم الاقتناع أنه اذا أمن أغلبية الشعب العربي بضرورة الاتحاد -بصورة عقلانية- فلن تستطيع أي قوة خارجية منعه من تحقيق ذلك!

2. نظام محاكاة ذكية لولايات الوطن العربي الحالية

تتمثل مهمة هذا النظام في محاكاة ولايات الوطن العربي (الاثنين والعشرين) الحالية - باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي المناسبة - بما في ذلك أهم العوامل و القضايا الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية وبيانات السكان ونسب الفقر والأعراق والثقافات وغيرها. سيركز النظام على الأزمات والمشاكل الحرجة التي تعاني منها الولايات، واختبار وتقييم الحلول المقترحة و التطورات والتحسينات كمحاكاة افتراضية للواقع. ستمثل النتائج التي يتم التحقق من صحتها دليلاً قيماً لمعالجة المشكلات الفعلية وحلها ومواجهة التحديات.

الهدف الأساسي لنظام المحاكاة هو تمهيد الطريق لبرنامج التحول المنهجي و السلس نحو الاتحاد الفيدرالي لتجسيد (الولايات العربية المتحدة). مخرجات نظام المحاكاة ستكون مدخلات لبرنامج التحول في المرحلة الرئيسية الثانية. و بذلك تكون أمور الاتحاد محسوبة بدقة و تكاملية بما لا يدع مجالاً لحدوث عوائق مؤثرة و عشوائية.

3. وحدة جمع ونشر النتائج

حيث يتم جمع نتائج تقييمات أداء كل من برنامج الإقناع ونظام المحاكاة الذكية في وحدة جمع ونشر النتائج ومن ثم نشرها على مواطني الوطن العربي الافتراضي والعالم العربي الحقيقي.

2. المرحلة الرئيسية الثانية (3 سنوات):

تقع مسؤولية الإشراف على تطوير برامج المرحلة الثانية على عاتق مجلس الحكماء و بالتعاون مع لجان مختصة يشكها البرلمان الافتراضي. وسيتم تنفيذها بواسطة فريق عمل من المفكرين والمتخصصين من مختلف المجالات. مدة التنفيذ المبدئي للمرحلة الرئيسية الثانية 3 سنوات تبدأ بعد اكتمال المرحلة الأولى، و أهم برامجها ما يلي:

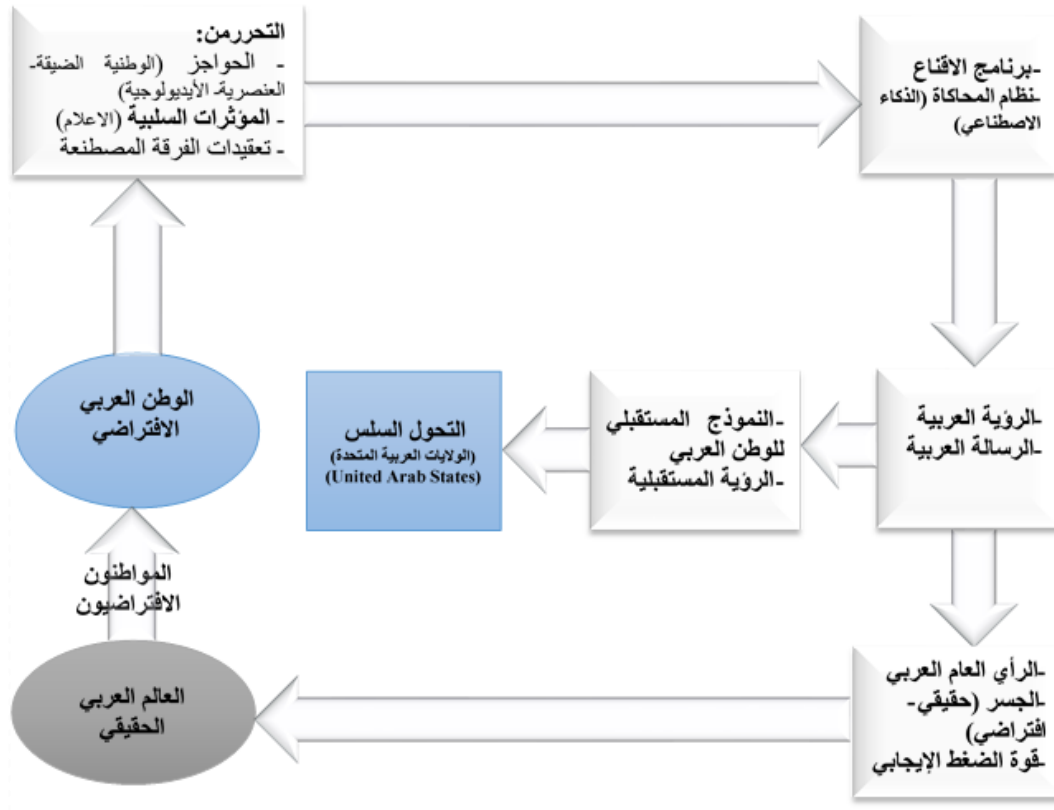
1. برنامج التحول المنهجي والسلس نحو الاتحاد الفيدرالي

يبدأ تنفيذ هذا البرنامج في المرحلة الثانية من المبادرة في حال نجاح المرحلة الأولى، وكان هناك توجه طوعي- مبني على اقتناع ذاتي- من قبل أغلبية الشعب العربي لتحويل حلم الوطن العربي إلى واقع حقيقي مجسد على الأرض. سيتم دعم هذا التوجه عبر اتخاذ خطوات منهجية وتدرجية ومحسوبة بدقة للتحول في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية ومؤسسات الحكم والقضاء والتشريع وغيرها بصورة سلسة. وسيقوم بهذا الأمر خبراء في كافة المجالات ذات الصلة (معتمدين على مخرجات نظام المحاكاة الذكية) تحت إشراف مجلس الحكماء وعبر برنامج التحول المنهجي والسلس نحو الاتحاد الفيدرالي لتجسيد (الولايات العربية المتحدة)،

2. النموذج المستقبلي للوطن العربي

تطوير نموذج لما سيبدو عليه الوطن العربي في المستقبل (النموذج المستقبلي للوطن العربي) بحيث يجري التطورات المتسارعة في العالم. وطنٌ يُرسم مستقبله كما يأمل مواطنوه! حتى إذا كان هذا النموذج المأمول لا يمكن تطبيقه في الوقت الحاضر أو في المستقبل المنظور بسبب الظروف الحالية، فمن المنطقي أن يأمل الإنسان العربي في الوصول إليه في المستقبل بشكل تدريجي بعد أن يتمكن من تغيير ظروفه إلى الأفضل. يتضمن النموذج المأمول توفر بنية متكاملة للتقنيات العالية ومختبرات البحث والتطوير، تثبيت ميزانية كافية للبحث العلمي، التوفير الذاتي للغذاء والدواء والعلاج، التركيز على الصناعات الحديثة في كافة المجالات بما فيها كافة الأنظمة العسكرية لتأمين سبل الدفاع والردع، التعليم المتطور والمجاني في كافة المراحل. توفر- ليس فقط- أساسيات الحياة الكريمة للمواطن العربي، وإنما أيضا سبل وإمكانات الإبداع والطموح وتحقيق الذات، والعمل على تقوية مكانة الوطن العربي بين التكتلات العالمية الأخرى.

وبالاعتماد على النموذج المستقبلي سيتم تطوير الرؤية العربية لتصبح رؤية دائمة لمستقبل الشعب العربي وكذلك الرسالة العربية لتكون رسالة ثابتة لتحقيق الرؤية المستقبلية. انظر الشكل 6 الذي يمثل دورة الوطن العربي الافتراضي- الولايات العربية المتحدة.



الشكل 6: دورة الوطن العربي الافتراضي- الولايات العربية المتحدة

5. الخلاصة

مخاطبةً اللبنة الأولى في الكيان العربي، و هي الإنسان العربي نفسه، ترتكز المبادرة على أساسين رمزيين (العلم و بطاقة الهوية) و على قاعدة دستورية (الدستور الافتراضي) و على خمس برامج عملية، ثلاثة منها تتعامل مع الحاضر و اثنان تحضّر للمستقبل. والمبادرة تستهدف القاعدة الصلبة التي تقف عليها أعمدة التفرق والانقسام العربي منذ اتفاقية "ساكس-بيكو" والتي تتمثل في أمرين أولهما غياب- أو تغييب- الوعي الكامل عند الإنسان العربي بالحقائق الجيوسياسية للوطن العربي، وثانيهما الإحباط المتراكم عند المواطن العربي بسبب فشل محاولات سابقة- كانت متسارعة وارتجالية- للوحدة العربية حتى أصابه كثير من اليأس من إمكانية تحقيقها! الهدف الأساسي التي تقوم عليه المبادرة إذن، هي معالجة هذين الأمرين -عبر مخاطبة العقل الجمعي العربي بواسطة "برنامج الإقناع" من خلال كشف وبيان الحقائق الخاصة بالوضع العربي من كل الجوانب وبشكل علمي منهجي و ملموس، تثبت الحاجة البديهية والملحة لوجود الكيان العربي الموحد بشكل عقلائي. وكذلك انتشار عقل الإنسان العربي من حالة الإحباط عبر الدعوة- والحث- إلى التفكير، حيث أن مجرد بدء المرء في التفكير الجدي في مشكلة ما، هو أول الطريق الصحيح والأمن للوصول إلى التغيير الإيجابي.

المبادرة تهتم ببناء الوطن العربي الموحد في عقول أبنائه أولاً¹، معتبرة أن البناء في العقول يمثل أقوى وأكثر الأبنية ثباتاً واستقراراً، وبالتالي ستضعف تدريجياً القاعدة الصلبة التي تقف عليها أعمدة التفرق والانقسام العربي، وستصبح رخوة، وما تلبث أن تبدأ هذه الأعمدة بالسقوط بصورة ذاتية! وستنهار تدريجياً كل ركائز وشواهد الانقسام العربي، وحينها سيتجه الشعب العربي بصورة طوعية وحضارية² لتجسيد وتطبيق الاتحاد فعلياً على الأرض. وحتى يكون هذا التوجه آمناً وغير عشوائي، ستدعمه المبادرة عبر اتخاذ خطوات منهجية وتدرجية ومحسوبة بدقة للتحوّل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية ومؤسسات الحكم والقضاء والتشريع وغيرها بصورة سلسلة عبر برنامج "التحوّل المنهجي والسلس نحو الاتحاد الفيدرالي". وسيقوم بهذا الأمر خبراء في كافة المجالات ذات الصلة، معتمدين على مخرجات "نظام محاكاة ذكية لولايات الوطن العربي"، تحت إشراف مجلس الحكماء. لا يقتصر دور المبادرة على إنجاز الوحدة المأمولة بصورة فعلية على الأرض فقط وإنما تهتم أيضاً بطبيعة ومستقبل هذا الكيان الناشئ. و لذلك فهي تعمل على تطوير نموذج لما سيبدو عليه الوطن العربي في المستقبل "النموذج المستقبلي للوطن العربي" بحيث يجري التطورات المتسارعة في العالم. وطن يُرسم مستقبله كما يأمل مواطنوه، ليس فقط من ناحية توقّر أساسيات الحياة الكريمة للمواطن العربي، وإنما أيضاً توقّر سبل وإمكانات الإبداع والطموح وتحقيق الذات.

المراجع:

1. مهي يحي. الحروب العربية المتنامية. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. (2015). تاريخ الاسترداد 02 01، 2023 من <https://carnegie-mec.org>
2. إبراهيم هلال. قوارب الموت.. قصة هجرة الشباب العربي لضفاف أوروبا. الجزيرة-نت، (2018) تاريخ الاسترداد 02 01، 2023 من [s://www.aljazeera.net/midan/reality/community/2018/1/21/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%Bht](https://www.aljazeera.net/midan/reality/community/2018/1/21/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%Bht) p-%
3. مالك بن نبي "شروط النهضة" دمشق: دار الفكر، (1986) ص 47.
4. عبدالرحمن أسامه. اتفاقية سايكس بيكو 1916 - 1916 Sykes Pico Agreement الموسوعة السياسية (2017) "تاريخ الاسترداد 05 01 2023 من [الموسوعة السياسية \(political-encyclopedia.org\)](http://political-encyclopedia.org)
5. H. Can Kurban (2016) What is techno-politics? A conceptual scheme for understanding politics in the digital ag" Eugene Lang.

¹ الشعب و الأنظمة الرسمية على حدٍ سواء

² هو من يقرر توقيتها وكيفيتها بالتوافق و الاقتناع العقلي مع الأنظمة الرسمية ، كخيار آمنٍ دون أي مظهر من مظاهر الصدام

6. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ألوان_الوحدة_العربية تاريخ الاسترداد 2023 01 07 من ألوان_الوحدة_العربية - ويكيبيديا
(wikipedia.org)

7. د. أنور موسى . مبادرة الوطن العربي الافتراضي. (2022). متاح على : <http://virtualarabwatan.com>

8. د. على محافظة. المشاريع والمحاولات الوحدوية العربية. مركز الرأي للدراسات (2018) تاريخ الاسترداد 2023 01 10 من
<https://alrai.com/article/284365>

"Africa, the "poor rich continent Between the anvil of underdevelopment and the hammer of Sino-American antagonism

أفريقيا، "القارة الغنية الفقيرة": بين سندان التخلف ومطرقة العداء الصيني-الأمريكي

BOURAISS Younes, Hassan II University, Casablanca, Morocco

بوراييس يونس، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء المملكة المغربية.

ملخص:

تعتبر أفريقيا واحدة من الساحات الرئيسية للتنافس الصيني-الأمريكي، والذي يتجلى بشكل متزايد في الحرب الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية ذات المستقبل المقلق. إن القارة تعاني "بشكل مثير للشفقة" من المواجهة بين رهانات القوتين، والتي تتجاوز أهميتها بكثير الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن تجنمها الدول الأفريقية من علاقاتها معهما.

"استراتيجية الولايات المتحدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء"، التي نُشرت في أغسطس 2022، تشير إلى أن "جمهورية الصين الشعبية ترى في المنطقة ساحة مهمة لتحدي النظام الدولي القائم على القوانين وتعزيز مصالحها التجارية والجيو-سياسية الضيقة ولتقويض الشفافية والانفتاح وإضعاف علاقات الولايات المتحدة مع الشعوب والحكومات الأفريقية".

الكلمات المفتاحية: أفريقيا، مبادرة الحزام والطريق، منتدى التعاون الصيني-الأفريقي، السياسة الأفريقية، التنافس الصيني-الأمريكي.

Abstract :

Africa is one of the main theaters of the Sino-American rivalry, which is increasingly manifesting itself in geopolitical and geostrategic warfare with a worrying future. The continent suffers "pathetically" from the confrontation between the stakes of the two powers, the importance of which goes far beyond the economic benefits that African countries can derive from their cooperative relations with them.

The "U.S. strategy toward Sub-Saharan Africa", published in August 2022, notes that " the People's Republic of China (PRC), by contrast, sees the region as an important arena to challenge the rules-based international order, advance its own narrow commercial and geopolitical interests, undermine transparency and openness, and weaken U.S. relations with African peoples and governments".

Keywords : Africa, BRI, FOCAC, African politics, Sino-american rivalry.

In his book "The Grand Chessboard" (1997), Zbigniew Brzezinski compares the "pivot" to a large, oval-shaped chessboard, on which the game of global hegemony is played, marked by the near-absolute domination of the United States.

Today, the rules of the game have changed radically, and the pivot that once stretched from Europe to Japan, via the Middle East, now includes Africa. This change has been accompanied by the arrival on the scene of a powerful new player whose ambitions are as grandiose as those of the United States. China, whose presence and influence are firmly established in many parts of the world, including Africa, is gradually imposing rules that do not please its rivals.

Where does Africa stand in the Sino-American race for hegemony? What are the stakes that make this continent a significant component in the strategic and geopolitical calculations of the two powers? To what extent is this confrontation detrimental to a continent already plagued by a chronic and multidimensional underdevelopment?

In December 2022, the US President's announcement, made five months earlier, to hold a "US/Africa Leaders' Summit" at the end of the year, came to fruition. The aim was, among other things, to agree on a diplomatic policy of smart power, making it possible to transform the current state of relations between the two parties¹ and increase bilateral trade and investment within the framework of the "United States-Africa Business Forum"². Washington had announced a "package" of funds to combat food insecurity in Africa (\$2.5 billion), to support good governance (\$75 million) and to enhance peace and security (\$100 million).

"Africa is a major geopolitical force. It has shaped our past, it is shaping our present, and it will shape our future"³. The US Administration is well aware of the importance of Africa in consolidating its status as a global power. More than ever, the continent is a political, economic and diplomatic battleground, where Sino-American antagonism has grown considerably in recent years.

This article is an attempt to shed light on the main features of US and Chinese policy towards Africa, the geopolitical stakes linked to the continent and the fierce competition it faces, where other powerful and

¹ CHIKHAOUI Arslan, "Sommet USA-Afrique – le continent africain, enjeu de la nouvelle dynamique géopolitique", NESA Center for Strategic Studies, décembre 2022.

² Statement by U.S. President Joseph Biden on the "U.S.-Africa Leaders Summit", July 20, 2022.

³ Statement by U.S. Secretary of State Antony Blinken at the U.S.-Africa Leaders Summit, December 2022.

ambitious players are involved. The aim is to provide as relevant an answer as possible to the following question: To what extent is the geopolitical importance of the African continent a determining factor in Sino-American conflictual relations?

To this end, the first part of the article deals with the United States' African policy, its evolution and its re-evaluation since the end of the Cold War, in response to China's expansion on the continent. The second part, on the other hand, looks at China's African policy, based from the outset on the notion of a "common destiny", and which continues to take on increasingly worrying dimensions.

U.S. policy on Africa

Despite U.S. relations with a number of African countries since the late 18th century, such as Morocco, Egypt, Liberia, Zanzibar and Ethiopia, Africa was not so important to the U.S. as to devote a foreign policy to it in its own right. This posture was corroborated by the "Berlin Conference" (1884-1885), through which Europe imposed its colonial and political domination over several regions of the continent. It was in 1958, in the context of the Cold War, that things took a new turn: Africa was officially recognized as a political entity, and already enjoyed independent bureaucratic status within the US Administration. The "Bureau of African Affairs" was created within the US State Department¹.

For several decades, American foreign policy was haughty and focused on preserving the influence of the European colonial powers in Africa². Nevertheless, the ideological conflict between the USA and the USSR has aroused geopolitical interest in the continent. "The stakes for the West and the United States in Africa are high...and it is in the interest of the United States to ensure that the Communist bloc does not benefit from the prestige and material gains it would gain by bringing Africa, or a significant part of it, into its camp"³.

The integration of the racial dimension was also intended to turn US African policy into an "Afro-centric" strategy. Several pressure groups, such as the "Council on African Affairs"⁴ (1937-1955) and the "Congressional

¹ CUMMINGS Robert J., "La politique américaine à l'égard de l'Afrique : continuité et changement, 1958-1988", *Politique étrangère*, n° 3, 1988, p. 693-705.

² Ibid.

³ EMERSON Rupert, "The character of American interest in Africa", *The United States and Africa*, Walter Goldschmidt, New York, 1963, p. 28.

⁴ <https://africanactivist.msu.edu/organization/210-813-673/>

Black Caucus"¹ (created in 1971), had the primary aim of influencing American policy towards Africa. The rise of "Pan-Africanism" in several African countries in the wake of their independence, as well as "Afro-Communism", obliged American politicians to reconcile their national interests, linked to the question of racism, with those of Africa. The "policy of constructive engagement", introduced by the Reagan Administration, was aimed at political stabilization in the south of the continent and the protection of US economic interests in Africa.

Following the end of the Cold War, and especially after the 9/11 attacks in 2001, US policy towards Africa was re-evaluated to take into account the increasingly important economic and security stakes. In its report entitled "Rising US Stakes in Africa: Seven Proposals to Strengthen US-Africa Policy", published in 2004, the "Center for Strategic and International Studies" (CSIS) emphasized the strategic importance of Africa in terms of access to natural resources, the fight against terrorism and confrontation with China. The United States' Africa policy is already reinforced by a military component, the "United States Africa Command" (AFRICOM), created in 2007 and headquartered in Germany. As part of the "fight against terrorism", AFRICOM announced in 2015 a five-year strategy for transitioning from military training operations to more persistent regional commitments, particularly in the Sahel and Horn of Africa².

The importance of Africa for the United States is no longer just strategic and security-related, but also and above all economic, with a view to effectively curbing China's expansion on the continent, and from 2018 onwards, US African policy is undergoing a new turning point. After the indifference of his predecessors, Donald Trump seized the opportunity of the 30th African Union Summit in Addis Ababa to address a letter to the Chairman of the African Union Commission, attesting to the United States' "respect for Africa" and affirming its "commitment to strong and respectful relations with African states as sovereign nations"³. In May 2018, this new approach had led Rex Tillerson, then Secretary of State, on a visit to Ethiopia, Djibouti, Kenya, Chad and Nigeria.

¹ <https://cbc.house.gov/>

² TURSE Nick, "Tomorrow's Battlefield, US Proxy Wars and Secret Operations in Africa", Chicago, 2015, p. 75.

³ BOISSELET Pierre, "Les États-Unis respectent profondément les Africains : la lettre de Trump aux chefs d'États réunis à Addis-Abeba", Jeune Afrique, 26 janvier 2018.

In October 2018, the "Better Utilization of Investments Leading to Development" Act (BUILD), passed by the US Congress, created the "International Development Finance Corporation" (DFC), active worldwide, including in Africa to finance transport, ICT, housing, health and energy infrastructure projects. Many observers saw the reform brought about by this new law (the BUILD Act) as a tool to counter China's growing power in Africa through its projects, notably the "Belt and Road Initiative".

Furthermore, in December 2018, in his speech to the Foreign Affairs Committee of the Mauritanian House of Representatives, former US Under Secretary of State for African Affairs Tibor Peter Nagy Jr (2018-2021) had explained that "challenges in infrastructure, corruption and terrorism persist, and China is asserting itself on the continent economically, militarily and politically. We must remain a positive alternative and make clear that engagement with the United States will mean greater prosperity and security for Africa"¹.

Since 2021, the U.S. government has facilitated more than 800 bilateral trade and investment agreements in 47 African countries, with a total value of over \$18 billion, and the U.S. private sector has signed \$8.6 billion in investment agreements in Africa. Also, at the December 2022 "U.S.-Africa Business Forum", the U.S. President announced more than \$15 billion in bilateral trade and investment commitments, agreements and partnerships, focusing on sustainable energy, healthcare, agribusiness, digital connectivity, infrastructure and finance².

The outcome of this Summit affirms the words of the US Secretary of State, Anthony Blinken, put forward during his visit to South Africa in August 2022. The American official had declared that, from now on, Washington would like to deploy a strategy that articulates its new vision for the "US/Africa partnership of the 21st century"; a partnership that takes into account Africa's growing demographic and economic importance, as well as the immensity of its natural resources. The aim is to counter the presence and influence of China and Russia on the continent. This new strategy represents a "reframing" of Africa's importance to American internal security interests³.

¹ <https://mr.usembassy.gov/> (consulted on May 12, 2023).

² <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/12/14/fact-sheet-u-s-africa-partnership-in-promoting-two-way-trade-and-investment-in-africa/> (consulted on May 11, 2023).

³ "U.S. strategy toward sub-Saharan Africa", White House, august 2022.

Recognition of the importance of designing an African policy to serve American objectives, both political and economic, is not new. A CIA report in January 1960, entitled "Chinese Communist Influence in Africa", emphasized the "success of Chinese penetration of Africa, begun in 1956, in supplanting that of the USSR". A few years later, in 1972, another Agency report, entitled "China's role in Africa", cited "the reduction of American influence as one of China's objectives in Africa"¹.

China's Africa policy

"The rise of relations between China and Africa has been the greatest political and economic upheaval on the African continent since the end of the Cold War"².

The beginnings of this upward trend are linked to the common history of the two sides in the face of colonization, which contributed to the development of a sense of shared destiny in the wake of the independence of African countries and the birth of the People's Republic of China. This psychological element has reinforced China's emergence as a major player on the African scene, and hence an unprecedented dynamic that African countries will have to be capable of integrating if they are to reap the best results.

From support for independence movements and non-aligned governments, to the financing of numerous socio-economic projects, China's involvement in Africa contributed to the birth of close Sino-African ties since the 1960s, notably with the establishment of diplomatic relations and the signing of cooperation agreements with Nasser's Egypt, Ben Bella's Algeria, Kwame Nkrumah's Ghana and Sékou Touré's Guinea³. At the time, Chinese involvement in Africa was clearly linked to ideological and political rather than economic considerations, the aim being to gain diplomatic recognition for African countries and to break free from the Western stranglehold that prevented China and Africa from taking their "common destiny" into their own hands.

¹ <https://www.cia.gov/> (consulted on May 10, 2023).

² ALDEN Chris, LARGE Dan, SOARES DE OLIVEIRA Ricardo, "Chine-Afrique : facteur et résultante de la dynamique mondiale", *Afrique contemporaine*, n° 228, 2008, p. 119-133.

³ DELCOURT Laurent, "La Chine en Afrique : enjeux et perspectives", *Alternatives sud*, vol. 18, 2011.

The Chinese approach promotes a win-win model of cooperation, based on the eight great principles announced by former Chinese president Zhou Enlai during his visit to Ghana in 1964; principles of equal and equitable partnership and mutual respect, which China still claims to be the pedestal of its presence on the continent.

From the 1990s onwards, "the conversion and extraversion of the Chinese economy"¹ and, consequently, the increase in its energy needs, led to a new configuration of Sino-African relations, where commercial logic supplanted ideological commitment. The continued growth in trade between China and Africa, which is set to reach \$282 billion by 2022, is a clear confirmation of this trend. The continent is both a source of raw materials and an outlet, indispensable to the Chinese economy.

In addition, the "going out" policy launched by the Chinese government in 2001 has transformed state-owned institutions active in the extraction of raw materials and infrastructure (PetroChina, ZTC or Jiangsu International...) into competitive multinational companies, still run by the state. A "Beijing consensus"² is gradually replacing the "Washington consensus", presented by the USA, IMF and WB as the only credible political and economic model for underdeveloped countries, including African ones, after the end of the Cold War. China's Africa policy breaks with the West's "paternalistic"³ approach and presents a "win-win" model of cooperation, through which it intends to participate in the continent's development. It offers new financial resources and, as a result, puts pressure on traditional donors, whose promised growth is not being achieved in Africa, which is seeing its debts grow even heavier.

Nevertheless, despite criticism of China's breakthrough in Africa, which has led to decades of multi-dimensional cooperation, Sino-African relations remain deeply asymmetrical. This has not prevented China from stepping up its involvement in the continent, notably through the "Forum on China-Africa Cooperation" (FOCAC) and the "Belt and Road Initiative" (BRI).

The last FOCAC, held in Senegal in November 2021, was dedicated to the post-Covid rebound. Senegalese President Macky Sall took the opportunity to highlight the need to strengthen Sino-African cooperation in

¹ Ibid.

² COOPER Ramo Joshua, "The Beijing Consensus", Notes on the New Physics of Chinese Power, Foreign Policy Centre, London, 2004.

³ COMELIAU Christian, "L'Afrique sous le regard paternaliste de l'Occident", Le Monde, July 2005.

order, among other things, to corroborate the continent's medical sovereignty, modernize its agriculture to make it a factor in economic emergence, develop its industry and pursue the construction of new infrastructures, as an objective of the BRI and ZLECAf¹.

For his part, Chinese President Xi Jinping announced "four proposals" and "nine programs" for the period 2022-2024. The four proposals reiterate the general framework of Sino-African cooperation, namely the united fight against covid-19, the deepening of cooperation, the promotion of green development and the defense of equity and justice². The programs, for their part, propose concrete projects linked to the fight against the epidemic, agriculture and poverty reduction, the promotion of trade via "green corridors", to reach a volume of 300 billion dollars in three years, and the encouragement of private Chinese companies to invest in Africa. The list also includes support for digital innovation, green development and cultural exchanges, as well as enhanced collaboration in maintaining peace and security³.

Conclusion:

It is true that China's African diplomacy, like that of the United States, pursues more than just economic interests. The political and strategic considerations it implies go beyond boosting trade or supporting good governance and human rights on the continent. While the United States seeks to maintain its influence throughout the world, in this case in Africa, China, for its part, claims international status by promoting a "new world order" based on equality and mutual benefit. For China, this would be a credible and acceptable means of establishing its international legitimacy and serving its supreme interests (the Taiwan question), on which it is adamant.

Much more than a choice between two models, it is a question of a continent rich in human and natural resources, capable of ensuring perfect complementarity between the various countries it comprises, creating the conditions necessary for the coveted development to spring from within. If Africa today depends significantly on Chinese and American funding, things could be completely different if the political and economic rivalry between the two powers degenerates into military confrontation.

¹ Speech by Senegalese President Macky Sall at the opening ceremony of the 8th FOAC Ministerial Conference.

² Speech by Chinese President Xi Jinping at the opening ceremony of the 8th FOAC Ministerial Conference.

³ Ibid.

What's more, African Heads of State would do well not to see the holding of a "Summit" as a privilege or an opportunity to strengthen ties of any kind with the US Administration. They should also be more aware that rapprochement with China or the United States certainly does not stem from the desire of these two powers to establish mutually beneficial cooperation, still less from a philanthropic approach lavishing the continent with the financial resources it needs, without a price to pay. It is time for Africans to change their understanding of what it means to be a power and, as a matter of priority, to agree on a common development model of their own. Such a model, which would be the cornerstone of genuine regional integration, would enshrine the continent's real development needs, which the African policies of foreign powers would have to align with.

Whatever the case, Africa's overriding objective must be to emancipate itself from the whims of powers that see it as a guarantee of strategic and economic superiority. The Sino-American rivalry, apart from the relative advantages it could bring to the continent, only serves to push it further into underdevelopment, for as the Ivorian proverb says: "When two elephants fight, it's the grass that suffers".



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي